تحرير مصر

معرب بقلم

محمد لطفي جمعه

﴿ أحد محرري صحيفة الظاهر ﴾

obeikandl.com

إهداء الكتاب

. . . . . .

. . . . . .

الى الشعب المصري الكريم

. . . . . .

. . . . . .

obeikandl.com

كلمتان كبيرتان

١

« لست ممن يقولون بان مصر مدينة للانكليز في كل ما سبب التقدم الذي بلغته منذ سنة ١٨٨٢ انما أنا أول من يعترفون بالاعمال النافعة التي قام باعبائها الوطنيون والاجانب غير الانكليز في سبيل انهاض البلاد واقالة عثرتها. ولا أعتقد ان نجاح مصر النهائي متوقف على بقاء النفوذ البريطاني فيها بشكله الحاضر أمداً غير محدود »

صحيفة ١٦٧ « كتاب انجلترا
في مصر » تأليف اللورد ملنر

٢

« ان حكم مصر بالمصريين هو الغرض الوحيد الذي يسعى اليه الاصلاح والمصلحون »

صحيفة ٩ تقرير اللورد كرومر
عن مصر والسودان في ١٩٠٤

مقدمة المعرب

أيها القاري الكريم

إنا لانعرف واضع هذا الكتاب . وقد قيل منذ أيام في الصحف الاجنبية التي تصدر في مصر انه يظن ان واضعه من كبار الساسة الغربيين على ان الكتاب بليغ في لغته متين في أسلوبه . وكأن واضعه قد شاء ان يكون كتابه « قضية منطقية » فكان . فانك لاتزال تنتقل فيه من مقدمة الى نتيجة ومن حقيقة الى حقيقة ومن دليل الى برهان حتى يخيل لك ان الكاتب لم يغادر في كتابه صغيرة ولا كبيرة مما يتعلق بسياسة الدول كافة في مصر إلا أحصاها .

ويعز علينا ان نقول ان هذا الكتاب ليس الا « كأس ملام » يسقيه الاجنبي لافاضل مصر وعلمائها الذين أسكتهم الكسل وقبض الخمول على أقلامهم يد من حديد . فلعل الذين سكتوا حتى تكلم عنهم غيرهم بلسان غير لسانهم لايسكتون منذ اليوم ولعل هذا الكتاب يكون مقدمة لغيره من أقلام أبناء هذه البلاد ليبرهنوا للملأ ان همتهم لم تثبط وان الآمال التي كانت تجول في صدورهم لاتزال حية لم تمت

حديقة الجلمية — ٣٠ يناير سنة ١٩٠٦

الجزء الاول

مقدمة المؤلف

لقد صدق اللورد ملنر في قوله : «إن مصر بلد التناقض والتخالف . فانه لا يوجد في العالم بلد فيه ما في مصر من الحقائق والافكار المتناقضة المتباينة . وقد يصل هذا التناقض الى حد مدهش فيصير مضحكاً»

فيليق اذن بمن يرقب أمور هذه البلاد ويشاهد أحوالها ان يكون متنبهاً أبداً متوقياً لئلا يلقيه حسن الظن والاسراع في الحكم في الخطأ والندم ويليق بمن يمعن النظر في تاريخ مصر في القرن الماضي ويرغب ان يخرج منه وهو على بينة من أمر تلك البلاد ان يكون قوى العزيمة ثابت الجأش. فانه اذا أراد ان يطالع عشر الكتب والرسائل التي شوه فيها كاتبوها تاريخ مصر تشويهاً قبيحاً يرى نفسه في حاجة ماسة الى جهاد قوي يستطيع به ان يقاوم تأثير تلك الكتب التي ما كتبت الا لتكون سهاماً تصيب اغراض أصحابها فينبغي للمطالع العاقل ان يقف موقف الحكيم فيتمكن بعد عناء شديد من الوقوف على شيء من الحقيقة لان كل ما كتب عن مصر من رسائل وكتب لم يكتب الا ليكون لسان حال دولة من الدول التي لها في وادي النيل نفع أو ترجو منه خيراً . فمثلها كمثل الصحف السياسية التي تبتذل الحقائق حباً بالمطامع الشخصية والمنافع الذاتية من أجل هذا لم تأت هذه الكتب بنفع يذكر وجلبت ضرراً لا يقدر.

فيجب اذن على المراقب العادل ان يمسح لوح فكره وان يزيل ما كتب في صحيفة صدره من معاني التحزب لفريق دون آخر أو

التحامل على فئة دون فئة فان التغرض والتعصب والتحامل والمدح والقدح والطعن لاتؤدي جميعها الا الى الجـدل الباطل الذي يضر ولا ينفع . وقد رأينا نتائج ذلك الجدل الباطل وهي انه هاج سخط الوطنيين وحرك مراجل عواطفهم حيناً من الدهر كما تهيج الخمر شاربها . ولكنه لم يؤثر أقل تأثير في الدول الاجنبية صاحبة المنافع والمآرب في وادي النيل .

ونحن نرى ان أول واجب على الكاتب اذا أراد ان يفحص المسألة المصرية فحصاً جيداً ويكتب عنها كتاباً نافعاً يصور فيه البلاد وأهلها كما هم هو ان يعرف الشعب النازل على ضـفاف النيل حق المعرفة وان يعلم ان هـذا الشعب خليط من وطنيين ودخلاء وأجانب وان لكل طائفة من الطوائف التي يتكون منها هذا الخليط ديناً ولغة ومبادىء ومنافع خاصة بها وان كل تلك الديانات واللغات والمبـادىء والمنافع مهما تباينت فان أصحابها لا يرون امامهم الا غرضاً واحداً هو التماس الرزق والكسب وان يعلم ان كل دولة أوربية لها في مصر غرض تسعى لتدركه ويختلف سعي هذه الدول باختلاف نفوذها في أرض الفراعنة قوة وضعفاً .

فاذا حالت هذه الصعوبات بأسرها ووقفت في طريق المطالع المؤرخ الراغب في ان يؤلف عن مصر رأياً واضحاً عادلا مستنداً فيه الى تاريخها الماضي فكيف بمن يرغب ان يتخذ تاريخ مصر الماضي مرقاة ووسيلة للحكم على مستقبلها ؟ بيد ان من يطالع كتب تاريخ مصر في القرن التاسع عشر لا يجد امامه الا حقائق متباينة متخالفة . ولئن كان هذا التناقض والتخالف هو مادة تلك الكتب فان ذلك يكون من حسن حظ القاريء ولكن مؤلفي كتب تاريخ مصر في القرن التاسع عشر جعلوها مجموعـة للحقائق الناقصة لذلك يحتاج المطالع الى قوة

فكرية كبيرة وقدرة عقلية هائلة يستطيع بهما ان يزن الاقوال والبراهين فيتمكن بعد عناء شديد من حل الشلة المعقدة التي يسميها السياسيون والصحافيون بالمسألة المصرية

واذا منح المطالع قوة يميز بها بين الغث والسمين وبين الحقيقة والخيال وكانت في غريزته قوة خارقة للعادة تخرق حجب الباطل حتى تصل الى الحق فانه ولا جرم يبلغ نتيجة ترضيه ويقف على حقائق كثيرة لم يقف عليها غيره فاذا وقف على تلك الحقائق فقد خطا الخطوة الاولى ولم يبق عليه الا أن يلم بتأثير العوامل الخارجية والداخلية التي لها في حالة مصر السياسية وهيئتها الاجتماعية أيد فعالة وبهذه الوسيلة وحدها يمكن للمطالع أن يهتدي الى الحكم على مستقبل تلك البلاد . وغرضنا في هذا الكتاب ان نحاول جهد طاقتنا أن نشرح الحاضر ونتكهن بكنه المستقبل .

وقد وطدنا النفس على الثبات وسنزن أقوالنا في ميزان الحكمة والعقل ونرجو ان لا يميل هذا الميزان مع هوى أو يعدل عن حق ولعل المحك الذي سنحك عليه ما نكتب لا يخدعنا كما خدع غيرنا فننطق عن جهل كما نطق سوانا من قبل .

على اننا لا نستطيع أن نبلغ هذه الغاية الا اذا وقفنا على تاريخ مصر بالتفصيل في خلال الثلاثين سنة الماضية ولا ندرك هذه النتيجة الا اذا قدرنا نفوذ انكلترا وفرنسا في مصر حق قدرهما ولا نستطيع نيل هذه النتيجة الا اذا وسعنا نطاق دائرة الفكر وتخلصنا من آراء التحزب والتحامل المنبعثة عن كل مسألة سياسية خطيرة مثل المسألة المصرية وغضضنا النظر

عن المنادين بالوطنية رياء وكذباً لاغراض أخر في نفوسهم ولبانات يتوقعون قضاءها .

فاذا استعددنا هذا الاستعداد لفحص تلك المسألة فنكون قد وضعناها في مكان تشرق عليها فيه أنوار الحقيقة ونظرنا لها بمنظار المؤرخ السياسي الحكيم الذي يراعي الحقيقة ويحرص على منفعة البلاد حرص الجبان على نفسه قبل أن يراعي المبادىء الذاتية والاغراض الشخصية

ولذلك سنلقي نظرة صغيرة على تاريخ مصر في تلك السنين الثلاثين ونضع أساساً متيناً نبني عليه (تخت رمل) ننظر فيه نظر المنجم الى طالع هذه البلاد ونتكهن بما تخبأوه لها الايام والليالي .

واول ما ينبغي لنا ان ننظر فيه هو علاقة فرنسا بمصر وان لا نبخس هذه الدولة حقها فان نفوذها يمتد الى عهد حملة نابوليون سنة ١٧٩٨ فكانت فرنسا أول دولة غربية مدت يدها الى مصر وسعت للاستيلاء عليها ولئن خاب سعيها فانها فازت فوزاً مبيناً في ترك آثار لها في مصر لا يمحوها كرور الايام ومرور الاعوام . وليس لدينا شهادة أكبر وأقوى من شهادة اللورد ملنر صاحب كتاب «انكلترا في مصر» فانه قال فيه « ان المنافع المادية والادبية التي تمت لمصر على أيدي فرنسا كثيرة لا تحصى»

ونحن لا نظن ان الذين ينكرون جميل فرنسا أكثر من الذين يعترفون به ولا نغالي في المقال اذا قلنا ان المدنية المصرية الحديثة هي مدنية فرنسوية صرفة ويكفي لتصديق هذا القول أن تلقي نظرة واحدة على أعمال فرنسا في هذه البلاد . فمن من العالمين لم يسمع باسم فرنكو شامبوليون الذي سهل لنا باجتهاده وثباته قراءة تاريخ مصر القديم باللسان الهروغليفي واضاف

باكتشافه حلا لتلك الرموز الي مصر شهرة فوق شهرتها السابقة وجعلها ملتقى الانظار ومحط الرحال ومن ينكر ان إصلاح الري في عهد محمد علي وبناء القناطر الخيرية وعمل الخزانات لخزن ماء النيل وان كل ما نراه اليوم في مصر مما يتعلق بالانتفاع بماء النيل ليس إلا من عمل المهندسين الفرنسويين الذين كانوا عضد محمد علي ويده اليمنى

ومن ينكر ان المهندسين الفرنسويين كانوا قائمين بكل الاعمال الهندسية عندما كان المستخدمون الفرنسويون قائمين بالاعمال الادارية بل من ينكر علينا ان قنال السويس وهو أكبر عمل فني تم في القرن التاسع عشر هو من صنع الفرنسويين فكراً وعملا ؟ فيرى القاريء مما تقدم ان الاصلاح الذي جلب لمصر أكثر من نصف ثروتها الحاضرة ليس الا من غرس الفرنسويين وما جاء الانكليز الا منفذين ومكملين .

هذا ومن يفحص نظام التعليم الحالي في مصر يرى لاول وهلة انه منقول عن نظام التعليم الفرنسوي وأكبر دليل على ذلك هو سيادة اللغة الفرنسوية على كل لغة أخرى في مصر فانها لا تزال لغة مصر الرسمية ولا تزال اللغة المحكية بين الخاصة من المتعلمين ولا نرى دليلا على وصول المدنية الفرنسوية الى قلوب المصريين أكبر من بلوغ لسانهم هذا الشأو البعيد في وادي النيل وقد سرى هذا النفوذ الى بعض المستخدمين من الانكليز فهم لا يزالون حتى اليوم يكتبون أوراقهم الرسمية باللغة الفرنسوية :

ولكن الذي يذكر عن فرنسا بالثناء والشكر هو انها لم تكن تعمل في وادي النيل لتمتص ثروة البلاد . فان الفرنسويين أفرغوا جهدهم ولم يدخروا وسعاً في القيام باعمال توازي ما يأخذونه من مال مصر وتزيد . ومن المعلوم

ان ثروة مصر منذ خمسين سنة لم تكن كافية لتمهد لها سبيل التقدم الباهر الذي وصلت اليه فمدت أوربا يدها بالمال لمساعدة مصر وأقرضتها أكثر من مائة الف الف جنيه فكانت فرنسا أول ملبية لدعوة مصر وكان معظم هذا القدر الجسيم من مال الفرنسويين

وقد يصعب علينا كثيراً أن نهتدي الى كل المنافذ التي نفذت اليها المدنية الفرنسوية في مصر فانا لا نجد مجالا في مصر ماديا كان أو أدبياً الا ونرى للفرنسويين فيه جولة. ونخص بالذكر العلماء الفرنسويين الذين تركوا في كل واد أثراً من آثارهم

وأعظم الآثار النافعة التي تركها الفرنسويون في مصر تلك المدرسة الكبرى المسماة « متحف الآثار » الذي يديره الرجل الفاضل المسيو ماسبرو العالم (الاجيبتولوجيست) الشهير مؤلف كتاب «تاريخ مصر القديم» الذي هو من أمهات الكتب التي يرجع اليها في تاريخ مصر

وحسب القائلين بان الفرنسويين لا يحسنون ادارة المستعمرات لانهم ليسوا مستعمرين بطبيعتهم ما ذكرناه من أعمال فرنسا وأبنائها في أرض الفراعنة دليلا واضحاً وبرهاناً بيناً فمن الجهل أن يعترض على المصريين لانهم أحبوا فرنسا والفرنسويين بعد ان تشبعوا بافكارهم وآرائهم وبعد أن امتزجوا بهم امتزاج الماء بالراح

ويكفينا أن نقول ان حب المصريين لفرنسا هو اكبر دليل على قوة فرنسا والفرنسويين على الاستعمار وتوثيق عرى الوداد بينهم وبين اهل البلاد التي يستعمرونها

لقد رأينا الآن تأثير فرنسا في مصر ونحن نرى أن ما ذكرناه عن

تأثير فرنسا في مصر كاف لغرضنا الذي نسعى اليه فنحن لا نحتاج بعد ما تقدم لى تتبع أدوار السياسة الفرنسوية في مصر أو الى البحث في السياسة التي اتبعها كل وزير فرنسوي فى أثناء نفوذ هذه الدولة في وادي النيل ولا نرى للقاريء نفعاً فيما اذا كانت سياسة دي فريـينه سابقة لاوانها أو أنها سياسة رجل متراخ كسول أو سياسة مجنون متهور . فان لدينا ما هو أهم من مثل تلك الابحاث وهو أن ننظر في سياسة فرنسا مراعين سياسة انكلترا فنقول:

اذا استطعنا ان نقرأ قصة احتلال انكلترا لمصر كما كتبها من امتلأت قلوبهم حقداً من الكتاب على انكلترا وانطوت جوانبهم على بغضها دون ان نقرأ ما يتخلل السطور بل اذا استطعنا ان ننسى كل ما عرفناه عن الاحتلال وأسبابه وقرأنا هذه القصة على نحو ما يقرأ التلميذ درسه أي بلا ريب في صدقها ولا احتراس من الوقوع في الاحبولة التي نصبها لنا مؤلفوها فاننا نقوم لا محالة بعد قراءتها ونحن نسب الارض والسماء قائلين « ما أظلم الانسان وما أشد قسوته على أخيه وما أبشع جوره عليه »

اجل اننا لو قرأنا قصة احتلال انكلترا لمصر كما يكتبها هؤلاء الكتاب الناقمون الحاقدون لدهشنا من تلك الجزيرة الصغيرة التي أخرجت ذلك العدد الكبير من السياسيين الذين قاموا بأعمال ودبروا مكايد سياسية يعجز عن أمثالها « ماكيافيلي » على ما اشتهر به من التفنن في أساليب الخداع والبراعة في أنواع الغدر بالامم لمصلحة الملوك .

نعم ان «ماكيافيلي» نفسه لو بعث حياً لخجل من أعمال هؤلاء الساسة بل ان خجله ينقلب حقداً وحسداً لهؤلاء الساسة الانكليز الذين فاقوه في المكر وأربوا عليه في ميدان الغدر

هذا مايخطر ببالنا بعد ان نقرأ القصة ولكننا نعود فلا نتمالك من الدهشة وقد نرى ان هؤلاء الساسة أنفسهم لم يتجاوز غدرهم وخيانتهم الحد المحدود في السياسة في كل معاملاتهم الاخرى مع أمم العالم وممالكه كافة . فكأن خداعهم لم يكن الا لاحتلال مصر وكأن غدرهم ومكرهم لم يخلقا فيهم الا لينالوا بهما مآربهم في وادي النيل:

عند ذلك يبلغ الدهش والاستغراب من القاريء حداً كبيراً .

على ان عدداً عظيماً من الناس في أوروبا لا يزالون يعتقدون صدق هذه القصة . ولا يزالون يقرأون هذه الكتب الكاذبة التي يتهم فيها كتابها الابرياء بما ليس فيهم والاغرب من هذا هو ان هؤلاء القراء لا يدور في خلدهم ان تلك الكتب لم تكتب الا لتشعل نار غضب العقلاء وتسيل دموع ضعاف القلوب ممن لا يرون سلب حرية شعب من العدل في شيء ولئلا نتهم بما اتهم به كتاب هذه الكتب فقد قصدنا في هذا السفر ان نبتعد جهد طاقتنا عن أي قول تشتم منه رائحة الملام أو الاتهام .

ولا نتطال الى ان نؤنب اية دولة على ما اقترفته في الماضي . فان مافات فقد فات ولذلك نرى من الواجب علينا ان نعلن على رؤوس الاشهاد ان الظن بان انكلترا كانت تدبر لمصر سياسة غدر وخيانة ظن سيء فاسد مبني على جهل القائلين به .

ولذلك سنظهر للملاء أن مصر لم تكن في زمن من الازمان الغابرة العامل الاول في سياسة انكلترا الخارجية وان ما اتخذته انكلترا من الذرائع في مصر لم يكن الا من الضرورة والاحتياج لاتساع نطاق السياسة البريطانية في الشرق فصارت مصر حينئذ عاملاً مهماً من عوامل السياسة

البريطانية الخارجية ولكنها لم تكن غرض انكلترا الوحيد

ورغم كل هذه الحقائق فان التهم التي الصقت بوزراء خارجية انكلترا ظلما لم تزل ولن تزال بدون دحض ولا نقض

وسنبحث فيما اذا كانت انكلترا قد انتهزت في الحقيقة فرصة الحركة العرابية لتضع يدها على مصر كما انتهزت اية دولة قوية ضعف جارتها أو ان ذلك الاحتلال جاء عفواً صفواً ثم نبحث فيما اذا كان هذا التداخل الانكليزي قد الحق بمصر نفعاً أو ضراً . بعد ان بررنا هذا التداخل والتمسنا لانكلترا فيه عذراً لدخولها في ميدان الاستعمار الذي جعل احتلال مصر ضربة لازب فنقول :

كل من له إلمام بتاريخ انكلترا ومستعمراتها يذكر ان انكلترا قامت نحو سنة ١٧٥٧ بأعمال سياسية وحربية في الهند استمرت سبع سنوات تمكنت بريطانيا عقيبها من القبض على صولجان السيادة في ولايات الهند الشمالية الشرقية كافة فكتب على مصر من ذلك الحين ان تكون عاملا مهما في سياسة انكلترا الاستعمارية على ان مصر كانت لها أهمية تجارية قبل ذلك العهد وهي انه قبل افتتاح قنال السويس كان معظم التجارة المستعجلة الآتية من الغرب الى الشرق تنتهي الى الاسكندرية ومن هناك تحمل على ظهور الجمال الى ثغر السويس

ومن هنا تظهر أهمية مصر التجاريه قبل إفتتاح ترعة السويس نفسه . ومن يتتبع تاريخ التجارة بين الشرق والغرب يلاحظ ان طريق البحر الابيض كان يدخل في دور الاهمية سنة عن سنة . ويتجلى له ان عدد المسافرين الذين كانوا ينزلون مصر قبل سفرهم الى الشرق الاقصى كان يزيد

عاما فعاماً . وفي سنة ١٧٨٠ ازدادت قوة انكلترا في الهند وساعدها الحظ فحصلت على ولاية كارناتيك فاصبح الاستيلاء على مصر في مقدمات الامور المهمة لضمان بلاد الهند .

ثم رأت انكلترا ان أملاكها ومستعمراتها في افريقية لا تكون أبداً في مأمن من غارة الاعداء الا اذا ضمت اليها بلاد الكاب . ثم نظرت فشهدت العلم الفرنسوي يخفق فوق جزيرة موريتيس فهاج من ذلك سخطها ولحقها الجزع لعلمها ان جزيرة موريتيس « ركن خطر » وان بقاءها في يد دولة معادية ايا كانت يعرض انكلترا لاخطار دائمة فلو بقيت فرنسا في تلك الجزيرة فانها تتمكن في اي حين من ان تبعث بسفن حربية من سفنها لمناوأة السفن البريطانية أو ان تبعث بثلة من جندها لسلب السفن البريطانية التجارية

وغني عن البيان ان انكلترا لم تكن لتتحمل كل تلك المتاعب اذا أرادت ان تتوسع في سياستها الاستعمارية فهل تلام انكلترا اذن اذا كانت لا تدخر وسعا في امتلاك بلاد الكاب وجزيرة موريتيس؟ افنسمي سياسة دولة تنظر في العواقب وتحسب للمستقبل الف حساب سياسة مكر وخداع؟

الا نعلم ان السياسة الدولية مبنية على الأنانية وحب الأثرة وتفضيل الذات على الغير وان الدولة التي تفضل دولة أخرى على نفسها تداس بالارجل وتسقط في أقرب زمان .

على ان المقام لا يسمح لنا بالافاضة في هذا البحث والنظر فيما اذا كانت سياسة الاستعمار التي تتخذها كل دولة لتوسيع أملاكها سياسة حكيمة عادلة مبنية على الفضيله وحب الخير للانسانية أم لا وكل ما نقول هو ان الاستعمار قد أصبح الغرض الوحيد الذي تسعى اليه كل الدول فلم تبق دولة

من دول العالم الا وضربت فيه بسهم فان كانت سياسة الاستعمار جديرة باللوم والذم فان الدول جمعاء جديرة بهما. ومن الظلم ان نرى عيوب دولة ونغض الطرف عن عيوب دولة أخرى

وغني عن البيان اننا لا نبرر استيلاء انكلترا على الهند لاننا لا نرى لها حقاً أدبياً في ذلك . ولكن اذا كانت انكلترا قد وضعت يدها فانها لا تستطيع ان ترى وهي قريرة العين هادئة البال عدواً قوياً ذا بأس شديد كفرنسا على قيد ذراع من الطريق الى الهند . لان مثل هذا العدو في آونة الحرب الحقيقية يمكنه ان يضرب انكلترا في مستعمراتها ضربة قاضية قبل ان تصل النجدة الحربية الى نصف الطريق من ثغر بليموث الى البحار الهندية .

فاذا كان هذا اهتمام انكلترا بجزيرة صغيرة في وسط المحيط الهندي فكيف باهتمامها بمصر . يرى المتأمل انه من المستحيل ان ترضى انكلترا باحتلال نابوليون وادي النيل لان مثل هذا الاحتلال كان ينذرها بضياع أملاكها في الهند في أقل من لمح البصر . فكانت واقعة أبي قير هي الكلمة الفاصلة بين انكلترا ونابوليون وبانتصار الانكليز وهزيمة بونابرت عادت الطمأنينة الى قلب انكلترا . لانها أمنت على مصر وهي أقرب واسطة بين الغرب والشرق

ونحن لا نرى في عمل انكلترا لنجاة طريق الهند ختلا أو خداعاً فان ما عمدت اليه انكلترا من الاسباب كانت تعمد اليه كل دولة في أمثال هذه الاحوال

ولو كانت انكلترا تضمر لمصر شراً من قديم كما يقول المكابرون لانتهزت فرصة فوزها على نابوليون في أبي قير واستولت على مصر وربما

يرد بعضهم علينا بقوله ان انكلترا كانت لذلك العهد ضعيفة في داخليتها فلم تر في نفسها الكفاءة للتغلب على بلاد كمصر أو انها لم تجد من نفسها ميلا لاحتلال هذه البلاد خوفاً من عودة نابوليون اليها بقوة وشدة

وسنقص على القارئ الكريم في الحوادث التي وقعت بعد هذه الحادثة ما يفسر لنا إحجام انكلترا عن احتلال مصر في ذلك الحين تفسيراً مرضياً . على ان انكلترا بعد واقعة أبي قير بقيت ساكتة عن مصر أربعين سنة

وتفسير هذا السكوت هو انها لا ترى فائدة في الحركة والعمل اذا لم يكن هناك موجب لهما . وما دامت مصر في ضعف وقرارها في انحلال وما دامت ليست في يد قوية فانكلترا مطمئنة من جهتها كل الاطمئنان واستمر هذا السكوت حتى جاء محمد علي وظهر منه انه يستطيع تهديد مركز انكلترا في الشرق ويعيد الى الحكومة الانكليزية الآلام التي سببها لها نابوليون فنهضت انكلترا حينئذ للعمل وتداخلت في شؤون محمد علي وهو في قمة مجده . على اننا لا نرى ان انكلترا ملومة فيما عملته مع محمد علي ولا نرى وجهاً لانتقادها انتقاداً شديداً كما يصنع سوانا

فان أعمال انكلترا لم تكن الا دفاعا عن نفسها وحفظاً لمركزها السياسي ونحن لا نؤيد رأي القائلين بأن انكلترا رأت من الحكمة ان تقتل « الفرخة قبل ان تخرج من البيضة » بأن تفسد ما أصلحه محمد علي لتوقف مصر عند حدها ولا تسمح لها بالتقدم في طريق المدنية ولكننا نقول بأن انكلترا لم يرق في عينها ان ترى محمداً عليا سائراً بمملكته وشعبه في طريق التقدم وتنظر بسكون وهدوء اليوم الذي تعادل فيه قوة محمد على قوة نابوليون الكبير ويعود التعقيد الى مسألة الهند وطريقها

لانه كان من المستحيل على الحكومة الانكليزية ان تغير سياستها الاستعمارية التي قضت في تدبيرها السنين الطويلة حباً بالانسانية واكراما لخاطر مصر والمصريين . ان انكلترا لا تطيق ان ترى في مصر يداً قوية غير يدها وبذلك تستوي عندها يد امبراطور فرنسا ويد الالباني المجدود (محمد علي) على ان يد محمد علي كانت اشد خطراً عليها من نابوليون . لانه لم يجتهد في اخفاء عواطفه الحبية نحو فرنسا واكبر دليل على ذلك كونه قد غمس مصر في المدنية الفرنسوية ولا يخفى ان محمداً علياً باظهاره هذا الميل اظهر أيضا انه اذا قام نزاع بين الدول ونشبت بينها حرب فانه لا محالة ينضم الى فرنسا فهل يعقل اذن ان انكلترا كانت تقف مغلولة الايدي وهي ترى بعينيها نفوذ فرنسا وطيد البنيان ثابت الاركان في اهم بلاد تستطيع تهديد املاكها . لان فرنسا اذا كانت نافذة الكلمة في مصر فانها بلا ريب تكون ابداً على اهبة لاستعداد لتنقض على املاك انكلترا في الهند .

وفي عام ١٨٤٠ عقدت انكلترا مؤتمرا دولياً في لندن لتؤيد فيه سياستها المستمرة التي حافظت عليها من يوم وضعت يدها على بلاد الهند وصارت لها بالشرق علاقة .

وعند قولنا « السياسة المستمرة » فانا نصيب كبد المسألة لان استمرار السياسة البريطانيه وصبر الساسة الانكليز هو الذي جعل الناس يرمونها بالمكر والخداع والغدر ولا ذنب لانكلترا الا استطاعتها ان تنتظر حتى يقع اعداؤها في الضيق فاذا سنحت تلك الفرصة فانها لا تفر من يد انكلترا مهما كلفها ذلك فان انكلترا اذا رأت عدوها عاجزاً عن الدفاع عن

نفسه ورأت امامها مقتله معرضاً للضرب فانها ترمى بسهمها الصائب وهى تعلم انه ينال من خصمها فوق ما ترغب فيصرخ العدو الجاهل وامثاله قائلين « لله ما اقبح المكر والخداع اللذين تخفيهما انكلترا تحت طيات سكونها وسكوتها .... »

على اننا لا نلوم في هذا المقام الا الخصيم الجهول الذى لم يتق الضربة الصائبه قبل وقوعها مع علمه بان العدو القوى لا يشفق عليه اذا رأى عجزه وضعفه مادام يرى لنفسه في وقوع هذه الضربة نفعاً .

اوليس من العجيب ان تنال انكلترا جماع امانيها وتبلغ من اعدائها ما تبلغ دون ان تظهر سرعة او تهوراً ودون ان يشعر احد باعمالها ؟

يرى القاريء مما تقدم ان النصر والنجح كانا حليفي انكلترا في اعمالها وحركاتها كافة فلماذا لم تحذ جميع دول أوروبا حذوها وتتخذ سياستها نموذجاً تجري عليه هل احجمت تلك الدول لما في اخلاقها من الكمال ولانها رأت اعمال انكلترا تدل على الخبث والغدر ! كلا فان دول أوروبا لا تتأخر طرفة عين عن ايصال الاذى الى أي عدو من اعدائها اذا سنحت لها فرصة ورأت ان ذلك يعود عليها بالخير . اذن الجواب على هذا السؤال هو ان انكلترا اكتسبت مركزاً ساميا خاصا بها دون سواها من الدول . وقد عرف ساسة الانكليز كلهم قدر ذلك المركز واستعملوه فيما عاد على انكلترا بالخير العميم . ومن هؤلاء الساسة ديزرائيلى (بيكو نسفيلد) الذى صرح في محال كثيره من روايته « سيبيل » بذكر المنافع الجمة والقوة العظيمة التى اكتسبتها انكلترا من وضع « الكنيسة والتاج » « على الرف » وقد يظن بعض الناس ان استشهادنا برواية يكون استشهاداً لا قيمة له .

سيما ونحن نكتب في موضوع جدي كهذا فنقول لهم ان رواية من قلم وزير كبير وسياسي خطير كبيكونسفيلد ليست كاية رواية أخرى يكتبها أي رجل آخر . على ان بيكو نسفيلد لم يقل غير الحق فان المتتبع لتاريخ انكلترا يرى انها بقيت اربعة قرون بلا شقاق داخلي . ومنذ طردت الامة الانكليزية أسرة ستيوارت الكاثوليكية في سنة ١٦٨٨ لم تحس البلاد بشبه ثورة داخلية ولولا بعض الشغب الذي لا يهم أمره لبقيت سياسة انكلترا الداخلية انقى من مرآة الحسناء على اننا لا ننكر ان بعض المتاعب نشأت من حين الى آخر ولكن كانت نار هذه المشاغب الطفيفة باسرها لا تلبث ان تشتعل حتى تخمد

ومنذ اتفاق انكلترا مع اسكوتلندا (ايقوسيا) في سنة ١٧٠٧ اطمأنت انكلترا من جهة الحدود التي كانت تهددها من حين الي آخر وقد زاد ذلك الاطمئنان ان انكلترا وايقوسيا اتفقتا اتفاق التوأمتين والتاريخ لا يحفظ ذكر اتفاق بين دولتين امتن من اتفاق انكلترا واسكوتلندا . فانهما اتفقتا اتفاقا لا تفصم عروته ولا تحل عقدته . والذي زاد هدوء انكلترا وساعدها على استتباب الامن في داخليتها عدم وجود اشراف وامراء منقسمين يطالبون بالملك او يحاربون بعضهم بعضاً . وبالاجمال فان تاريخ انكلترا في كل ذلك الزمن الطويل لا يحفظ الا ذكر ثورة اهلية بسيطة ثارها العمال مطالبين ببعض حقوق لهم حسبوها مهضومة فهي اشبه بحركة اجتماعية منها بثورة داخلية ولكن تلك الحركة ما كادت تتنفس حتى قضي عليها في ليلة ويوم .

ومن المعلوم ان المشاغل الداخلية هي العقبة الكؤود التي تقف ابدا في طريق سياسة الدول الاوروبية . وكثيراً ما تعترض كبار الساسة في اعظم فرصة لديهم

فتتلف عليهم في لحظة واحدة ما اخذوا في تدبيره سنين طويلة . ومن حسن حظ انكلترا انها كانت آمنة مثل تلك المشاكل التي تعرقل مساعي السياسة الخارجية ومن يعرف دخائل السياسة الانكليزية يعلم ان من كان من ساستها يرمي الى غرض في سياسة بلاده الخارجية وكان هذا الغرض بعيداً كان يدبر له ما يريد تدبيره بصبر وعزم لعلمه بان تلك التدابير ستنال فوق ما يرغب فكان يتفرغ لهذا الغرض كل التفرغ ضارباً صفحاً عن كل ماسواه لانه يرى نفسه في مأمن من المشاكل الداخلية والمشاغب الاهلية التي تعوقه عن تنفيذ مشروعه واتمام عمله

فيظهر من هذا ان انكلترا لم تضح سياستها الخارجية لاجل مشاكلها الداخلية لانها كانت آمنة شر تلك المشاغب التي تحصل في كل مملكة بدون علم وانتظار فتقلب نظام السياسة الخارجية رأساً على عقب وهذا هو السبب الوحيد في نجاح سياسة بريطانيا الخارجية

وليس من الصعب على من يقارن بين التاريخ السياسي لبريطانيا والتواريخ السياسية عند سائر الدول الاوروبية في القرنين الماضيين ان يرى لاول وهلة حقيقة واحدة واضحة كل الوضوح وهي ان السلام الدائم في أي مملكة هو الشرط الوحيد للنجاح خارجا لانه لا توجد دولة في قارة أوروبا يمكنها ان تنظر بهدوء الى حدودها وتقول انها تبقى آمنة طوارق الحدث زمناً محدوداً من السنين . فاذا لم تكن كل دولة على جانب عظيم من التيقظ والحذر فانها تكون دائماً معرضة للخطر وهذه الحقيقة السياسية الواضحة تقلل عدد الجند والقوة الحربية التي تكون في يد أي دولة اذا أرادت ان تقيم حرباً خارجية لان قواها الحربية يجب دائماً ان تكون على استعداد تام لتتقي بها ضربات العدو المهاجم لها في بلادها . ولا نظن ان المانيا او فرنسا تستطيعان

ارسال ٢٠٠٠٠٠ من جنودهما او اقل من ذلك الى خارج بلادهما بدون ان يختل ميزان قوتهما في داخليتهما . لان تغيب مثل هذا العدد من جنود اى دولة يدعو الى ضعفها ويسبب عجزها في داخلية البلاد ويضطرها الى الاذعان لجاراتها القوية . وقد اثبت التاريخ ذلك فان فرنسا بعد تجريد حملة نابوليون على مصر احست بضعف شديد في اوروبا فاضطر نابوليون الى العودة الى بلاده لحمايتها وتخلى عن اعماله الحربية وترك السياسة الاستعمارية التي كان بني اساسها في مصر .

وكأن فرنسا لم تكتف بهذا الدرس فاعادت الكرة فبعثت بحملة المكسيك المشهورة في اواسط القرن التاسع عشر ففازت في امريكا وانهزمت شر هزيمة في حرب السبعين بواقعتي «متز» و«سيدان» على ان فرنسا لو استطاعت ان تقاوم اعداءها في أوروبا سنة ١٨٦٦ فنحن لانشك في انها ربما كانت انقذت حرب السبعين ولولم تقع حرب السبعين لكانت السياسة الاروبية كلها تغيرت ولكن من سوء حظ فرنسا انها وجدت نفسها في ازمة . ولم تجد لنفسها منها مخرجاً وعند ما كانت جنودها المظفرة تتغلب على اعدائها في المكسيك كانت حدودها الشرقية مهددة بجيوش المانيا في اوروبا

هذا وأضر شيء بسياسة الدول الخارجية بعد ماذكرناه هو كون الدولة منقسمة في داخليتها . وهذه فرنسا لم تنجح في سياستها الخارجية يوما لان داخليتها ابداً في شقاق وانقسام وهذا مسبب من مزاحمة سلطة الكنيسة لسلطة الحكومة فلو نجحت فرنسا كما نجحت انكلترا في وضع «الكنيسة على الرف» لما فشلت في سياستها الخارجية ذلك الفشل الذي جعلها مثلا بين الدول .

ونحن لانود ان نطيل هذا البحث الذي يخرجنا عن الموضوع الاصلي

على مافيه من اللذة بيد انا لانتمالك من ان نشير الى ان لكل دولة آفة . فآفة المانيا حزب الاشتراكيين وآفة النمسا خوف الانقسام الذى يعقبه الانحلال وآفة فرنسا الكنيسة وآفة ايطاليا فقر اهلها وآفة روسيا اتساع سلطانها واستبداد حكومتها . ولكن انكلترا لا آفة لها ولذلك ترى سياستها الخارجية سائرة على الدوام فى طريق النجح والفوز فهذى الدول جمعاء تحسد بريطانيا وترميها بالمكر والخداع والغدر والمخاتلة وما ابعد هذا القول عن الصواب ! ان انكلترا عمدت الى سياسة بسيطه سهلة . هى سياسة التأني والانتظار لانتهاز فرصة ضعف عدوها وعجزه . وكثيراً مايحدث ان ترى انكلترا دولة اخرى قد وقفت في طريقها فتمسكت انكلترا وتربض كما يربض الاسد وتتحين فرصة تقع فيها هذه الدولة المعاكسة في ازمة تلجئها الى المعاونة او تضعفها عن العمل فتتقدم انكلترا وتضطرها للتخلي عن طريقها فتتخلي تلك الدولة مختارة او مضطرة . وتستمر انكلترا في طريقها . فاذا رأت الدول استمرار انكلترا في طريقها عادت تسلقها بالسنة حداد وترميها بالظلم والغدر والخداع وهذا هو الذي دعا بعض المتقولين ان يتقولوا على بريطانيا بانها كانت تضمر لمصر سوءاً من زمن بعيد فلو سلمنا جدلا لهؤلاء المتقولين بصحة زعمهم فما الذى عاق انكلترا عن وضع يدها على مصر عقيب نصرها الباهر في واقعة ابى قير ؟ يقول المتقولون ان مركز انكلترا السياسي فى ذلك الحين لم يكن يسمح لها باضافة مصر الى مستعمراتها نقول قبلنا فاجيبونا عن سبب تخلي انكلترا عن مصر في سنة ١٨٤٠ تقولون ان محمداً علياً كان واقفاً في وجه انكلترا وخلفه فرنسا تشد ازره . كل هذا حسن . ولكن قولوا لنا سبب تخلى انكلترا عن مصر سنة ١٨٧٠ عند ماسنحت لها فرصة لاتسنح فى العمر الا مرة . وكلنا يعلم ان انكلترا كانت

في هذه السنة مطلقة الايدى وكان الجو لها خاليا ولم يكن امامها من يحرك لسانه او يرفع يده . يقول المتقولون ان نتيجة حرب السبعين كانت لا تزال مجهولة فخشيت انكلترا ان هي وضعت يدها على مصر ان يعقد النصر لفرنسا فتنتقم هذه الدولة الظافرة من انكلترا انتقاما رهيباً .

ولكن ما ابعد هذا الجواب عن الحقيقة فان الحرب اعلنت في يوم ١٩ يوليو سنة ١٨٧٠ وفي ٢ سبتمبر من السنة نفسها سقطت سيدان ودفنت الآمال وهدأت المخاوف التي كانت متعلقة بتلك الحرب ومع كل هذا فان انكلترا بقيت ساكتة ولم تقدم رجلا نحو مصر . فلو كان الحق ماقال هؤلاء المتقولون وكانت انكلترا حقيقة تسعى في الحصول على مصر منذ سبعين سنة لما تأخرت لحظة واحدة عن انتهاز هذه الفرصة لتضع يدها على مصر . وقد ثبت للقاريء الآن ان هؤلاء المتقولين هم الذين اساؤوا الظن بسياسة انكلترا ولم يفقهوا ماترمي اليه تلك الدولة العظيمة .

وقد يعترض علينا معترض ويقول ماهذا المدح للانكليز وما تلك المحاباة اذا سلمنا بان سياسة انكلترا نحو مصر لم تكن سياسة مكر وخداع فلماذا اظهرت بريطانيا اباءً شديد ومعارضة قوية عند ما اذيع مشروع قنال السويس

على اننا لو نظرنا الى مسألة قنال السويس بنفس المنظار الذي نظرنا به الى المسألة الماضية لتغيرت المسألة في طرفة عين فنقول : —

لا ننكر ان انكلترا اظهرت استياءً شديداً عند ما اذيع مشروع ترعة السويس وحاولت جهد طاقتها ان تلقي في سبيل القائمين به كل ما تستطيع القاءه من العقبات والعراقيل . فهل لذلك من سبب ؟

نعم ان لذلك اسباباً شتى منها اولا الصعوبات الطبيعية التي كانت تعترض

القائمين بهذا المشروع سيما في ذلك الزمن الذي كانت فيه فنون الهندسة لم تبلغ ما بلغته الآن وان دياسبس نفسه وهو صاحب المشروع وخالقه كان يتهيب الاقدام على العمل .

وكل معاصريه يذكرون لنا انه كان يقدم رجلا ويؤخر اخري فلا يستغرب اذن من المهندسين الانكليز قولهم باستحالة خروج هذا المشروع من حيز الفكر الى العمل وهنا يخطر ببال القارىء خاطر ولكننا نجل مقام هؤلاء المهندسين عن انهم كانوا يقولون مالا يعتقدون . . .

ومما جعل انكلترا تظهر معارضة شديدة للمشروع أسباب سياسية اخري اهمها ان اتمام عمل ترعة السويس كان يقف في طريق سياستها الشرقية لانه يسهل الطريق من الشرق الى الغرب على كل الدول . ولنعلم ان نابليون الثالث كان في ذلك الحين في قمة مجده ولم يكن نابليون الثالث في ذلك العهد بالرجل الذي تستهين به انكلترا وتصغر من شأنه وغني عن البيان ان من التف حول نابليون الثالث من السياسيين كانوا يهمسون في آذان بعضهم قائلين بعضهم «سيكون لهذا الملك شأن كبير» لانهم لم يطلعوا على صحف الغيب ولم يقرأوا ما كانت تخبئه الايام لذلك الملك من مثل الحرب الالمانية التي كذبتهم شر تكذيب وعكست آمالهم وقلبت تدابيرهم رأساً على عقب .

وكلنا يعلم ان انكلترا لم تدخر وسعاً في الزمن الماضي في سبيل ابعاد اعدائها عن مصر فكيف ترضي بافتتاح ترعة السويس مع العلم بان هذه الترعة تجعل مصر مملكة دولية تتنازعها كل مملكة وتتدعى كل امة بحق لها فيها بل وكيف ترضى انكلترا بنابليون الثالث وقد رأيناها انفقت ما أنفقت من مال

وازهقت ما ازهقت من نفوس رجال في محاربة نابليون الاول ومحمد علي فهل تسمح انكلترا بان تذهب اعمال سبعين سنة هباءً منثوراً ؟

بعد هذا كله يتبين للقاريء الكريم عذر انكلترا في معارضتها الشديدة ابان فتح ترعة السويس وبقي علينا امر واحد لم نعره لفتة وآن لنا ان نتناوله بالبحث . وهو ان بعض الجهلة من الوطنيين وغيرهم لا يزالون يحسبون ان انكلترا اشعلت نيران فتنة عرابي وسنزن هذا القول بميزان الحكمة والتعقل فنقول : —

ستمضي قرون طويلة قبل ان يعلم العالم تاريخ مصر الحقيقي في الثلاثين سنة الماضية لان وزراء الدول لا يخطر ببالهم ان يفتحوا خزائن اسرارهم لمعاصريهم . وكثيراً ما تبقى بعض دخائل الاعمال الصغرى في اعماق قلوب الذين قاموا بها فكيف بمسائل السياسة التي تتناول الامم والشعوب .

على اننا لا نغالي في المقال اذا قلنا بانه لو حدث ان بريد سفارات اوروبا يفتح كله لا يتم اليوم حتى تشتعل نار حرب دوليه لا يعرف نتيجتها الا الله وعلى ذلك فنحن لا ننتظر من الحكومة الانكليزية ان تفتح خزائنها وترينا اوراقها السرية لاننا لا نرى فائدة في مثل هذا العمل . ولو فرضنا ان الحكومة الانكليزية نشرت في كتاب من كتبها السياسية كل اسرار المسألة المصرية (ان كان هناك اسرار) فان ذلك لا يقنع الجهلة ولا يخرص السنة المتقولين هذا ونحن لا نعتقد بان الحكومة الانكليزية دبرت الثورة العرابية لان اثبات هذه التهمة السياسية يحتاج الى ادلة اقوى من الادلة التي يستند عليها القائلون بهذا الرأي الفاسد .

ويكفي لدحض هذا الرأي كلمة واحدة وهي ان ما قام به الاسطول البريطاني

الذي كان تحت قيادة الاميرال سيمور امام ثغر الاسكندريه لم يكن الا باشارة فرنسا ونصيحتها فكيف يصدق الظن بان انكلترا دبرت هذه الثورة مع انها لولم تشر فرنسا عليها بضرب الاسكندريه لما حركت ساكنا اليكن ذلك السكون يؤدي بالطبع الى قلب تدابيرها الثورية رأساً على عقب ؟

وحقيقة الامر هي ان احتلال انكلترا لمصر لم يكن الا لوضع المسألة المصرية « على الرف » موقتاً لان هذه المسألة كانت ابداً تهدد سلام اوروبا تارة وتهدد انكلترا في الهند تارة اخرى ولكن لا نحسب ان احداً يظن ان هذا الاحتلال هو الحل النهائي لهذه المسألة . ولو ان انكلترا لم تعين ميعاداً للجلاء فانها بلا ريب لم يخطر ببالها امر البقاء على كر الدهور .

بقي علينا ان ننظر لحظة في الاعمال التي قامت بها انكلترا في مصر فنقول أنه من المحقق ان انكلترا من عهد احتلالها مصر لم تمثل دور المحب لذاته . ولا ينكر احد ان عهد الاحتلال كان على الدوام عهد نجاح مادي لم تر مصر له مثيلا في تاريخها الماضي . واول دليل على ذلك ان انكلترا عند ما استلمت قياد مصر وجدت المالية في حال يرثى لها . وقد ظن كثيرون من الذين شاهدوا فساد المالية المصرية انه من المستحيل اعادة النظام اليها بعد الفوضى الهائلة التي سادت عليها .

على ان هؤلاء لو عاشوا الى عهد الاحتلال البريطاني لاندهشوا من التقدم الباهر الذي حازته المالية المصرية تحت المراقبة الانكليزية وغني عن البيان ان مثل هذا التغيير لا يتم الا بالعمل المتواصل الخالي عن كل غاية وغرض ولم تحصل انكلترا على هذه النتيجة الحسنه الا بوضع الاقتصاد العادل في موضع الاسراف الفاحش . فلم تقتر ولم تبذر . على ان الارقام في مثل هذه

الموضوعات هي اعدل الشاهدين فنحن ننتخب من كتاب « السياسي » لسنة ١٩٠٥ مايأتي عن تاريخ المالية والديون المصرية : —

ان دين مصر ابتدأ سنة ١٨٦٢ عند ما عقدت قرضاً قدره ٤٢٩٢٨٠٠ ج ثم عقدت غيره على التتابع وفي سنة ١٨٧٠ بلغت الديون الاجنبية ٣٨٣٠٧٠٠٠ وقد اضيف الى هذا الدين في سنة ١٨٧٣ قرض قدره ٣٢٠٠٠٠٠٠ لتسديد الدين الاصلي الذى بلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠ وفي سنة ١٨٧٥ اعلن الخديوي اسماعيل انه في ضيق مالي شديد . وفي سنة ١٨٧٦ اصدر الخديوي قراراً وحد فيه الديون المصرية فصارت كلها ديناً واحداً قدره ٩١٠٠٠٠٠٠ وفي سنة ١٨٧٧ اجتمع مندوبو المداينين الانكليز والفرنسويين لتوحيد الدين المصرى فقسموه الى قسمين :

الدين المفضل وقدره ١٧٠٠٠٠٠٠ بسعر ٥ في المائة والدين الموحد وقدره ٥٩٠٠٠٠٠٠ بسعر ٧ في المائة .

ووحدت ديون الدائرة السنية في دين واحد قدره ٨٨١٥٤٣٠ بسعر ٥ في المائة . وفي سنة ١٨٧٨ عقد قرض على املاك الدومين قدره ٨٥٠٠٠٠٠ بسعر ٥ في المائة وفي سنة ١٨٧٩ ابتدأت مراقبة انكلترا وفرنسا وفي يناير ١٨٨٠ اصدرت هاتان الدولتان تقريراً صرحتا فيه بان مصر لا تستطيع ان تسوى حسابها وفي يوليو من هذه السنة ذاتها اجتمعت لجنة من مندوبي الدول العظمى وقررت عمل تصفية مالية . وبهذه الطريقة خفض سعر الدين الموحد الى ٤ في المائة . وحدثت تغييرات كثيرة كانت نتيجتها ان الدين الموحد اصبح قدره ٦٠٩٥٨٢٤٠ ج واضيفت ديون شتى لم تكن موحدة الى الدين المفضل فصار ٢٢٧٤٣٨٠٠ وبلغ دين الدائرة السنية ٩٥١٢٨٨٠ وخفض

سعره الى ٤ في المائة .

وفى سنة ١٨٨٥ عقد قرض بضمان الدول بمبلغ ٩٤٢٤٠٠٠ بسعر ٣ في المائة . وفي سنة ١٨٨٨ عقد دين قدره ٢٣٣٠٨٠٠ بسعر ٤ ½ في المائة لاجل استبدال المعاشات .

وفي سنة ١٨٩٠ اضيف الدين المفضل الى دين ١٨٨٨ الذى ذكرناه آنفاً ووحدا في دين مفضل قدره ٢٩٤٠٠٠٠٠ بسعر ٣ ½ في المائة وفصل من هذا الدين المفضل مبلغ ١٣٠٠٠٠٠ ج.م. لاصلاح الرى واستبدال المعاشات.

ثم اصدرت ديون الدائرة السنية البالغة ٧٢٩٩٣٦٠ بسعر ٤ في المائة وفى سنة ١٨٩٣ استبدلت ديون الدومين البالغة ٨٥٠٠٠٠٠ التي كانت بسعر ٥ في المائة بدين سعره ٤ ½ في المائة

وهاك جدول بالديون المصرية في شهر يناير سنة ١٩٠٤

الدين	المبلغ	العهدة
الديون المضمونة بسعر ٣	٨٠٧٧٩٠٠	٣٠٧١٢٥ ج.م
الدين الممتاز بسعر ٣ ½	٣١١٢٧٧٨٠	١٠٦٢٥٥٦ »
الدين الموحد بسعر ٤	٥٥٩٧١٩٦٠	٢١٨٢٩٠٦ »
قرض الدائرة السنية بسعر ٤	٤٩٥٢٨٦٠	٠١٩٨١١٤ »
ديون الدومين بسعر ٤ ½	٢٠٥٦٤٢٠	٠١٠٧٩٦٢ »
المجموع	١٠٢١٨٦٩٢٠	٣٨٥٨٦٦٣ »

وتبلغ العهدات على الديون كافة بما فيها الجزية على حساب سنة ١٩٠٥ ٤٥٩٣٦٠٢ جنيهاً مصرياً

وفي سنة ١٨٨٧ وضعت المبالغ الاحتياطية وحسابها في سنة ١٩٠٤ كما يأتي :

ماتوفر من توحيد الديون	٥٥٠٧٠٥٥	ج . م
المبالغ الاحتياطية	٩٦٦٧٨١	» »
» الخاصة	١٥٧٧٣٨١	» »
مجموع الاحتياطى	٨٠٥١٢١٧	» »

وهنا لا نستطيع ان نسهب الكلام على الاصلاحات الاخرى التى تمت فى مصر على ايدي بريطانيا وقد يكون ذكرنا لها بعد ان عرفها القاصي والداني تحصيل حاصل لانه لا ينكر الا المكابر ما قام به رجال الانكليز من الاعمال العظيمة في وادي النيل سيما ما يتعلق منها باصلاح الري والزراعة ونذكر في هذا المقام خزان اسوان وقناطر اسيوط التى تشهد لانكلترا بالفضل على مصر . وقد وفت الصحف هذين العملين العظيمين حقهما من الوصف والمدح وذكرت في ذلك الحين ان خزان اسوان يغير مستقبل مصر ولا يجعلها في الايام الآتية تحت رحمة فيضان النيل ومهما تكن المبالغ الطائلة التي انفقت على خزان اسوان فان المهندسين قد بنوه باتقان جعل استرداد ما انفق مضمونا ولن يضيف هذا الخزان دينا الي كاهل مصر فوق ديونها التى تئن منها ولسنا نرى دليلا اقوى من خزان اسوان على حسن نيات انكلترا فى وادي النيل ويحق لانكلترا ان تفخر لنجاحها في مشروع خابت فيه آمال غيرها

الجزء الثاني

الفصل الاول

ذكرنا فيما مضى من هـذا الكتاب الحوادث السياسيه التي سببت احتلال انكلترا لمصر في عام ١٨٨٢ . وشرحنا اسباب هذا الاحتلال وقد بررناه عند مااحتاج الى التبرير

وثاني مسألة نرغب البحث فيها هى طبيعة هـذا الاحتلال وقد قلنا انه لغاية الآن قد استفادت منه مصر رغما عن كل ماقيل ضده ولـكننا اذا اردنا ان نضع اساساً نستطيع ان نبنى عليه بناء حصيناً يصور لنا الحال السياسية الحاضرة ونشرح فيه ما يكنه المستقبل من الاحوال السياسية . يجب علينا ان نوسع دائرة البحث ولذلك فنحن لانستطيع ان نقصر بحثنا على النفوذ الانكليزى في القطر المصري مهما كان هذا النفوذ عظيما لان مثل مصر كمثل الشبكة المختلفة الالوان . فانها بلا جدال ملك لجميع النـاس والممالك لانها بصفة كونها مركزاً للجزء الشرقي من الـكرة الارضية فهى بضرورة الحال محطة يتقابل فيها الشعوب . كما كانت في الزمن الغابر مرمى أبصار الفاتحين ومحط رحال الملوك والسلاطين

واذا كانت مصر ملـكا للجميع بوضعها الجغرافي . فهي ملك للجميع أيضاً من الجهة المالية بالنظر للاموال العظيمة الاوروبيـة التى اودعت فيها لانجاحها فان كل دولة كبيرة اروبية وضعت في مصر مبالغ كبيرة فكانت النتيجة ان كل دولة لها في مصر اغراض ذاتيه ورغبة شديدة في ان ترى مصر سائرة فى طريق النجاح

فاذا شئنا اذن ان نتكهن بمستقبل هذه البلاد ونرى بعين عقلنا الطريق

التى تسير فيها في المستقبل فلا ينبغى لنا ان نهمل علاقات هذه الدول كلها بمصر بل يجب علينا ان نتعمق في البحث لنعرف بالضبط ماهى هذه العلاقة الدولية . وما اهميتها لمصر .

فاذا بحثنا في ذلك نستطيع حينئذٍ ان نجد طريقاً تؤدي الى ضمان منافع الدول في مصر وحمايتها وتؤدى ايضا الى سعادة وادي النيل وهنائه الدائم

ولا ينكر علينا أحد ان المسائل التى تهيج ممالك اوروبا وتقلقها قليلة جداً ولكنها من الاهمية بمكان عظيم وقد تفوق المسألة المصرية كل المسائل الاوربية لان مصر مبنية على مال جمعته لها اغلب دول اوروبا . وفيها مستعمرات اجنبية كثيرة وكثير من المحاكم المختلفة المشارب . كل هذا جعل المسألة المصرية اصعب حلا واعقد اشكالا وقد يكون حلها مستحيلا . ولكننا اذ اخذنا كل حبل من حبال الشبكة وحللنا كل عامل من العوامل العاملة في مصر فانا نصل الى حل مرضٍ

قد ابتدأنا بالنظر في اعمال بريطانيا في مصر فى الماضى وسنقيس الآن المنافع الصغيرة التى تستفيدها الدول في مصر ثم نجتهد أخيراً في تقدير العاملين القويين المهمين وهما العامل البريطاني والعامل الوطني واول مسألة نشرحها هى علاقة تركيا بمصر وتأثيرها . فان التأثير التركي في مصر هو بدون شك في الدرجة الثانية بعد التأثير البريطاني لاننا اذا نظرنا في الاحصاءآت التجارية فاننا نندهش من كثرة الارقام التابعة لاسم تركيا .

ونحن لانحتاج هنا الى البحث في انواع التجارة انما نقصر النظر على كثرتها وعظم اثمانها فان الوارد من تجارة تركيا الى مصر في كل عام لايقل كثيراً عن نصف الواردات من بريطانيا العظمي وفي عام ١٩٠٣ قدرت الواردات

الى مصر من انكلترا باقل من ٦ مليون جنيهات وكانت الواردات من تركيا في السنة نفسها تقدر بنحو ٢٤٠٠٠٠٠ ج مع ان مصر لا تأخذ من أي دولة أخرى بضائع بمبلغ اكبر من مليون ونصف . وقد يندهش الذى يعلم ان الصادرات من مصر الى تركيا أقل من ذلك بكثير جداً

وهذه العلاقة التجارية هي بلا ريب من أهم العلاقات ولكن لايجب علينا ان نقدرها اكثر من قدرها . لان التركى ليس بخلقته ميالا للتجارة . وليس في أمياله الطبيعية ميل غريزى للحياة التجارية والدليل على ذلك ان اغلب التجارة التى ذكرناها ليست الا تركية بالاسم فقط لان اغلبها في ايدي تجار الاجانب المشتغلين في بلاد الدولة العلية .

ومعظم هذه التجارة يجيء من مدن آسيا الصغرى وبلادها ولا يخفى ان هذه البلاد مسكونة باليونان والايطاليان واليهود وغيرهم من سكان شواطئ البحر الابيض المتوسط فيظهر من ذلك ان التركى ليست له يدقوية في أهم علاقة بين مصر وتركيا فليس اذن من الضروري ان تعنينا المسألة التجارية وينبغي لنا ان ننظر الى علاقة مصر بتركيا من الجهة السياسية . ومع ذلك فلن نغمض عيننا عن العلاقة الاجتماعية فنقول :

ان التركي لا يزال مجهولا عند الغربي . والكتب التي يقول عنها اصحابها انها تكشف القناع عن حياة الترك الداخلية وتظهر في كل آن ويكون غرضها ان تفهم للغربي آراء التركي وطرق اعماله . لم ينجح مؤلفوها الا نجاحا صغيراً جداً . وقليل جداً من الغربيين اختلطوا بالاتراك

على ان كتب الاتراك ذاتها تدل على انهم ليسوا على علم من الحياة والعادات والاخلاق الغربية يسهل لهم الوصف والمقارنة بينهم وبين غيرهم من الامم

فكانت النتيجة انهم عجزوا عن نقل صورة الحياة التركية الينا تماماً. وقصروا كتبهم على موضوعات بعيدة وغير مفيدة فكانت كل تلك الاشياء سبباً في اثبات الحكم السابق من أوروبا على الاتراك . وأوروبا غير مستطيعة ان تضع حداً بين حياة التركي السياسية وحياته الاجتماعية والغربيون القليلون الذين اختلطوا بالاتراك وعاشوا معهم وعرفوا جمال اخلاقهم وحسن طباعهم ووجدوا انهم اقرب الشرقيين الى المدنية الحقيقية عجزوا عن ان يقلعوا جذور البغض والاحتقار التي لاتزال في قلوب الغربيين على العموم.

اما في مصر فلايزال التركي عاملا اجتماعياً مهماً يلتف حوله عدد عظيم من الاصحاب وعدد اصحابه اليوم اكثر من عددهم ايام كان التركي نافذ القوة في القطر المصري

ويجب ايضاً ان لانسي ان مصر بلاد اسلامية فهي مربوطة برابطة قوية جداً للسلطان بصفة كونه خليفة وأميراً للمؤمنين ولانه لاتزال في يده قوة تعيين القاضي الشرعي وناهيك بما لهذه الوظيفة السامية من الاهمية السياسية

وفوق كل هذا فليس الجناب العالي معيناً حاكماً لمصر من السلطان فقط بل ان نظام الحكومة ذاته مأخوذ عن جلالة السلطان تقريباً هذا ولا يظهر للناظر ان العلاقات الحاضرة بين تركيا ومصر تحمل معها بذور البقاء فانها ان لم تقطع اليوم فستقطع غداً ولكن من الغريب ان هذه العلاقات استمرت على حالتها الحاضرة زمناً طويلا في الماضي وليس من المستحيل ان تستمر زمناً اطول في المستقبل هذا مالا رأي لنا فيه ولا تكشفه الا الايام الآتية

على انا لانرى في باقي ممالك العالم ودوله سلطة تشبه السلطة التي لتركيا على مصر . ونحن لانستطيع ان نفهم لماذا تستمر مصر على نزح ثروتها

واعطائها لتركيا مع ان هذه لاترد الجميل بمثله فهل الدول الكبرى تأمر مصر بتلك الطاعة العمياء اننا لانرجح مثل ذلك فاننا لو القينا نظرة صغيرة على المسألة الشرقية لرأينا ان الدول ترغب وتحب من صميم فؤادها ان تقطع اسباب ثروة الدولة العلية .

فلنفرض اذن ان تلك العلاقه المختلة بين الدولة العليه ومصر ستنقضى من تلقاء نفسها فماذا يتم بعد ذلك انا لانرى امامنا الا احد امرين وهما اما ان مصر تعود الى خضوع تام للدولة العليـة وتعود الى المركز السياسى الذي كانت فيه قبيل عام ١٨١١ اى انها تصير ولاية عثمانية واما ان تلك العبودية الخيالية تنقضى مرة واحدة وتصير مصر حرة من كل الحقوق والمطالب التركية

ونحن نرى ان الامر لا يحتمل الجدل لاستحالته لانه من الواضح ان تركيا لا تستطيع ان تضع يدها على مصر مرة ثانية بالقوة الحربية فلذلك لا تستطيع تركيا ان تعود الى المطالبة بحقوقها في وادي النيـل . على ان مركز مصر الجغرافي يجعلها في معزل عن بلاد الدولة العلية وفي مأمن من الجنود العثمانية وغنى عن البيان ان تركيا منذ ثلاثين سنة لم تتحرك حركة عدائية . ويظهر ان الحكومة العثمانية عالمة ومتيقنة من ان مركز مصر ينجيها من هجوم جنودها لان تركيا بلا اسطول لا تستطيع ان تتسلط او تسود على البحـر الابيض او البحر الاحمر ومصر لا يسهل الوصول اليها الا بطـريق احـد هـذين البحرين لانهـا محميه جنوباً بحصون السودان الانـكليزية وغربا بالصحراء الكبرى .

ويبقى الآن لدنيا سؤال واحد وهو هل بقاء تلك السلطة الخيالية التى تعترف بها مصر للدولة العالية يرضي الدول العظمى ؟ ان الجواب على هذا السؤال

يحتاج الي نظرة عامة الى حال مسألة الشرق الادني فى الحال الحاضرة .

ويجب علينا ان نذكر القارئ بان مفتاح السياسة الاوربية هو ان كل دولة تنظر الى النفع الذاتي الذى يصيبها . ونحن نرى ان مقاصد اغلب دول اوروبا نحو الدولة العلية واضحة بينه

على ان المسألة لا تحتاج في حلها الى تعب شديد . واسرار السياسة الاوربية مباحة للعالم كله ومثلها كمثل الكتاب المفتوح يستطيع قراءته كل انسان . ان اوروبا تنظر الى الدولة العلية بعين الشامت وتسمي حكومتها بالحكومة المريضة وكثيراً ما تعبت حكومات اوروبا في تطبيب تلك الحكومة واعادتها الى الصحة . ولكنها يئست وكثيرات منها تتمنى لتلك الدولة قضاء عاجلا . ولسنا في مقام يسمح لنا باستحسان او استهجان هذا العمل . ولكن يظهر لنا بكل جلاء ووضوح ان اوروبا قررت بان التركي لابد ان يذهب ويختفى . وكلنا يذكر العمليات الجراحية التي بترت بها اعضاء جسم الدولة العلية في اوروبا وهذه الاعضاء هي الصرب ورومانيا وبلغاريا ويظهر ان الدول تعد اسلحتها لقطع اعضاء اخر . ويرى العارفون ان مقدونيا لن تستمر في يد الحكومة العثمانية طويلا .

على ان طرد الاتراك من اوروبا سهل جداً . ولكن اذا طرد التركي من أوروبا فانه يلجأ الى املاكه الواسعة في آسيا ويظهر ان العمليات الجراحية التى عملتها الدول الاوربية في جسم الدولة العلية باوروبا لفصل اعضائها لم تسد مطامع هذه الدول ولم تقنعها فلذلك اتجهت انظارها نحو املاك تركيا في اسيا . ولكن يظهر لنا ان هذه الدول ستختلف كعادتها فيما بينها لان كل دولة تود من صميم فؤادها ان تستولى على الغنيمة التركية باسرها وحيث ان هذا

مستحيل فانت ترى الدول في حيرة لا يعرفن كيف يقتسمن تلك الغنيمة الباردة. لان كل واحدة تتطلع الى المزيد وتظن انها باطالة آلام هذه الفريسة تحقق آمالها ويجيء الوقت الذي تستطيع فيه ان تنال من املاك الدولة العلية ما تتمنى .

بيد ان هذه الدول لو استطاع بعضها ان يتحد ويطرد احداها عن تلك الغنيمة ليستأثر الباقي بها لما تاخرت عن ذلك الاتحاد طرفة عين. ومن المعلوم ان مصر لو خرجت من هذه القسمة لسهل حل المسألة وصار ابسط مما لو بقيت .

ولا يخفى ان فتح اسيا الصغرى يستازم جيشا جرارا واعمالا حربية كبرى وفتح مصر يستازم اسطولا وحيث ان انكلترا لا تستطيع تجريد جيش كبير خارج بلادها فهي لا تنظر الى اسيا الصغرى انما تنظر لمصر لقدرتها على تجهيز اكبر اسطول في اقرب زمن ولذلك سيكون نصيب بريطانيا انها تحرم من اي جزء من اجزاء الدولة العلية سوى مصر . والفرنسويون ينظرون الى سوريا شزراً حيث ساد نفوذهم سيادة عظيمة وقوى هذا النفوذ حقهم في حماية المسيحيين الكاثوليك في الاراضي المقدسة .

اما المانيا فقد صار لها نفوذ عظيم في وادي الدجلة والفرات لقيامها بتأسيس سكة حديد بغداد وروسيا ايضا تدعي بانها صارت صاحبة الحق الاول في نصف بلاد فارس وما والاها من بلاد الدولة العلية . ولا تبقى لتركيا الا جزيرة العرب وهي البقية الباقية التي لم تعبث بها ايدي الاغراض الاجنبية ولم تدخلها سموم السياسة الاروبية .

اما النمسا فستكتفي بوضع يدها على ولاية سالونيكا وشاطىء البحر الايجيني

الذي مدت اليه يدها منذ زمن حتى وصلت الى نوفي بازار .

نقول وربما يكذب المستقبل كل تلك التكهنات . وربما تكون دول اوروبا قد تنبأت بما لن يتم وقسمت فريسة لم تسقط بعد فان تقسيم تركيا ربما يتم فى المستقبل القريب وربما لا يتم الا بعد قرون طويلة .

ويظهر انه من صالح دول أوروبا كافة ان تحل المسأله المصريه عن قريب لتسهيل حل المسائل الاخر التى يعرض لهن حلها في المستقبل وكما ان تقسيم تركية اوروبا يتم باستقلال الولايات البلقانيه التى كانت تابعة للدولة العليه . كذلك يتم تقسيم املاك الدولة العليه في آسيا بفصل مصر عن تركيا فصلا تاما ورفع نير تركيا عن وادي النيل نهائياً . واذا كانت الحال تسير على المنوال الذي نراه الآن فان سلطة تركيا على مصر ستنتهى عن قريب وتذهب كل اثار النفوذ التركى من هذه البلاد

وسيهم ما قدمناه الآن عن تركيا القراء كثيراً عند ما نتكلم عن السياسة التى تتخذها النمسا والمجر عند اتساع الخرق فى المسألة المصرية فان التقريرات التجارية تدلنا على ان العلاقات التجارية بين مصر والنمسا شديدة جداً وتدل ايضاً على ان هذه التجارة تتسع سنة فسنة وعدا ذلك فان في مصر من النمسويين الذين اختاروا وادى النيل وفضلوه عن بلادهم عدد عظيم جداً ربما يفوق عدد المستعمرين الالمانيين عداً . ولندع الآن كل ما ذكرناه عن العلائق التجارية التجارية والودية بين النمسا والبلاد المصرية ولننظر الى المسألة من وجهة اخرى فنقول انه من المعلوم ان سياسة النمسا الخارجية كانت ولا تزال الى الآن ميالة الى مسالمة انكلترا و مصادقتها ولم تجد انكلترا مندوحة من رد الجميل بمثله ومصافاة النمسا وقد كان الفضل فى هذه الصداقة وذلك الاتحاد الودى

لمكاتب التيمس وغيره من مكاتبي الصحف الانكليزية الكبرى في فينا عاصمة النمسا وقد استمرت هذه العلاقات الودية منذ عام ١٨٤٠ وظهر منها انها احسن سياسة تتخذها الحكومة النمسوية نحو الدولة البريطانية . ولا يسمح لنا المقام بتفصيل اسباب هذه الصداقة الغير رسمية . ولكننا سننظر في نتائجها اذا استمرت لان اتحاد النمسا وانكلترا يسهل كثيراً حل المسألة المصرية وغني عن البيان ان النمسا لن تنال من انكلترا ربحاً مادياً جزاء صداقتها لاسيما في مصر فما هي الاعمال اذن التي تتحد فيها انكلترا والنمسا في حل مسألة تركيا ؟ لاننا لو عرفنا ذلك سهلت علينا معرفة مايتم في المسألة المصرية لاننا قررنا اهمية العلاقة المتينة الكائنة بين المسألتين التركية والمصرية ولذلك ينبغي لنا ان نعرف تمام المعرفة آمال النمسا في الغنيمة التركية فنقول :

كل من له الملم بتاريخ اوروبا في القرن التاسع عشر يعلم انه منذ هزمت النمسا في سنة ١٨٦٦ ماتت امالها في امتداد قوتها فيما وراء نهر « الاين » من الاراضي الالمانية .

ثم قطعت آمال النمسا في ايطاليا بعد تحريرها وانضمام اجزائها المختلفة لتكون مملكة مستقلة فالنمسا لا تقدر ان تنظر الى شيء من اراضي ايطاليا بعين شوساء . فلما بان للنمسا ان آمالها خابت في شواطئ البحر الادرياطيق الغربية نظرت الى الشواطئ الشرقية لتحققها من ان سلطتها لا يمكن امتدادها الا في شبه جزيرة البلقان فان هناك ميدانا واسعاً لنفوذها وتجارتها معاً .

وقد صادقت الدول على هذه السياسة النمسوية في المؤتمر الدولي الذي عقد سنة ١٨٧٨ ووافقت على كل مشروعات النمسا بشأن الدولة العلية وصرحت

لها بوضع يدها على ولايتي البوسنه والهرسك .

اما آمال الروسيا في البلقان فهي آمال وهمية خيالية لا يعتدبها ولا يحسب لها حساب وسنرى في مايأتي من هذا الكتاب عندما نفرد فصلا للكلام على سياسة روسيا ان مطامعها في البلقان سوف تتلاشى شيئا فشيئا وسيجيء عليها زمن لا تكون فيه شيئا مذكوراً . ولكن سياسة النمسا وآمالها واضحة بينة ويقويها على السعي وراء تحقيق تلك الاماني انها مدفوعة بعامل سياسي وعامل استعماري ومن القواعد المعروفة فى السياسة انه اذا سادت تجارة اى دولة فى اي مملكة ضعيفة فان السلطة السياسية تتبع السلطة التجارية عاجلا اوآجلا .

ومن المعلوم ان النمسا صاحبة النفوذ القوى حالا في البلقان ولا يقاوم ذلك النفوذ مقاوم على ان رومانيا وهي احدي ولايات البلقان المستقلة تميل الى النمسا ميلا شديداً وتنظر الى اعمالها في البلقان بعين الرضى والسرور .

ولا يفوتنا ان انكلترا ربما تعاند النمسا فى سياستها وتقلب لها ظهر المجن . ونحن لا نفرض هذا الفرض لتحققنا من ان انكلترا تخون صديقها او تغدر به او تنقض عهده فتنتهز فرصة لا يذاء النمسا . كلا . ولكننا فرضنا هذا الفرض لنكون على بينة من كل شيء من المقدمات التى تدل على النتائج ولذلك فنحن نقول انه ربما تري انكلترا انه من فائدتها الخاصة ان تغدر بالنمسا وتناوئها العداء وتناصبها الشر .

ومن المعلوم ان الباب العالي لن يقبل بان يسلم آخر مايملك في اوروبا بدون ان يحرك ساكنا . فاذا حدث ان الدولة العلية لم تستطع ان تعمل شيئاً فانها تفرط في كل عزيز لديها لتحدث نزاعا وشقاقا في جيوش عدوها المحارب وهذه هي السياسة التى اتخذتها في ايام الحرب الروسية التركية فان

الباب العالي اشترى في ذلك الحين حياد انكلترا بالتنازل لها عن جزيرة قبرص .

ومن يدري بان الباب العالي لا يعد اكلة يضعها في فم انكلترا فتتداخل تداخلا سياسياً او حربياً لتعوق النمسا عن الاستيلاء على ولاية سالونيكا ؟

هل من المستحيل ان تتنازل تركيا لانكلترا عن حقوق سيادتها في مصر

من هنا يظهر انه من فائدة النمسا ان تجتهد في حل المسألة المصرية حلا اوليا لخوفها من ان تقف هذه المسألة في طريق سياستها المستقبلة

لقد جرت العادة منذ عهد طويل جداً بالاعتقاد بان روسيا هي الدولة السائدة في الشرق الادنى . والعادة طبيعة ثانية . فانه رغما عن الادلة الواضحة التي تدل على ان روسيا ليست هي الدولة السائدة (ولو فرضنا ان روسيا هي السائدة فان تلك السيادة قد بدأت شمسها بالافول من زمن بعيد) . فان الناس لا يزالون معتقدين بالافكار القديمة فاذا حدث اي حادث مقلق في جنوب اوروبا الشرقي فلا يقولون الا ان روسيا هي التي سببت ذلك القلق وهي التي احدثت هذا النزاع .

على ان المتنبه للحوادث السياسية التي تجري في الشرق الاقصى يرى بكل وضوح ان آمال روسيا متجهة نحو غرض واحد ومهما كلفها هذا الغرض من الذهب والنفوس فانها ابدا تسعى اليه . ولا يخفى ان هذا الغرض هو رغبتها في الحصول على ثغر بين فلاديفوستك وبورآرثور .

ونحن لا نستطيع ان نتنبأ بنتيجة الحرب الحاضرة بين روسيا واليابان ولكن مهما تكن نتيجة تلك الحرب فان روسيا دائما ستكون مشتغلة بتلك النتيجة عن القسطنطينيه .

ولنفرض ان روسيا تفوز على اليابان مع ما في هذا الفرض من الاستحالة في

الظروف الحاضرة فان روسيا لن تنال ظفراً يسحق عدوتها ويجعلها تنام مطمئنة زمنا طويلا. لانه لو حدث ان روسيا طردت اليابانيين من سيبريا ومنشوريا فان امبراطورية اليابان تبقى ابداً عدواً قوياً يهدد روسيا في الشرق الاقصى مستعدا لان ينتهز فرصة اشتغالها بمشاغل السياسة الاروبية ليشعل نار حرب ثانية وينزل بشواطىء منشوريا مرة ثانية لينتقم للهزيمه الاولى.

ولنفرض ثانيا ان اليابان حازت نصراً باهراً وارغمت روسيا على التقهقر عن شواطىء المحيط الهادي. فانا لا نحسب ان هذه الهزيمة تضطر روسيا لان تترك سياستها القديمة التي عمل لاجلها كبار رجالها قروناً طويلة. فان روسيا لا يمكن لبالها ان يهدأ حتى تكون حدود املاكها الشرقية بحراً وهذا هو غرض السياسة الروسية الذي اشتغلت به وسعت لاجله من عهد «ايفان الهائل» في القرن السادس عشر لان في تلك الامنية التي تسعى للحصول عليها حياتها وبقاؤها دولة قوية بين دول اوروبا وممالكها.

ان الهزيمة لا تضر الروس بل تنفعهم لانهم يعودون فيقوون انفسهم ويتقون شر هزيمة ثانيه ويتقدمون بكل سكون وهدوء الى الغاية المقصودة ولو في رجال الروس ومالهم فانهم لا يرضون من الغنيمة بالقفول ومن يراجع تاريخ روسيا يعلم انها صنعت كل ما في وسعها لتتقدم على الشواطىء التي لا تجد فيها مقاومة شديدة. ولكنها فشلت مرارا في محاولتها الحصول على القسطنطينية فانها بعد ان تفوز على الاتراك بعد حرب عنيفة تنفق فيها اموالها وتقتل فيها رجالها كانت اوروبا تقف في وجهها متحدة فتعود روسيا الى الوراء لانها لا تقدر ان تقاوم بمفردها قارة متحدة. لان باقي دول اوروبا كلها كانت تعمل جهد طاقتها على منع روسيا عن القسطنطينية

وكيف لروسيا ان تقاوم هذه الدول كافة؟.

وهناك اسباب اخرى تعوق روسيا عن القسطنطينية منها ان روسيا تنتظر بفروغ صبر نصيبها في الغنيمه التركية عند تقسيمها. وهي تسعى الي تلك الغاية ببطىء وتمهل وتروٍ. ولذلك فهي لاتنوى الحصول على القسطنطينية لانها بحصولها على القوقاز الذى قوي نفوذها في بلاد فارس استطاعت من القرب من «ما بين النهرين» وهناك تطلب روسيا نصيبها لانها لو تقدمت نحو الغرب قليلا فانها تمس نصيب حليفتها فرنسا وهو سوريا. ولا ينتظر من روسيا ان تعادي فرنسا الا بعد قرون طويلة. لان فرنسا هى الدولة الوحيدة في اوروبا التى تستطيع ان تفرج كربة روسيا وقت احتياجها للمال. فان روسيا وان كانت تجد النفوس التى تزهقها والدم الذي تريقه في سبيل مطامعها فانها لا تجد الذهب الذى يسهل لهـا اعمالهـا. ولذلك فهى تكتفى من فرنسا باسيا الصغرى. ولـكن دول اوروبا لا تسمح لروسيا باعمال سياسية الا في جزيرة البلقان على ان روسيا قد فطنت الى حيلة الدول الاوروبية ولذلك فهى ان تحاول ابداً ان تمديدها الى ولايات البلقان وما والاها الى القسطنطينية لانها علمت انها مهما احرزت من نصر وفوز فان اوروبا تضطرها دائما الى التقهقر

فلذلك نستطيع ان نتنبأ ونحن متحققين بأن روسيا ستقصر اطماعها على «ما بين النهرين» وعند ذلك تتساوي روسيا مع النمسا في الرغبة في حل المسألة المصرية حلا أولياً لاخراجها من قسمة الغنيمة لئلا تعرقل مساعيها السياسية وتقف عقبة كؤوداً في سبيل أعمالها الاستعمارية

وهنا نطلب من القارئ ان يلتفت الى مسألة واحدة وهى انه من القواعد المدونة في السياسة الدولية ان كل دولة تخفى مطامعها ولا تظهر رغبة

شديدة في الحصول على ما تطلب . ويظهر ان مثل هذه القاعدة لا يقبلها القارئ مجردة عن البرهان لغرابتها. فنقول :

ان السياسة ان لم تكن محمية بقوة السلاح فانها لا تفلح وبعبارة أخرى لا تستطيع أي دولة ان تدخل ميدان السياسة الدولية الا اذا كانت تستطيع ان تعزز أغراضها ومطالبها بقوة السيف والمدفع . فلما تكون الدول كلها على هذا الاستعداد وتعلم كل دولة ان الحرب مع الدولة الاخرى يجلب على كلتيهما الدمار والخراب يمتنعن كافة عن الحروب

ولنتخذ مثلا رأيناه بأعيننا منذ عهد قريب . ولننظر قليلا الى أغراض المانيا في السنين السابقة لحرب السبعين . فان غرضها الوحيد كان اذلال فرنسا بفصلها عن كل الدول ثم اذا نظرنا في مركز المانيا الجغرافي نرى ان أهم شيء كان عندها في ذلك الحين هو ان تكون آمنة هجوم عدو من خلفها . ولذلك اجتهدت في الحصول على حياد روسيا

ولو ان روسيا فى ذلك الحين أظهرت ميلاً الى مساعدة فرنسا فان آمال المانيا وتدابيرها كانت كلها تذهب ادراج الرياح لان روسيا اذا اشتركت مع فرنسا في محاربة المانيا لكانت تلك الحرب هي الضربة القاضية على المانيا ومما يدل على ان المانيا كانت تخشى جانب روسيا من عهد طويل قبل حرب السبعين اي عند ما كانت سياسة المانيا الاستعمارية لم تزل فى حيز الخيال هو ان المانيا اهتمت اهتماماً شديداً بمسألة البحر الاسود مع عدم أهمية ذلك البحر لها مطلقاً . وقد كان اهتمامها حقيقة بشأن روسيا فكانت تتساءل هل يفتح البحر الاسود للبواخر والمدرعات الروسية أم يقفل في وجهها ؟ على ان المانيا لا تلام على هذا الاهتمام لان قفل باب البحر الاسود في وجه روسيا كان مما صادقت عليه

الدول في معاهدة باريس (١٨٥٦) ويجدر بكل دولة ان تسعى في تنفيذ منطوق هذه المعاهدة ولكن المانيا اظهرت اهتماماً فوق العادة. وكانت روسيا تجتهد في كل آن في جس نبض سياسة المانيا لترى هلا تزال المانيا والدول مصرة على حرمان روسيا من المرور بالبحر الاسود وغل ايديها في الشرق الادني . ولكن المانيا فاقت روسيا في المكر فانها لم تصرح بما يكنه قلبها قبل الاوان . واخبرت روسيا رسمياً بانها لا تهتم كثيراً بمسألة البحر الاسود ففرحت روسيا بذلك وجاملت المانيا بان اعلنت حيادها في حرب السبعين ونستطيع ان نأتي للقارىء بامثلة كثيرة من هذا القبيل وعند ذلك يقف القارئ على سبب اهتمام الدول الكبرى بمسألة الدردنيل اهتماماً كبيراً مع العلم بان هذه المسالة لا تمسهم ولا تمس سياستهم مباشرة.

ونحن نلتمس من القارىء عذراً لاستطرادنا في هذا الموضوع انما قصدنا بالاطالة فيه ان نريه وجهاً من وجوه السياسة الدولية . ونظهر له انه ليست العادة في السياسة ان تنظر الدولة الى ما يمسها مباشرة بل كثيراً ما تحسب للمستقبل الف حساب وتعمل اعمالاً يظنها الجاهلون خطا وهي عين الصواب .

اما وقد شرحنا فيما تقدم سياسة روسيا حيال المسالة المصرية واظهرنا انها لم تستفد بالسياسة الحاضرة في وادي النيل . فما بقي علينا الا ان نتكلم عما اذا كانت روسيا راضية عن الحالة السياسية في مصر . وهل تستفيد في المستقبل من المسألة المصرية اذا بقيت هذه المسألة على ما هي عليه من التعقيد فنقول لا فقد عرفنا فيما تقدم كل آمال روسيا السياسية . لان روسيا ترمي الى اخذ «ما بين النهرين» من الغنيمة التركية ولو اجتمعت قوى الارض قاطبة لا تعوقها

عن اخذ «ما بين النهرين» . ولا نظن ان بريطانيا تحرك لسانها او ترفع يدها بكلمة او حركة عدائية ضد روسيا في سياستها الاستعمارية فلذلك تكون روسيا في مأمن من شر انكلترا فاذا تقرر ذلك علمنا انها ليست محتاجة الى رضاء انكلترا عن سياستها وليست محتاجة الى مؤزراتها في اخذ « ما بين النهرين» ولذلك فهى لا تخجل من بريطانيا ولا تحسب لها حساباً ولا ترضى ان تجاملها بسكوتها عن المسألة المصرية . ولنتكلم الآن عن علاقة المانيا بالمسألة المصرية فنقول :

ان الزمن الذى كانت فيه المانيا لاتعد شيئاً مذكوراً قد مضي وانقضي فانها في هذا العهد قد تقدمت تقدماً باهراً فاذا عدت الدول العظمى فان المانيا تكون بلا جدال فى مقدمة هذه الدول . ولا ينكر ما نقول من يري اعمالها التجارية التي تدل على همة الالمان ونشاطهم وقد عرفت الدول الآن ان المانيا تسعي لان تكون من اكبر دول العالم قوة ونفوذاً وثروة . ونحن لا نحتاج الى الدلالة على نفوذ هذه الدولة في الشرق الا الى بعض الجداول التي تحوي الاحصائيات التجارية فنقتنع بعد ذلك بان تجارة هذه الدولة بلغت مبلغا لم تكن تحلم به .

واذا بدأنا باحصائيات قنال السويس وعددنا السفن والبواخر التي تمر منه نرى لاول وهلة ان السفن البريطانية والتجارة البريطانية كانت في اول امر هذا القنال تشغل اربعة اخماسه

ورغما عن ازدياد التجارة البريطانية واتساعها عاما فعاما بالنسبة لنفسها فانها فى كل سنة تنقص نقصاً فاحشاً بالنسبة لمجموع متاجر الدول الاخري .

فقد كان معدل التجارة البريطانية التي تمر بقنال السويس بالنسبه لمتاجر الدول يساوي ٧٧ في المائة ولكن في سنة ١٩٠٠ انحط هذا المعدل الى ٥٧ في المائة . واذا نظرنا نظراً مدققاً نجد ان هذا السقوط السريع في التجارة الانكليزية مسبب عن مزاحمة التجارة الالمانية لها . هذا وعدد السفن الالمانية التي تمر بالقنال الآن لا يفوقه الا عدد السفن البريطانية .

وهذا يدل على ان المانيا تطالب بحق عظيم وهو اشتراكها في كل المسائل التي تؤثر في التجارة في بلاد المشرق . ولكن المانيا لا تحسب المسائل التجارية شيئاً في جانب منافعها السياسية على شواطىء البحر الابيض الشرقية (ليفانت)

وأهمية المانيا هي في شيء واحد وهو ان شعبها شعب حي ينمو بسرعة شديدة ويحتاج عاجلا أو آجلا الى مكان فسيح يملأه بقوته وعمله فاذا أردنا ان نبحث في سياسة المانيا الخارجية ينبغي لنا أن نضرب صفحاً عن كل المسائل التي لا تتعلق بالمانيا مباشرة لان ساسة هذه الدولة يقفون في وجهنا قائلين « اننا لا نعمل الا لصالح المانيا ولا يبعثنا على العمل الا ما يهم بلادنا وينفع أبناءها » . على ان الغرض الوحيد الذي جمعت المانيا قواها لتحصل عليه قد أصبح معلوماً لدى كل الناس فان المانيا من زمن بعيد تسعى لجعل أسيا الصغرى ولاية المانية كما جعلت فرنسا في الزمن الماضي مصر ولاية فرنسوية

ومن أقوى الادلة على ذلك كون المانيا تنفق عن جود وعن كرم على مشروعات السكك الحديدية هناك . وهي تسعى جهدها في توطيد أقدام علمائها الباحثين في تاريخ أسيا الصغرى القديم . وحسبنا على ذلك دليلا ما كتبه علماء الاركيولوجيا الالمان عن أسيا الصغرى ومدنياتها القديمه . ومما تهم معرفته هو ان المانيا تبعث في كل عام ببعثات علمية عديدة الى أسيا الصغرى وهذه

البعثات تعيش في البلاد وتخالط أهلها وتدرس أخلاقهم وتعرف أحوالهم

ويرى القارئ الملم بتاريخ الاستعمار ان المانيا مقتفية في استعمار أسيا الصغرى آثار فرنسا في استعمار مصر . ولكن فرنسا ضربت صفحاً عن فتح مصر بعد ان خذل نابوليون فى سنتي ٩—١٧٩٨ فظهر من ذلك عدم موافقة هذه السياسة الاستعمارية التى اتخذتها ولكن المانيا لا ترمي الى غرض خدمة الانسانية ونشر المدنية في أسيا الصغرى كما كانت آمال فرنسا في مصر بل هي ترمي الي توطيد أقدامها على شواطيء البحر الابيض الشرقية حتى اذا نالت آمالها سعت في نشر نفوذها الى الخليج الفارسي . فاذا تيسر ذلك كله لالمانيا بطرق سلمية فانها تحمد حظها وتشكر طالعها. لانها لا تنوي ان تغرر بنفسها في حرب شعواء ربما تجر كل دول أوروبا الى ميدانها وربما تعود عليها بالخراب والدمار ولكن حصول المانيا على أمانيها بطرق سلمية يستلزم أمراً واحداً وهو رضى كل الدول المعاكسة لها وجواباً على هذا السؤال نقول :

ان لالمانيا وسيلتين تنال بهما آمالها السياسية وسنبحث في الوسيلة الاولى نظرياً مع علمنا وتحققنا بأنها لا توصل المانيا الى أغراضها. ولكن أقلام كبار الساسة قد اشتبكت فى البحث فى هذا الموضوع وبحت أصوات الخطباء من كثرة الجدل بشأنه فلا يليق بنا ان نهمله . وهذا الموضوع هو مايعرف عند الساسة بالاتحاد الالماني فان فريقاً من السياسيين النظريين يقولون بقرب انحلال امبراطورية النمسا والمجر فاذا تم هذا الانحلال تضم المانيا الي نفسها الشعب النمسوي الذي يتكلم اللغة الالمانية وغيره ممن يرغبون في الانضمام اليها .

ونحن نرى ان هذا الامر لا يتم لصعوبة حدوثه ولكثرة العقبات التي

تقف في طريق اتمامه . واول دليل على صدق ما نقول هو اننا لا نرى امامنا دليلاً واضحاً على قرب انحلال امبراطورية النمسا والمجر ولو فرضنا ان هذا الانحلال يحدث فنحن لا نرى سببا يستلزم سرور المانيا عند حدوثه . فان مشروع ضم النمسا الى المانيا يضر بها اكثر مما ينفعها وقد صرح بذلك بسمارك نفسه ومن جاء بعده من اكابر ساسة الالمان . فان المانيا تجد صعوبة شديدة في حكم رعاياها الكاثوليك . فهي اذا ضمت النمسا اليها تكون قد ضمت اثنى عشر مليونا من الكاثوليك ويستلزم هذا العدد الكبير ان ينتخب منهم لمجلس الريشستاج عدد وافر وهذا ما لا ترضاه المانيا لانه لا يوافق سياستها ان تكون الاغلبية في مجلس الريشستاج للكاثوليك دون البروتستانت وعدا ذلك فان المانيا تجد امامها عقبة اخرى وهي حل مسألة المجر لان هؤلاء لا يمكن ان ينضموا الى الاتحاد الالماني بطرق سلمية ولو ارغموا بالقوة الجبرية على الانضمام الى المانيا

على انهم يكونون عاملا مضراً بالمانيا في داخل بلادها فتقف المانيا اذن بين عاملين مضرين يهددانها دائما بخطر عظيم وهما البولونيون والمجريون ولو فرضنا ان المانيا تتغلب على تلك العقبات كلها وتتمكن اخيراً من ضم النمسويين والمجريين بلا مقاومة الى بلادها فان دول اوروبا لا تسمح لها بمثل هذا الاتحاد لانه تنتج عنه في وسط اوروبا امبراطورية عظيمة جدا تفوق كل دولة وتستطيع ان تكون هي الامبراطورية الوحيدة النافذة الكلمة المسموعة الامر في اوروبا كلها وهذا يؤدي الى اذلال باقي الدول وعجزها عن مقاومة تلك الامبراطورية الالمانية العظيمة على ان باقي الدول تخشى خطراً آخر اذا تم هذا الاتحاد وهو ان المانيا تأخذ مكان النمسا في استعمار البلقان وبعد ان تضع يدها على تركية

أوروبا تمديدها الى سالونيك فاذا صارت فى سالونيك صار وضع يدها على آسيا الصغري اسهل من السهل .

على اننا اثبتنا استحالة تحقيق هـذا الحلم ولذلك نضرب عنه صفحاً في كلامنا عن السياسة العملية لان كل ماذكرناه ليس الا نوعاً من السياسة اسمه السياسة النظرية وهى سياسة القول وليست سياسة العمل ولم نكن نقصد ان نشير الى هذا الاتحاد الالماني وسياسته لو لم يكن ساسة أوربا قد كتبوا المجلدات الضخمة ليثبتوا امكان وقوع هذا الامر وتحقيق ذلك الحلم . وهنا نكتفي بذكر كتاب « شرا دام » الذي كتب في هذا الموضوع

ولذلك يجب علينا ان نشتغل اولا بمساعى المانيا لوضع يدها على آسيا الصغري بالوسائل السياسية لان نظارة المانيا الخارجيه لم تدبر عملا ولم ترسم خطة الا معتمدة على اتمام هذا المشروع . فاذا نظرنا الى سياسة المانيا الخارجية من هـذه الجهة نستطيع حينئذ ان نقدر اهتمام المانيا بالمسألة المصرية حق قدره .

ان مصر لاتهم المانيا مباشرة وهـذا يقلل كثيراً من اشتغال المانيا بمستقبل هـذه البـلاد مادام نصيبها في الدين المصري مضموناً . ولا نرى ان ازدياد تجارة المانيا وعو عدد سفنها التي تمر بقنال السويس يغير سياسة المـانيا بشأن مصر . لانه في زمان السلم لاتوجد دولة تعوق حرية المرور في قنال السويس فان الدول كلها تساعد جهد طاقتها لتسهيل المرور بهذا القنال وفي وقت الحرب فالدولة القوية تمنع الدولة الضعيفة وتنقلب كل المعاهدات والمحالفات والاتفاقيات ويصير الحق للقوة فيرى القارئ ان المانيا على كلتى الحالين آمنة مطمئنة . فيظهر مما قدمنا ان المسألة المصرية لالمانيا

ليست الا مسألة ثانوية في سياستها الخارجية ولا نغالي اذا قلنا انه من صالح المانيا ان يبقى المركز السياسي في مصر كما هو لان المانيا ترمي الى وضع يدها على آسيا الصغري بالشكل الذي وضعت انكلترا به يدها على مصر وتمتاز المانيا على انكلترا بانها تريد ان تجعل مركزها في آسيا الصغرى مركزاً دائماً فلذلك لانرجح ان المانيا تحاول ان تقاوم انكلترا فى مصر لانها ترغب ان تكون بريطانيا سابقة لها في احتلال مثل احتلالها وتود ان يستمر احتلال مصر احتجاجاً حياً فى وجه من يلوم المانيا على احتلالها لآسيا الصغري . ولا يخفى علينا أيضاً ان بريطانيا هى الدولة الوحيدة التى تخشى المانيا بأسها

ولا ننكر ان الصحف كثيراً ماتشيع بقرب شبوب نار الحرب بين المانيا وروسيا وكثيراً مايطير البرق خبر توتر العلائق بين برلين وبطرسبرج ولكن كل هذه الاشاعات وتلك الاخبار ليست الا من مختلقات الصحف التي تجتهد دائماً فى استلفات انظار قرائها بمثل تلك الاخبار . وقد ذكرنا فيما مضى آمال روسيا الاستعمارية معززين قولنا بالادلة الواضحة ونحن متحققون من ان تلك الامال هى التي تجعل المانيا فى مأمن من وقوع حرب بينها وبين روسيا ونقول هنا ان روسيا قد عقدت آمالها على «مابين النهرين» والمانيا على «آسيا الصغري» فليس فى سياسة الدولتين مايوجب تزاحم مصالحهما المختلفة

هذا ولا ريب في ان تحسن العلائق بين تينك الدولتين هو الوسيلة الاولي لنجاحهما في سياستهما وقد لوحظ في الايام الاخيرة انه كلما نشأ خلاف بين الدولتين كانتا تسعيان جهد طاقتيهما في اطفاء ناره لان الروس والالمان مضطرون لان تكون دولتاهما يداً واحدة لاسباب شتى منها ان كلتي الدولتين تتالمان من البولونيين الذين يهددون سلامهما . فكل واحدة

منهما تسعى في اخماد انفاس اهل بولاندا لتستريح هى وجارتها . ومنها ان سياسة كل دولة منهما قد اتخذت طريقا مخالفا للطريق التي اتخذتها سياسة الدولة الاخرى فمن المستحيل اذن ان تصطدم السياستان فتحدثان شقاقا بين الدولتين وقد ساد السلام وتم حسن التفاهم بين الدولتين منذ ١٧٦٢ ولم يزل سائدا الى الآن وهذا من الغرابه بمكان لان تاريخ السياسة لا يحفظ ذكر دولتين ساد بينهما السلام قرنا ونصف قرن تقريبا بدون ان يحدث ما يكدر صفوه او يخدش وجهه

فيرى القارىء من هذا ان المانيا لا تخشي معاكسة روسيا ولم تبق الا بريطانيا العظمي التي تخاف المانيا مقاومتها لها فى آسيا الصغرى فلذلك تود المانيا ان تكون انكلترا مغلولة الايدى في مصر لان فى بقائها فى وادى النيل حجة عظيمة عليها اذا وقفت فى وجه المانيا واقلقت راحتها في اسيا الصغري ولكن لا يفوتنا ان سياسة المانيا لا تزال مقلقلة وكل ما يعرف عنها هو رغبتها في استعمار بلاد واسعه يلجأ اليها ابناؤها الذين تضيق عليهم بلادهم ولكن لا يمكننا ان نحقق من معرفة هذا الميدان الذى تنوي المانيا استعماره سيما بعد حوادث الصيف الماضي التي قلبت سياسة الشرق رأساً على عقب حتى اصبح ابداء رأى سليم من الخطل عن مستقبل السياسة الشرقية من اصعب الامور ومن راقب السياسة الدولية يذكر انه رأى تغيراً مهما فى سياسة المانيا الخارجية لان قليلاً من غير الالمان يعرفون التقدم السريع والنجاح الباهر اللذين حازتهما المانيا في مراكش في خلال العشر سنوات الماضيه

فان المانيا سلكت فى المغرب الاقصي مسلك السكون والتؤدة مع المثابرة والصبر وهذه هي الصفات التي تمتاز بها المانيا والالمان فانهم لا

يصرخون ويصخبون ولا يملأون العالم جعجعة كغيرهم ولكنهم يتخذون ابدا سياسة الكتمان والتأني التي تؤدي دائما بهم الى النجاح والفوز . وكل مايعمله الالمان لينبهوا العالم ويفتحوا عيونه لمنافعهم هو تأليف الكتب الضخمة التي يشرحون فيها سياستهم ومنافعهم ومصالحهم . والذي يطالع بعض هذه الكتب يرى لاول وهلة ان المانيا تسعى لان تكون دوله بحرية كبيرة فان كتاب الالمان ينشرون في كل عام عدداً عظيما من الكتب المتعلقه بالبحرية الالمانية والاساطيل والحصون والثغور وما شاكل ذلك وغير هذه الكتب يشرح امال المانيا في مستقبل بحريتها هذا ولا يليق بنا ان نذيع القدر العظيم من الكتب الالمانية التي كتبت عن مراكش وحاضرها ومستقبلها . وقد يستغرب كلامنا هذا من لا يعرف ان عدد القراء في المانيا عظيم جداً وان الشبيبه الالمانية ظمآنة لاخبار الاستعمار والمستعمرات فيحتاج المؤلفون الى تأليف كتب كثيرة تتناول كل موضوع استعماري وتسهب فيه اسهاباً مشبعاً فلم تدرس شبيبة المانيا موضوعاً اكثر من موضوع مراكش . فانها تناولت كل صغيرة وكبيرة مما يتعلق بامر هذه البلاد وفحصتها فحصاً دقيقاً . دع ما كتب باقلام المستنفضين والجغرافيين الذين طافوها من اقصاها الي اقصاها ورسموا خرائطها وما كتبه رجال الحرب عن مركزها الحربي وعن الخطر المحدق بها من جهة فرنسا .

نقول وقد قرأنا ان الميزانية التجارية للمغرب الاقصى في ١٩٠٢ بلغت ٧٢٠٠٠٠٠٠ ماركاً اي نحو ٤٠٠٠٠٠٠ ج . ولالمانيا من هذه الميزانية اغلبها .

وفي سنة ١٩٠٢ ايضاً ارسلت المانيا ٢٩٢ سفينة محمولها ٢٥٢٢١١ طناً وارسلت فرنسا ٣١١ سفينة محمولها ٢٠٢٧٧٨ طناً . وفي مراكش ٦١ محلا

تجارياً اوروبياً منها ٢٣ المانياً و١٦ انكليزياً و١٠ اسبانياً و٧ فرنسوياً وفي ١١ اكتوبر ١٩٠٢ تأسست شركة المانية باسم «الشركة المراكشية» او (ماروكابيش جسلشافت) وتعضد هذه الشركة جريدة المانية اسمها «نوردافريكا» ويقصر العدد دون الكتب الالمانية التي كتبت عن مراكش وتجارتها وسياستها. ونحن نترك القارىء يستنتج مما تقدم ما يريده.

الفصل الثاني

فرنسا وايطاليا

من المعلوم انه اذا عدت الدول التي لها في مصر شأن كبير فان انكلترا تعد في مقدمتها ثم تتلوها فرنسا لان فرنسا بلا ريب هي من اهم العوامل في مستقبل هذه البلاد ونحن لا نعول فيما نكتبه على ما قيل وكتب عن سياسة تلك الدول في مصر فانها قرظت وانتقدت ومدحت وذمت في كتب كثيرة نشرت في اغلب لغات اوروبا ويلوح لمطالع كل هذه الكتب ان كاتبيها اساؤا فهم سياسة فرنسا في مصر او فهموها ثم عكسوا معناها وصحفوها وقد تتبين صحة ما نقول لمن يعرف حق المعرفة ان فرنسا في كل اعمالها السياسية في مصر لم تزغ مرة في العمر واحدة عن سياستها الاولى التي اختطت خطتها وسارت على دربها منذ ابتدأت علاقتها بمصر .

وبين الذين كتبوا عن مصر عدد عظيم من كبار الساسة الذين يجب احترامهم والاصغاء الى ما يقولون والنظر في ارائهم بعين الاعتبار ولكن عندما يكتب هؤلاء الكتاب عن فرنسا فانهم للاسف يخطئون فيما يكتبون خطا عظيما ويظهر لنا ان الذي سبب وقوعهم في الخطأ هو نظرهم بعين الاحتقار لسياسة فرنسا كلها . وقد يدفعنا ما نراه فيما يكتبونه بان نرميهم بالجهل بتاريخ فرنسا السياسي وعدم نظرهم الى هذه السياسة الفرنسوية كسلسلة منتظمة مستمرة وليس من الحكمة ان هؤلاء الكتاب عند ما يكتبون عن سياسة اية دولة اوروبية يبنون حكمهم على ما يبدو لهم من صغائر الامور المتعلقة بهذه الدولة . لان المتتبع لتاريخ سياسة الدول الخارجية يرى انها تسير في طريق واحدة وتقصد غرضاً واحدا ومهما عمل كبار الساسة الذين

يتولون امرها لتغييرها وتحويرها فانهم لا ينجحون لانها لا تتأثر باعمالهم ولذلك نري ان اكابر السياسيين ينتهزون الفرص ويستفيدون من الظروف ولكنهم لا يخلقون الفرص ولا يصنعون الظروف .

ولنشرح الآن مغزى ما نقول بعد ان نثبت صدقه لئلا يرمى قولنا بسهام الملام وتتهم باننا ندعى صدق ما نكتب وهو خلو من الصدق . فنقول

اننا لا نرى نفسنا في حاجة الى شرح العلائق السياسية التى كانت بين انكلترا وفرنسا بشأن المسألة المصرية . وكثيراً ما ظلم كتاب الانكليز فرنسا بتصويرهم اياها بصورة الحسود لانكلترا والحاقد عليها لتقدمها ونجاحها لاسيما في مصر . ويتهم هؤلاء الكتاب فرنسا بانها سنحت لها فرصة ثمينة في مصر فلم تنتهزها فلما جاءت انكلترا وانتهزتها واستفادت منها نقمت عليها فرنسا وحسدتها وحقدت عليها .

ويقول المرجفون من هؤلاء الكتاب ان فرنسا وان لم تحتل مصر فانها كامنة كمون الفهد الجريح لتنظر الفرصة المناسبة فتقفز من مرقدها وتنشب اظفارها بعدوها . ويقول المرجفون امهلوا فرنسا ريثما تقع انكلترا في ورطة وتلقي بنفسها في ازمة لا ترى لنفسها منها مخرجا عند ذلك تهب فرنسا للانتقام هذا ما يقوله المرجفون اما المتقولون من كتاب الانكليز فيقولون ان فرنسا تظهر دائماً استياءها وغضبها من انكلترا في مصر . وتفرغ جهدها في البحث عن سيئة من سيئات انكلترا فتقيم الدنيا وتقعدها بمماحكتها ومكابرتها

ونحن نحمد الله على انا لسنا في حاجة الى اظهار كذب كل هذه الادعاءآت التى لا اصل لها . فقد دلت الحوادث على كذبها وبرهنت الايام على انها سفسطة لا حقيقة وراءها . وكثيراً ما وجدت انكلترا نفسها في

ضيق لا مفر منه وفي ازمة مالية لا مخرج لها منها وما كانت فرنسا تصنع الا ما يساعد انكلترا على الخروج مما وقعت فيه ولم تظهر يوما انها في صفوف اعداء انكلترا الالداء كما يقول المرجفون الذين يتبعهم المتقولون فما سبب كل هذه الاراجيف والاقاويل اذن ؟ لاننا لا نعتقد بان اموراً كهذه تشاع وتذاع وتملأ الافواه والاسماع ويعتقدها الصغير والكبير الا اذا كان لها مكانا من الحق ونصيباً وافراً من الصحة .

يقال جوابا على هذا السؤال ان سبب ذلك الظن السيئ هو ان آمال فرنسا الاستعمارية تشبه كثيراً آمال انكلترا فكأن الدولتين فرسا رهان او فتيان يستقبان . وقد شاع هذا الظن ولكنه يدل على جهل القائلين به بتاريخ فرنسا السياسي بل بتاريخ سياسة أوربا كلها

فان فرنسا لا تود ان تكون مزاحمة لانكلترا في سياستها الخارجيه لان مركزها في قارة أوروبا لا يسمح لها بذلك . ولا يمكن القول بان فرنسا صحت عزيمتها يوما من الايام على فتح مصر . لان اول بديهيات السياسة الفرنسوية هي ان لا تكلف نفسها في فتح المستعمرات اكثر مما تحمل من مال ورجال . وقد علمتها الحوادث ان شر افتتاح المستعمرات البعيدة اكثر من خيرها وقد ابنا ذلك فيما تقدم عند ما ذكرنا حماتي مصر والمكسيك

وقد اسهبنا الكلام فيما مضى من هذا الكتاب عن الصعوبات والعقبات الداخلية التي تعترض الدول الاروبيه عندما تريد احداها ان تتوسع في سياستها الخارجيه ونحن متحققون من ان فرنسا تحققت من سخافة تلك الاحلام الاستعمارية ويظهر ذلك لمن يعرف تاريخ فرنسا بالتدقيق ويرى بعينه الفرص العديدة التي سنحت لها لتتوسع في الاستعمار فلم تنتهزها وضحتها جميعاً لاجل سيادة

السلام في داخليتها

وغني عن البيان ان حياة الامم كحياة الأفراد والدليل على ذلك وجود وجه الشبه بين سياسة الاسرة وسياسة الامة فلو كانت الاسرة في شقاق داخلي فان رب الدار لا يستطيع ان يتناول من الاعمال الخارجية ما يضمن لاسرته رزقاً وعيشة راضية فما بال ذلك الرجل لو كانت داخليته في شقاق وهو في الخارج مهدد من أعدائه ومبغضيه وما اصدق ذلك المثل على فرنسا لو نظرنا لحادثة املاكها في قارة امريكا الشمالية وهي « دومينيون أوف كندا » التي سلمتها فرنسا لانكلترا ثمناً للحرب المشؤومة فاننا نتذكر ان فرنسا لم تعتن بهذه المستعمرة قبل ان تنازعها انكلترا اياها ولا بعد ذلك حتى انها لم تعد مركبا ولم ترسل جنديا بل ولم تحرك لسانا او ترفع يداً لنجاة بطلها العظيم مونتكام الذي ذهب شهيداً في وقعة «جبل ابراهام» بعد ان جاهد الجهاد الحسن وكم بطل فرنسوي من رجال البحر ورجال البر مات كسير القلب جريح الفؤاد من أهمال دولته امره وغضها النظر عن آماله وامانيه نعم لقد مات هؤلاء الابطال كافة وفي نفوسهم اماني لم تتم وآمال لم تحقق فضاعت حياتهم هباء وضحيت في سبيل الاختلافات الداخلية ويحق لنا ان لا ننسى في هذا المقام حادثة ١٧٨٣ وهي اوضح برهان على صدق ما نقول. وقد أخترنا هذه الحادثة لان اغلب الكتاب لم يذكروها ولان المؤرخين الذين ذكروها اشاروا اليها اشارة خفيه ولم يفصلوها

وتفصيل الخبر هو ان أمير البحر «ببلي دي سوفرين» الاميرال الفرنسوي الشهير بقوة عقله وبراعته في فنون البحريه وضع يده على شاطئ الكارنتيك بعد ان لاقى مالاقى من الاهوال الصعبة التي وضعها الانكليز في طريقه ليعوقوه عن التقدم.

وبعد ان اوشك ان يتنفس الصعداء بعد ذلك الفوز المبين بلغه رسول من فرنسا يحمل اليه خبراً اسود من القار واشأم من نعيق البوم وهو ان يسلم للانكليز شاطى الكارنتيك وكل ما عداه مما افتتحه عنوة بناء على اتفاقية عقدت بين دولته ودولة انكلترا فلم ير سوفرين امامه الا الطاعة العمياء فاذعن وهو يكاد يموت حقداً وغيظاً وباقلاعه من المياه الهندية اختفت آثار الدولة الفرنسوية من تلك البقاع وذهبت امانى «دوبليه» هباءً في الهواء على ان فرنسا لم تطلق الاستعمار مرة واحدة لانها فى حاجة اليه ولذلك تراها اذا عثرت بارض طيبة لا تبعد عنها كثيراً وتستطيع ان تستمد منها رزقا بشرط ان تضيف هذه الارض الى فرنسا في وقت ضعفها قوة فان فرنسا تفرغ كل وسعها وتعمل جهد طاقتها لتضم هذه البلاد اليها وعلى هذا كان احتلال جزيرة كورسيكا من اهم الامور لفرنسا لانه من المستحيل عليها ان تترك جزيرة ككورسيكا المتمكنة كل التمكن من شواطئها الجنوبية . ولان هذه الجزيرة اذا وقعت في يد الانكليز فانهم لا محالة يخلقون منها جبل طارق آخر ويحصرون موانى فرنسا في اقرب فرصة فلما قر رأي الفرنسويين على اخذ هذه الجزيرة تقدموا الى اهل جنوه وابتاعوها منهم على انهم تعبوا تعباً شديدا في كسر شوكة اهل الجزيرة .

و«الجزائر» هي اهم مستعمرة فرنسوية بعد كورسيكا فانها لا تبعد عن ثغر طولون الا بضع ساعات وقد كلفت فرنسا ما كلفتها من مال ورجال . ولكنها كانت تستحق ما انفق من المال وما ازهق من النفوس في سبيلها لانها زيادة عن قربها من فرنسا فانها بلا شك مورد رزق ومركز حربي لا مثيل له وعلاوة على ذلك فان فرنسا تستطيع ان تحشد من جنود الجزائريين

في وقت الحرب ما شاءت الاعداء نقول اننا ذكرنا فيما مضي باسهاب وشرح طويل المسائل الداخلية والمشاكل الاهلية التى تعوق الدول الاروبية عن الاندفاع في تيار الاستعمار وقلنا هناك ان عدم وجود هذه العقبات وتلك الصعوبات في سبيل انكلترا هو الذي سهل عليها سياسة الاستعمار وجعل نجاح سياستها الخارجية امراً محققاً . وقد افضنا البحث في هذا الموضوع واطلنا الكلام في ان دول اوروبا لا تستطيع ان تسابق انكلترا في سياستها الاستعمارية لانهن لو حاولن ذلك قضين على حياتهن السياسية وما اسهبنا الكلام في تلك المسألة الا دفعاً للوهم السائد من ان هذه الدول كلها تنظر الى انكلترا بعين الحسود الحاقد لانها لم تنل سعيها ولم تبلغ شأوها ولقد يندهش القارىء عندما نذكر له ان الدول الاروبية الصغرى هي التي تسعى لمسابقة انكلترا وسياستها الاستعمارية لان هؤلاء الدول يؤسسن من المستعمرات ما يقرب مما اسست مالكة البحار ولا يغيب عن ذهن القارىء ان المانيا وهي تلك الدولة الضخمة ذات الاساطيل والجيوش ليست قادرة على كبح جماح مستعمراتها الصغيرة في افريقا عندما تكون البورتغال وهي هذه المملكة الحقيرة التى لا يسمع اسمها في العالم مرة قادرة على سياسة مستعمراتها الافريقية الواسعة بدون ان يشعر بها احد

نعم ان المانيا بما لها من العظمة والسلطة لا تستطيع ان ترد قبائل « الهروروس » الى حظيرة طاعتها مع ان هولاندا على ما هي عليه من حقارة الشأن وصغر القدر قابضة بيد من حديد على مستعمرات « آشين » على ما عليه اهل تلك المستعمرات من العصيان الدائم . وما ذلك الا لان هولاندا مطمئنة في داخليتها .

فكأن حياد هولاندا هو سبب نجاحها وقد جعلها ذلك الحياد جزيرة سياسية

كما جعل البحر انكلترا جزيرة جغرافية ولوان ثروة هولاندا ليست عظيمة ولكن كل منابعها في يدها وتحت تصرفها فهي تستطيع ان تحصر كل قواها في مكان الضعف من جسمها . ولكن المانيا على ضخامتها وقوتها لاتستطيع ان تجهز اسطولا كبيراً لاعمالها الحربية وراء البحار ولا تستطيع ان تبعث الى « الهروروس » بجيش عرمرم يعيدهم الى فناء الولاء ويعلمهم درساً في الادب .

ومثل هولاندا كمثل البورتغال فان حياد اسبانيا قد ضمن للبورتغال السلامة في بلادها فهي ابداً آمنة مطمئنة فلا من يقلقها من الداخل ولا من يزعجها من الخارج ولذا فهي تستطيع ان تحصر قواها لتحقق آمانيها الاستعمارية .

وعندما نضم هذه الحقائق الى بعضها يتضح لنا باجلي بيان ان دولة كفرانسا مهددة من كل حد من حدودها ومحاطة باعداء اشداء من كل جهاتها وفي داخليتها مافي جسم العليل من السقام من قبل الكنيسة الكاثوليكية والاحزاب السياسيه المختلفة لا تستطيع ان تعرض نفسها لكل تلك الاخطار لاجل مستعمرة بعيدة مهما كانت تلك المستعمرة غنية عظيمة .

ولو تيسر لفرنسا ان تعثر بمستعمرات لاتكلفها كثيراً ولا تسبب لها انزعاجاً فانها بلا ريب تضع يدها عليها وتحرص عليها مادام الشرطان السابقان متوفرين . ولو شئنا على ذلك برهانا فاننا لانجد اقرب لنا من ان ننظر في مستعمراتها الحاضرة . فان « تونكين » التي يبلغ عدد سكانها اكثر من سبعة ملايين من النفوس ليس فيها الا عدد صغير جداً من الفرنسويين المستعمرين فلو نهض الاهالي للعصيان فانهم لامحالة ينالون ما يرغبون . وليست التونكين فقط هي التي تحكمها فرنسا بلا نفقة او قلق فان املاكها في اواسط افريقا كثيرة الشبه بتونكين لان أهل هذه البلاد لو مالوا يوماً الى شق عصا

الطاعة فبضع مئين من جنود الفرنسويين يكبحون جماحهم في يوم وليلة.

اذا تقرر ذلك فنحن نطلب من القارئ عندما نتكلم عن سياسة فرنسا ان يصرف عن ذهنه الظن الفاسد الشائع وهو ان كل حركات فرنسا وسكناتها ليست الا لتسابق انكلترا في سياسة الاستعمار وفوق كل ذلك فيليق بمصر ان تصرف ظنها بان فرنسا تدافع عن حقوق مصر والمصريين بشدة وقوة ..

ولو ان الانكليز احتلوا مصر ظلما رغم انف المصريين فان المصريين يخطئون لو انتظروا من فرنسا خلاصاً او نجاة لان فرنسا لا ارادة لها ولا قدرة لديها لاخذ مصر لنفسها فهل جنت جنونا بحب مصر حتى تنفق ما تنفق من ثروتها لتحرير مصر والمصريين ولو ان المصريين رأوا بريق آمالهم في فرنسا فلقد خدعوا انفسهم ان لم يكن هذا البريق الذي رأوه قد غرهم وان كانت شمس فرنسا قد اشرقت على مصر برهة فلتعلم مصر ان تلك الشمس قد اغربت وغابت الى الابد.

على ان مصر لا يحق لها ان تيأس لانها لو كانت آمالها ترمي الى الاستقلال فان ميدان هذه الآمال لا يزال واسعاً كما كان من قبل . وكل ما اردنا تقريره هو ان تلك الامال لو كانت قد وضعت في فرنسا فقد ضاعت . لقد مضى الزمن الذي كانت الامم تعمل فيه لاجل الافكار الخيالية . اليوم يوم المنافع الذاتية والمطامع الشخصية ان هذا الزمن هو زمن الانانية والاثرة وقد ولى وانقضى عهد الغيرية ولو قدر لمصر ان تصير في المستقبل دولة حرة مستقلة فانها لا تنال ذلك الا اذا رأت كل دول أوروبا في منحها تلك الحرية وهذا الاستقلال نفعاً لذاتها .

ولنعد ثانية الى فرنسا وسياستها في مصر . فنقول ان الناظر الى سياسة فرنسا بمنظار الحكمة والتبصر يرى انها برئية من كل التهم التى تنسبها لها الصحف التى تردد صدى صوت الاحزاب لان نظرة واحدة في سياستها الخارجية تقنع الانسان بان سياسة فرنسا الاستعمارية لم تشمل مصر وان مجال الاستعمار لا يزال واسعاً في وجه فرنسا في البلاد المجاورة لها ولذلك لا يخطر ببال عاقل ان فرنسا تترك البلاد القريبة وتمديدها الى بلاد بعيدة مثل مصر مع علمها بما يكلفها وضع يدها على هذه البلاد .

واي دليل اوضح على ما قدمنا من المحالفة الفرنسوية الانكليزيه التي عقدت في ٨ ابريل من عام ١٩٠٤ ولا نحتاج الا لان نقرأ صورة تلك المحالفة ضاربين صفحاً عما قاله عنها المتقولون والمرجفون . فنراها حينئذ علامة من علامات الاتفاق الودي بين الدولتين ولكن لا يصح ان يقال عنها انها نتيجة من نتائج ذلك الاتفاق . ولا يصح ايضاً ان نقول عنها انما ثمرة اتعاب الملك ادوارد السابع الذى لم يأل جهداً في تقريب انكلترا من فرنسا انما يصح ان نقول ان فرنسا لم تعقد هذه المحالفة الا بناء على سياستها التي رسمتها لنفسها نحو مصر والدليل على قولنا هذا ان فرنسا قالت في هذه المحالفة انها لن تتداخل في المستقبل في سياسة بريطانيا العظمي في مصر بما يؤخر اعمال انكلترا في وادى النيل ولكنها لم تتبرأ من سياستها الماضية في مصر فكأن هذه المحالفة لم تكلف فرانسا الا التصريح بقاعدة ثابتة من قواعد سياستها الخارجية ونالت مقابل ذلك حرية تامة فى شمال افريقا وهاك المادة الاولى من تلك المحالفة :

«ان حكومة جلالة الملك تعلن ان ليس لها ارب في تغيير الحال السياسية في مصر . وتصرح الحكومة الفرنسوية انها لا تعوق اعمال انكلترا في هذه البلاد

بطلب تحديد اجل للاحتلال البريطاني او بما شاكل ذلك . وانها ترضى بمشروع الدكريتو الخديوي الملحق بالاتفاقية المذكورة المحتوى على الضمانات الضرورية لحماية مصالح اصحاب الديون المصريه على شرط انه ينفذ ولا يتم فيه اقل تحوير بدون رضى الحكومات التي وقعت على معاهدة لندن سنة ١٨٨٥»

فيظهر من ذلك ان سياسة فرنسا الخارجية قد عادت الى الانكماش كأن ساستها علموا انها لا تستطيع ان تمارس مهنة الاستعمار بالبراعة والدقة اللتين تمارس بريطانيا بهما ذلك الفن ومن عادة الفرنسويين انهم اذا عملوا لتحقيق احلام استعمارية ووجدوا معارضة ومقاومة فهم يفضلون ان ينسحبوا على ان يستمروا على مقاومة المعارضين لهم .

ومما يعوق فرانسا عن التوسع في الاستعمار هو كونها غير مضطرة كغيرها من الدول الاروبية لايجاد المستعمرات الواسعة لابنائها الذين تضيق عنهم بلادهم لان عدد سكانها لا يزيد سنة فسنة كما يزيد عدد سكان سواها من الممالك الغربية فلا تقوم فرنسا بحروب خارجية الا اذا كانت هذه الحروب للحصول على بلاد واسعة تضيف الى اسم فرانسا شهرة وصيتاً . فاذا هي خابت وفشلت في حروبها الخارجيـة فلا تغتم ولا تحزن كما تغتم وتحزن الدول الاخرى التي لا تسع بلادها ابناءها ويحدث من ذلك فيها من الفقر والفاقة والشـقاء مالا تحمد عاقبته وكثيراً مايكون فشل فرنسا في حروبها الخارجية سبباً لنفع عظيم تجنيه في داخليتها لانها تتمكن من اصلاح أمورها وتستطيع ان تضيف الى قوتها قوة .

وعندما ننظر الى هذه المسائل من هذه الجهة يمكننا ان نعلم ظلم وجهل الذين صبوا على رأس «الموسيو دى فرسينيه» وغيره من وزراء فرنسا امطار

الذم والتأنيب والسب . لان الحقيقة تجلى لنا تمام الانجلاء ويظهر لنا هؤلاء الوزراء بمظهر الرجال العقلاء الذين فهموا مركز دولتهم فهماً حقيقياً وعلموا مقدرتها حق العلم ووقفوا على مطالبها وحاجاتها . ووجدوا في نفوسهم شجاعة ادبية استطاعوا بها ان يقودوا منهم ناظرين الى الحقائق الثابته والظروف السياسية التي تؤدى الى النجاح المطلوب رغم انف الاعداء الحاقدين الكاذبين على ان هؤلاء الوزراء لو رأوا ان في السياسة الاستعمارية لبلادهم خيراً لما تأخروا عنها لحظة واحدة ولكنهم علموا انهم ان اتخذوا سياسة الاستعمار فان هذه السياسة تفشل في أقرب زمن .

ولا ننسى ان « المسيو ديلكاسيه » وزير خارجية فرنسا سابقا هو الذى قال بان تاريخ المملكة كتاريخ الحيوان الحي وكما ان للجسم آلالي حدود طبيعية لا يتعداها كذلك للدولة حدود طبيعية لا تتعداها وطرق تنمو بها حتى تبلغ اكثر ما يمكنها بلوغه من النمو والقوة . ولذلك كل من يحاول ان يدفع بالمملكة فى غير طريقها الطبيعي فهو في الحقيقة يرمي بها في هوة الضعف ويقذف بها في بحر من المصائب فلذا كان واجب السياسي الحاذق الامين ان يعرف الطريق التي رسمتها الطبيعة لمملكته ليقودها فيها فتستطيع ان تنمو وتتقوى ونحن نعتقد ان كل سياسي فرنسا في العهد الاخير ساروا على هذه السياسة وعملوا بها على قدر طاقتهم .

ومثل هذه السياسة هو الذي الجأ فرنسا في ١٨٩٠ الى التنازل عن حقوقها في سلطنة زنجبار لان ساستها عرفوا انهم باحتلالهم جزءاً من زنجبار يكونون ابداً في احتكاك مع انكلترا وكثيراً ما يكون هذا الاحتكاك الاستعماري مضراً غير نافع لان نتائجه لا توازي اتعاب فرنسا ونفقتها . ولذلك

تقهقرت فرنسا برشاقة وبراعة وانتظام . وليس تقهقرها عن مصر الا صورة ثانية من تقهقرها فى زنجبار

وعند ما نتكلم عن علاقة ايطاليا بالمسألة المصريه فيجب علينا ان نخفف الوطأ لرقة الارض التي نسير عليها ونحافة الموضوع الذى نبحث فيه

واول ما نقول في هذا الموضوع هو ان سياسة ايطاليا في مصر في أثناء السنين الاخيرة قد تغيرت تغييراً شديداً ولا يخفى ان هذا التغيير قد سبب ازعاج الخواطر وجرح احساسات كثيرين . ومن حسن الحظ ان تغيير تلك العلائق لم يكن مسبباً عن مشاكل سياسية ولذلك لم يتعد حدود الكلام المزخرف اللطيف . ولقد اعتاد السياسيون على ان يعبروا عن اشد المعاني بارق الالفاظ فهم اذا أردوا ان يهددوا دولة بالحرب قالوا « اننا لا نعتبر عملكم الاخير عملا ودياً » . فلا يخفى حينئذ بناء على ماذكرناه ان الالفاظ اللطيفة كثيراً ماتؤدى أشد معاني البغض والكراهية والعداء ويجب علينا هنا ان نعيد على القارئ رأينا وهو ان السياسة الدولية تختلف كثيراً عن سياسة الافراد وقد قال « سبينوزا » ان الدول عند ما تتعامل تكون دائماً في الحالة الطبيعية ولم تكذب الايام والظروف « سبينوزا » فيما قال من يومه الى يومنا هذا

وقبل ان ندخل على موضوع بحثنا يجب ان نشير اشارة اخرى وهى ان السياسة التى تتخذها انكلترا ليست سياسة مكر وغدر وخداع . ولكن ما اكثر ما كتب ضد انكلترا و سياستها وما اكثر أدلة أعدائها الحاسدين . انهم يقولون ان انكلترا غررت بايطاليا واغوتها حتى اسقطتها في المصائب التى حدثت لها في افريقا لتنال انكلترا بذلك آمالها وتحصل على الفوائد التى كانت تتمنى الحصول عليها . ولكن ما اقسى هذا القول وما اشده : على اننا

لانكر ان لهذا القول مكاناً من الصحة لاننا نعلم كما يعلم غيرنا ان انكلترا استعملت ايطاليا آلة في حل عقدة المسألة الكبرى في اواسط افريقا ولكن انكلترا في عملها هذا لم تتعد حدود السياسة المعروفة بين الدول .

فلو قلنا إن ساسة الانكليز شجعوا ايطاليا فذهبت ضحية غوايتهم ولقيت في افريقا ما لقيت من خذلان وفشل فنحن لا نلقي الذنب على كاهل انكلترا لانه ليس المسؤول عن مصائب ايطاليا الا ايطاليا نفسها فكان ينبغي لها ان تزن تشجيع انكلترا بميزان التعقل وان تنظر الى النصيحة نظر الحكيم فلا تعمل بها قبل ان يقبلها عقلها . فان لم يقبلها العقل ضربت عنها صفحاً وكان يجب على ايطاليا ان تعلم ان النصيحة ان عادت بالشر فلا يصيب هذا الشر الا نفسها .

ويليق بنا في هذا المقام ان نلقي نظرة على تاريخ السياسة الدولية في السنين الاخيرة حوالى منابع النيل لاننا بدون ان نعرف هذا التاريخ حق المعرفة لا نقدر على ان نعرف حقيقة منافع ايطاليا في مصر وعلاقتها بالمركز السياسي الحاضر وبالمسألة المصرية .

على انا لا نريد ان نذكر الحوادث التاريخية التي الجأت انكلترا لتجريد الحملات الحربية التي كان غرضها سحق قوة المهدي في السودان واحتلال اعالي النيل ولا نريد ان نذكر تاريخ الحملات التي كتب لها ان تفشل وان لا تترك الاسماء قوادها امثال «غوردون» و«هيكس باشا» وغيرهما . انما نرغب ان نذكر القارئ بالزمن الذي كانت انكلترا فيه تجمع قواها الحربية بعد ان عقدت النية على ضربة المهدية ضربة قاضية واخلاء أم درمان والخرطوم من الدراويش بعد إهلاكهم . لان انكلترا رأت في ذلك الحين انها لو نجحت في

اعمالها الحربية ونالت بغيتها من السودان فانها تقف امام عقبات كثيرة قبل ان تتمكن من ان تضع يدها على أعالى النيل وقبل ان تتغلب على اهل هذه البلاد وكانت اعظم هذه العقبات عقبتان لم تر انكلترا للتغلب عليهما طريقاً اولا هما ان الحشبة كانت في الجهة الشرقية تأخذ في القوة شيئاً فشيئاً بسرعة ادهشت انكلترا وجعلتها تشعر بخطر هذه الدولة المستقلة الغنية وثانية العقبتين ان فرنسا كانت مستولية على اراضي بحر الغزال فكأنها كانت تسابق انكلترا الى امتلاك اراضي السودان واوشكت ان تفوز عليها فماذا صنعت انكلترا لتخرج من هاتين الورطتين ؟ وما هي التدابير التي دبرتها للتغلب على تينك العقبتين ؟ان ايطاليا كانت واضعة يدها على مخرج مهم على البحر الاحمر وذلك المخرج على شواطىء «اريتريه» . فكانت ايطاليا تحب دائما ان يكون مخرجها في مأمن وان تكون املاكها على البحر الاحمر ناجحة غنية ولم تر امامها الا طريق واحد لتنال بغيتها وهي ان تقهر ما وراء املاكها من البلاد الخصبة ولا يمكن ان يتم هذا العمل الا ضد ارادة الحبشه ولم يكن ينقص الايطاليين الا التشجيع فاعطتهم اياه انكلترا بكمية وافرة وحببت لهم عملهم وحسنته فى اعينهم لانه كان من آمال انكلترا ان الحبشة تشتغل قليلا بشيء غير مسألة النيل فكانت الحرب بين الحبشة وايطاليا خير كفيل لانكلترا باشتغالها عن اعمال الجنود البريطانية في اعالى النيل . واواسط افريقية . وكان قصد انكلترا انها توجه انظار النجاشى الى البحر الاحمر لانها علمت انه اذا انتبه الى هذه الجهة فهى تنجو من شره في امرين الامر الاول انها تأمن مساعدته واغاثته للمهدي والامر الثاني انها تأمن معاندته لها في اعالي النيل وكان ما كان من امر الحرب وهزمت ايطاليا شر هزيمة فساءت تلك

الهزيمة انكلترا لانها قلبت تدابيرها . ولا نظن ان انكلترا كانت تعلم بنتيجة الحرب ولا نؤيد القائلين بهذا الظن ولكن انكلترا استفادت شيئاً كثيراً من المعاهدة التي عقدت بين ايطاليا الحبشة ....

وهكذا ازالت انكلترا العقبة الاولى من طريقها وبقيت امامها العقبة الثانية وهي اصعب جوازاً واشد خطراً من الاولي وهذه العقبة هى وجود فرنسا على ضفاف بحر الغزال . وحالما كانت وزارة انكلترا الخارجية فى غم وتنكيد خطرت ببالها مكيدة بسيطة حلت تلك العقدة وازالت هذه العقبة من وجه الاسد البريطاني .

وتفصيل تلك المكيدة ان انكلترا طلبت من بلجيكا وهى صاحبة ولاية الكونجو الحرة ان تضيف اراضي بحر الغزال الى املاكها . قلبت بلجيكا هذه الدعوة وقبلت تلك الهدية ولكن فرنسا تنبهت لذلك وضغطت ضغطاً سياسياً شديداً على بلجيكا اضطرها الى التنازل عن حقوقها وماتم بعد ذلك معروف مشهور . فان انكلترا جردت حملة ام درمان الشهيرة وتغلبت على دولة المهدي وبعد ذلك كله بلغت « فاشوده » حملة فرنسوية نصف حربية . هي حملة « مارشان » الذي جاء يقود مائتى رجل ضد « كتشنر » الذي كان يقود خمسة وعشرين الف رجل وهكذا اضطر « مرشان » الى تنكيس اعلام فرنسا وقد سببت تلك الهزيمة المعنوية فى فرنسا حركة كبيرة وحدة بلغت حداً عظيما . ولكن رأت فرنسا بعد ذلك انه خير لها ان تتنازل عن حقوقها من ان تدخل مع انكلترا في حرب بشأن مستعمرة في اواسط افريقا .

فلو حسبت فرنسا حساب المستقبل لانقت شر تلك الخسارة بان وطدت قدامها في اعالي النيل قبل سقوط « ام درمان » في الفرصة التي سنحت لها بين

سنتي ١٨٩٤ و١٨٩٦

على ان «هزيمة عدوة» الشهيرة التي كانت في الحقيقة صورة ثانية من واقعة «كودين فوركس» والتي سلم فيها اغلب الجيش الايطالي للاحباش اهبطت مسعى انكلترا في تحويل الحبشة عن النيل. ولكن الحملة الايطالية جاءت بما كانت ترجوه انكلترا وزيادة فكانت نتيجتها ان النجاشي اضطر ان يعين حدود مملكته فكأن يوم «عدوه» كان يوم موت النفوذ الايطالي في افريقا ولذلك ظهر اثره بسرعة شديدة في سياسة ايطاليا نحو مصر

فان ايطاليا بعد «عدوه» يئست من تأسيس امبراطورية عظيمة في شرق افريقا ولذلك اصبح بقاء الحال الحاضر في مصر على ما هي عليه وتغييرها عند ايطاليا سيان. لانها لا ترجو من مصر فائدة سياسية. وسيري القارىء في فصل آت انه لو كانت ايطاليا لا تزال مهتمة بافريقا فان هذا الاهتمام ليس الا لتحصل في هذه القارة على مخرج يخرج اليه ابناؤها الذين ضاقت عليهم بلادهم ومن الصعب جداً ان تحصل ايطاليا على غرضها بدون ان تعاكس سياسة انكلترا في افريقا

وقد ابتدأت ايطاليا تحس بكثرة سكانها وقلة موارد الرزق في بلادها كما ابتدأت المانيا تحس بذلك ولا يخفى ان مساحة ايطاليا تزيد بقليل عن نصف مساحة فرنسا ولكن اهل ايطاليا ان لم يزيدوا على اهل فرنسا فانهم يعادلونهم عداً فايطاليا لا يمكنها ان تحيى بدون استعمار وابناؤها في احتياج شديد الى المهاجرة. ولكن ايطاليا في خوف شديد من ان ابناءها ينزحون الى امريكا لان من ينزح الى هذه البلاد يفقد وطنيته ولا يستردها مرة ثانية ولو كان في قدرة ايطاليا ان تتملك ارضاً في جنوب امريكا ما تأخرت ولكن تعليم «مونرو» القائل بان «امريكا للامريكيين» يقف في وجه ايطاليا وقوف

السد في وجه النهر المندفع .

ولسنا في حاجة الى ذكر كراهية ايطاليا لبريطانيا التي سببها ظن الايطاليين بان انكلترا غررت بهم في حرب الحبشة ولكننا في حاجة الى تقرير حقيقة واضحة وهي انه اذا حدث ان بعض الدول اتفقن ضد انكلترا فان ايطاليا تنضم اليهن ولا تناصر انكلترا ابداً .

اجل ان ايطاليا يهمها كثيراً ان تلحق انكلترا المذلة والصغار ولو حان حين انكلترا فان ايطاليا لا تتاخر طرفة عين عن الاشتراك مع الدول في اقتسام الغنيمة البريطانية . على ان ايطاليا غير محمية من كل جهاتها فهي ليست في مأمن من هجوم اى دولة من جهة البحر . فلا ينتظر من ايطاليا انها تكون راضية عن توطيد اقدام انكلترا في مصر من هذه الجهة . ولو رأت ايطاليا ان مركز احتلال مصر لا يفيد انكلترا فانها كما ذكرنا آنفاً لا تهتم بمصر اقل اهتمام لان ايطاليا لا تريد الا ان توصل الاذي الى عدوتها . ولكن منذ سنين قليلة (اي قبل عدوه) لم تكن الحال كما هي الآن فان ايطاليا وانكلترا كانتا على اتم ما يكون من الوفاق في المسألة المصرية ولكن هذا الوفاق لم يكن الا لان منافعهما كانت في ذلك الحين متحدة متفقة . وكانت ايطاليا تريد ان تشد ازر انكلترا في اعالى النيل لانها كانت تؤمل ان تفوز في الحبشة فتتحدان في العمل في اواسط افريقا بما تهويان ومن هنا يظهر سبب مناصرة ايطاليا لانكلترا عند ما طلبت هذه من صندوق الدين المصري نصف مليون جنيه لاجل حملة «دنقلة» . وفي هذه الحادثة ضمت ايطاليا صوتها الي صوتي النمسا وانكلترا ففازت انكلترا بذلك رغم انف عدوتها فرنسا وحليفتها روسيا على ان ايطاليا لا تعود الى مثل هذا الولاء بغير تعويض يقدمه لها الاسد البريطاني .

الفصل الثالث

سياسة بريطانيا الاستعمارية

قد حاولنا فيما تقدم من هـذا الـكتاب جهد طاقتنا ان نسير على الخطة التي رسمناها في اوله. ففصلنا كل حبل من حبال الشبكة على حدة فاستطعنا بذلك ان نحل عقدة المسألة المصرية . فوقف بنا البحث على حقيقة واضحة وهذه الحقيقه هي أنه لا يوجد دافع قوى يدفع اى دولة اروبية لان تسعى في ابقاء المسألة المصرية في شكلها الحاضر . ونحن نقصـد بقولنا دافع قوي الدافع السياسي . لان كل الدول مشتركة في الاهتمام بامر صندوق الدين ولـكن هذا الدافع مالي وسنتكلم عنه فيما يأتى لان المنافع المالية والمنافـع السياسية تختلف اختلافاً شديداً فرأينا من المهم ان نبحث في كل من الامرين على حدة . ولـكن هذه النتيجة السياسية التي ظهرت لنا وهي انه لا توجد دولة تهتم بمصر لان لا دافع سياسي شديد يدفعها الى ذلك ليست الا نتيجة منطقية تصدق ظاهرا . ولـكن الامر في الحقيقة بخلاف ذلك لانه للآن لا تزال الدول والامم تعتبر المسألة المصرية مسألة دولية ولا تزال مصر ارضاً خصبة لزرع القلاقل والاختلافات السياسية وان موضوعها موضوع نحيف لا يمكن مسه الا باحتراس وخير للدول جمعاء ان لا تمسه .

ويظهر لنا ان المسألة المصريه كالزر الـكهربائي لا يمسها احد الا وتحدث له هزة ورعشة وكثيراً ما خشى من ذلك « الزر الـكهربائى » على السـلام في اوروبا كلها وهذا هو الذي اضطر دول اوروبا للرضى باحتلال بريطانيا لمصر اولا وبجعل هذا الاحتلال غير محدد الزمن ثانيا . لان احتلال انـكلترا لمصر جعل اوروبا في راحة من جهة المسألة المصرية . مؤقتاً فـكأن اوروبا

حلت المسألة المصرية حلاً وقتياً . وقد ساعد على هذا العمل براعة الساسة من الانكليز الذين عينتهم انكلترا لينوبوا عنها في مصر .

فاننا مهما حاولنا فلا نستطيع ان نوفي اللورد كرومر حقه من المدح والثناء ومهما ذكرنا من فضائله فاننا لا نأتي على آخرها . ولسنا نحن وحدنا الذين نقول هذا القول فان أشد اعداء السياسة الانكليزية الذين لا تخفى عن اعينهم سيئة لانهم يلتمسون السيئة اني وجدوها ليشيعوها ويذيعوها قد كفوا من زمن طويل عن نقد اللورد كرومر وتوجيه سهام الملام اليه .

اجل ان اللورد كرومر حاز ثناء الكل لانه تمكن من سلوك مسلك وعر بدون ان يظهر ما يدل على تعبه من المشاغب والمصاعب التي صادفته في طريقه ولم يتعد كرومر مرة في العمر واحدة حد الملاطفة والملاينة وقد عرف كيف يذعن بلطف عند ما لا يرى في الاذعان شراً لبلاده وعرف كيف يأمر بشدة بدون ان يمس احداً بسوء على اننا لم نره يلجأ الى الامر الاخير الا عند ما اضطرته منافع السياسة الانكليزية لركوب ذلك المركب الخشن

وقد كفانا ان قد كان اللورد كرومر نموذجاً لكل المستخدمين الانكليز الذين تخلقوا باخلاقه واتصفوا بصفاته طوعاً او كرهاً فكانت نتيجة ذلك ان كل شيء سار بسكون وهدوء

قلنا إن المركز السياسي في مصر قد تغير تغييراً بيناً وان المسألة المصرية اخذت تبرد شيئاً فشيئاً وابتدأت اهميتها في نظر الدول تقل يوماً فيوماً حتى اصبحت جميعها ترى ان بقاء الاحتلال البريطاني في مصر وعدمه لديها سيان .

وقد حدثت في السنين الاخيرة أمور جعلت الحرب الدولية في أوروبا مستحيلة ونعني بالحرب الدولية الحرب التي تجر رجل اكثر من ثلاث دول

أوربية وما سبب ذلك الا ان المسائل الدولية الكبرى كلها قد حلت حلاً مرضياً ولم تبق الا مسألة اقتسام المملكة العثمانية ومما يحسن ذكره ان أغلب الدول الاوربية خوفاً من القلاقل والاختلافات الصغيرة الشأن التي تشب نارها بينهن اجتهدن في ايجاد ممالك صغيرة مستقلة معتزلة فجاءت هذه الممالك كالجبل يفصل الواديين . او كالحاجز القوى بين النهرين وهذه الممالك الصغيرة الحاجزة هي هولاندا . وبلجيكا وامارة لوكسمبرج وجمهورية سويسرا فهذه الممالك في الحقيقة لاقوة لها ولا حول ولا تمد بين ممالك أوربا ولكن أحداها تستفيد وتفيد اكثر من أية دولة كبرى فانها محمية برضاء الكل فلا تستطيع اي دولة معادية ان تمد لها يدها بسوء وهى أيضاً تمنع الدول التي حولها من الاحتكاك ببعضها البعض وبعد هذا التغيير السياسي الذي نشأت عنه هذه الممالك اصبحت المسائل السياسية المتعلقة بعلاقات دول أوربا ذاتها في زوايا الاهمال واركان النسيان واصبحت ممالك أوروبا وهي لا يهمها الا مسائلها الداخلية او المسائل المتعلقة بمصالحها السياسية والاستعمارية في القارات الاربع . وهكذا صار السلام في قارة أوربا مضموناً .

فيظهر من ذلك ان دول أوربا الآن مستعدة لان تحل المسألة المصرية بلا خوف من عواقبها لان اهم اسباب النزاع بين الدول قد زالت . واصبحت «الحرب العامة» من أحلام الماضي ولن يحققها المستقبل ابداً وانتهى الدور الذي كانت فيه المسألة المصرية مسألة دولية تهم كل دولة بمفردها وصارت المسألة المصرية الآن لا تهم الا الانكليز والمصريين دون سواهم .

وبناء على ذلك فسنبحث في منافع انكلترا في مصر وقبل ذلك نشير اشارة صغيرة الى سياسة بريطانيا الاستعمارية ونبدي بشأنها ما نراه موافقاً

من الملاحظات والذي نرى انه من السهل علينا ان نقارن بين سياسة الدولتين بريطانيا العظمى وفرنسا في الاستعمار وقد قررنا فيما مضى ان الفتوحات البعيدة لاتوافق فرنسا وكثيراً ما تضر بها . وبهذا تختلف سياسة انكلترا عن سياسة فرنسا الاستعمارية على خط مستقيم . فان انكلترا منذ نشأتها كانت ولا تزال دولة فاتحة لانها بطبيعتها غير قادرة على ان تكون مملكة زراعية كبري فهي لاتؤمل ولا تعتثم ان تعتمد في رزقها على أرضها وبلادها فهي بحكم الطبيعة مضطرة لان تؤسس مستعمرات بعيدة . ومن سوء حظها انها لاتجد ميداناً موافقا لفتوحها واستعمارها على مقربة منها مثل مستعمرات فرنسا في افريقا وهي تونس والجزائر . وزد على ذلك ان انكلترا منذ القرون الوسطى طلقت فكرة الاستعمار في قارة أوربا لانه لايخطر ببال انكلترا في الحال أوفي الاستقبال ان تضع يدها على ذراع واحد من أراضي قارة المدنية وليس لدينا دليل على صدق قولنا اقوى من محالفة « فينا » التي عقدت سنة ١٨١٥ فان انكلترا لم تجرأ في هذه السنة على طلب حصن واحد من حصون فرنسا بقصد وضع اليد او التملك .

وقد ذكرنا فيما تقدم الوسائل العديدة التي سهلت على انكلترا النجاح في سياستها الاستعمارية وذكرنا ان كل المسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية منذ عودة شارل الثاني في اواسط القرن السابع عشر قد صارت كلا شيء ولا ننكر ان انكلترا بعد ذلك أصيبت بمصائب شتى من الكنيسة والثوريين ولكن كل تلك المصائب كانت صغيرة ومثلها كمثل الجرح الصغير السريع الاندمال بعكس الممالك الاوربية الاخرى التي كانت جروحها لاتندمل الا بعد ان يسيل دمها مدراراً ولا نرانا في حاجة للبحث عما اذا كانت كل هذه الظروف قد حدثت

لانكلترا عفواً . او ان انكلترا افرغت جهدها في صفاء داخليتها لتتفرغ لحوادثها الخارجية انما نحن في حاجة الى البحث والنظر في النتائج ولا نحسب ان انساناينكر ان اول شرط من شروط نجاح بريطانيا هو ان تكون بارعة في فن الاستعمار لتكون لها املاك واسعة خارج بلادها لان هذه الاملاك اذا احسنت بريطانيا ادارتها تكون ابداً سبباً في قوتها داخلا وخارجاً . ومثل جنون انكلترا بالاستعمار كمثل القمر كان هلالا ثم صار بدراً ولن يعتريه أفول . فانك اذا دخلت قلب كل انكليزي لقيت فيه معبداً للاستعمار فكلهم مستعمرون انما يختلفون في المذاهب والطرق .

وكل انسان يتذكر حمّى الاستعمار التي أصيبت بها انكلترا في العشر سنين الاخيرة من القرن التاسع عشر وكان سببها ان انكلترا اكتشفت انها ليست الدولة الوحيدة بين الدول بل ان لها انداداً يسابقونها الى فخار الاستعمار وبين هؤلاء الامة العظيمة والدولة الضخمة المانيا . ففزعت انكلترا لذلك لعلمها بان المانيا لم تتخذ الاستعمار فناً للتلذذ به بل هو لديها ابن الضرورة والاحتياج .

وفي هذا الوقت أشرقت شمس الرودسيزم (مذهب سيسيل رودس) فقام اصحاب مذهب الاستعمار من الانكليز كشمبرلين وغيره وتعلقوا باهداب هذا المذهب وناصروه

ولما تم الفوز لانكلترا في أم درمان تحققت من ان آمالها سريعة النوال وتحمس الانكليز تحمساً فوق العادة وجاءت هزيمة الدراويش التي تمت على ايدي كتشنر وحملته التي شهدت بفضل قائدها وذكائه فانالها الانكليزا كثر مما تستحق من المدح والثناء وقال المرجفون إن بريطانيا قد اصبحت دولة رومانية ثانية وفي ذلك الحين جن الانكليز جنوناً بحب الاستعمار سلماً ولم يروا احداً

يقف في وجه قوتهم وقال ساسة الانكليز لانفسهم انهم ان لم ينالوا المستعمرات بالحيلة والتدبير فانهم ينالونها بالقوة فضاقت الدول بدولة الانكليز ذرعاً ورأين من الشؤم عليهن ان تبقى بريطانيا صاحبة الجبروت بينهن فقام الكتاب من الغربيين غير الانكليز يؤلفون الكتب عن بريطانيا فلم تكن تمر بمكتبة الا وترى كتاباً مثل « سر تقدم الانكليز السكسونيين » وغيره من الكتب ولم ينبه انكلترا بعد ان ثمات بفوزها على ضفاف النيل الا فشلها على ضفاف « الفال » و« الاورانج » فان الحملات العظيمة التي جردت على غير طائل والملايين الكثيرة التي انفقت والنفوس البشرية التي ازهقت على هيكل مناجم الذهب في جنوب افريقا نبهت شعور الانكليز واعادتهم الى حظيرة التعقل والصحو بعد الجنون والسكر وبخسارة انكلترا في جنوب افريقا عاد ميزان القوى الاوربية الى الاعتدال . وبدأ الناس ينظرون بعين غير التي كانوا ينظرون بها من قبل الى انكلترا وسياستها الخارجية سيما وقد ظهر لهم انه وان كانت سياسة الاستعمار نافعة مفيدة ولكنها اذا زادت عن حدها عادت بضرر شديد واذى وابتدأ الناس يفهمون انه توجد طرق شتى للوصول الى أي غرض وبعض هذه الطرق سليم العاقبة وبعضها يؤدي الى الهلاك ولا يؤدي الى الغرض . وظهر للملأ ان القوة الحيوانية لاتنجح دائماً وتكلف اصحابها مالا يطيقون . وان اللين ينال مالا تناله الشدة وان بعض الاغراض يستحق السعي والبعض لايستحقه . وقد امتلأت عقول بعض الناس بهذه الافكار والاراء امتلاءً بدلهم تبديلاً وجعل من عرفهم قبل حرب البوير ينكرهم بعدها ووضح لساسة الانكليز في ذلك الحين ان تأسيس الامبروطورية لا يكون بهضم حقوق الاعداء . وان البيض لايذعنون للتهديد ولا يسلمون

الا بعد حرب تشيب من هولها الولدان مهما كانت بلادهم واوطانهم كل ذلك جعل انكلترا تقدر الطرق السياسية القديمة حق قدرها وجعلها تعرف أيضاً ان الدولة تستطيع ان تنال من عدوها بالسياسة اللينة اكثر مما تناله برؤوس الرماح وحد السيوف وتحقق الكل صدق قول نابليون « يستطيع الانسان ان يعمل مايريد بالرماح ولكنه لايستطيع ان يركبها ....»

ومن هذه اللحظة ابتدأت انكلترا تغير خطة سيرها وعادت الى حظيرة السياسة الاروبية فطلقت الوحدة المضرة التي اشتهرت بها لانها علمت وتحققت بأنها لاتنال شيئاً مادامت تنصب نفسها لمعاداة اروبا بأسرها وانها تنال فوق ماتحب لو دخلت ميدان السياسة الاروبية وخلعت رداء الانزواء فقام جلالة الملك ادوارد والسابع بهذه السياسة الحكيمة وكان ذكاؤه الخارق للعادة ولطفه سبباً في « الوفاق الودي » الذي تم بين انكلترا وفرنسا

بيد ان السياسة الخارجية القوية تحتاج الى تقدير الاغراض حق قدرها والى العلم بان مذهب الحصول على اي شيء باي ثمن ليس من الحكمة والصواب وان الاستعمار يتم بثلاث طرق الفتح او السياسة او التقهقر . وأما سياسة « هنا انا وهنا ابق » فهي سياسة عقيمة تعود على اصحابها بالضرر الشديد وسنأتي للقارىء بادلة قاطعة وبراهين حاسمة تدل على ان انكلترا تحققت من ان كثيراً ينال بالتساهل والتسامح .

ونحن لا نودان نتعب القارىء بالاتيان بالحوادث العديدة التي تقهقرت فيها انكلترا من املاك لها لعلمها بان بقاءها ليس من السياسة والحكمة في شيء ونكتفي هنا بمثالين شهيرين اولهما ان انكلترا تخلت عن جزيرة كورسيكا للفرنسويين وسلمت « جزر ايونيون » لليونانيين . وكلتا هاتين الحادثتين

محتاجة الى نظرة تاريخية لاهميتها فنقول :

لقد خمدت النيران التي كانت متأججة في صدور الانكليز بعد ان تنازلوا عن كورسيكا ونسيها كلهم وتناساها من لم ينسها حتى اصبح اغلبهم في شك من انها حقيقة كانت جزءاً من الامبراطورية البريطانية ولكن لا يحفظ التاريخ ذكري براعة سياسية مثل البراعة التي اظهرتها انكلترا بتسليمها هذه الجزيرة لاصحابها

فان انكلترا بامتلاكها هذه الجزيرة التي تكاد تمس شواطىء فرنسا الجنوبية . كانت تستطيع دائما ان تهدد اعظم مركز بحري لفرنسا وكانت انكلترا تقدر ايضاً ان تتلف تجارة فرنسا في البحر الابيض او تجرد حملة حربية تفزع بها فرنسا والفرنسويين .

ولكن احتلال انكلترا للجزيرة الذي لم يطل امده اكثر من سنتين وثلثي سنه اي من نوفمبر سنة ١٨٩٣ الى يوليو سنة ١٧٩٦ اقنع انكلترا بان مركزها في هذه الجزيرة يكون ابداً في خطر رغما عن رضاء اهالي الجزيرة وطاعتهم لها . اضف لذلك ان انكلترا رأت انها مادامت تملك هذه الجزيرة فانها لا تأمل ان يصفو ما تكدر بينها وبين فرنسا ورأت انكلترا ايضا انها ستتفق على فتح هذه الجزيرة واخضاع اهلها اكثر مما تطيق ماليتها وجنديتها مع علمها بانها لن تجني بعد التعب والنفقة الا مالا تحب فلم تر انكلترا لها بداً من اخلاء الجزيرة وتسليمها لاصحابها . فاخلتها وسلمتها

هذا ومن ينظر الى خريطة البحر الابيض لا يستطيع ان يتغافل عن الاهمية الحربية التي «لجزر ايونيون» لاسيما جزيرة كورفو . فان هذه الجزيرة واقعة الى غرب الشواطئ اليونانية تجاه «كعب» شبه جزيرة ايطاليا فكأنها

حارس يحرس البحر الادرياتيكي او رقيب يرقب جنوب ايطاليا . ومن يضع يده على هذه الجزر يستطيع ان يسد باب البحر الابيض في وجه النمسا بان يحصر مخرجها الوحيد . وزد على ذلك انه يقدر ايضاً ان يهدد شواطىء ايطاليا الشرقية على الدوام . ولم تكن اهمية جزيرة (زانتي) (وكورفو) لتخفى على أهل فينسنا ايام عزها فوضعوا ايديهم عليها ولو ضربنا صفحاً عن كل ذلك فان امامنا دليلا واحداً هو اهم الادلة وهذا الدليل هو شهادة نابوليون بونابرت نفسه الذي لا يشك احد في قدرته النادرة على الحكم على أي مركز حربي حكما لا يوجد اصدق منه . فان من يقلب صفحات الكتاب الذى جمعت فيه مكاتيب نابوليون ورسائله التي بعث بها الى اصحابه في سنة ١٧٩٦ ير نابليون يقول في كتاب « لا بدلي من احتلال كورفو مهما كلفني ذلك الاحتلال » . ويقول في آخر « انه من الهين علي ان اضحى فينسيا وشمال ايطاليا باسره لاجل كورفو فانها مفتاح الادرياتيك » .

على ان لكورفو مزايا غير التي ذكرت فان قربها من البانيا يجعلها لمن له يد في مسائل الشرق الادنى من الاهمية باعظم مكان لان مالك كورفو يقدر ان يصنع في البلقان مايريد بدون ان ينال منه عدوه ماينال هو منه .

ولا نستطيع هنا ان نأتي على تاريخ جزر ايونيون وعلى ذكر الملوك الفاتحين الذين وضعوا ايديهم على هاتيك الجزر قبل ان اهداها الملك لويس الثامن عشر لانكلترا في سنة ١٨١٤ جزاء على ماقامت به نحوه . ويكفي ان نقول ان نابوليون استعمل تلك الجزيرة مرقاة ووسيلة وصل بها الى مصر ولو صنعت له الاقدار على ما اراد لكانت تلك الجزر وسيلة الى بلاد الهند . على

ان نابوليون كان ينوى ان يجعل تلك الجزر قاعدة اعماله الحربية عندما خطر بباله فتح ممالك أوروبا الوسطى . ولكن واقعة أبي قير عكست آمال ذلك البطل الكبير واستولى الاسطول البريطاني على ثلاث جزر من جزر الايونيون ما عدا كورفو التي ما زالت محافظة على ولاء نابوليون حتى تنازل عن الملك وكان ما كان

وقد صادق مؤتمر فينا على هدية لويس الثامن عشر لانكلترا وبعبارة أخرى قرر هذا المؤتمر اعادة الجمهورية في جزيرة كورفو تحت حماية بريطانيا العظمى فعينت انكلترا من قبلها رجلاً اسمه « ميتلند » مراقباً على الجمهورية الكورفية فاتخذ ذلك المراقب سياسة غير حميدة واسس حكومة توافق اغراضه وعامل اشراف كورفو على ماهم مشهورون به من الجموح والشدة بالغلظة والقسوة ووضع عليهم سيطرة من حديد . ولكنه اصلح اصلاحاً كثيراً فمهد السبل في الجزيرة وحصنها . ولما ذهب « ميتلند » وجاء غيره مكانه ضعف نفوذ انكلترا لضعف ذلك الغير مع ان من حلوا محل « ميتلند » كانوا على جانب عظيم من الذكاء والبراعة ونحن لانستطيع ان نطيل البحث اكثر من هذا انما نلفت نظر القاريء الى كتاب « املاك انكلترا الضائعة » تأليف المستر لورد فانه يتضمن كل مايتعلق بهذه المسألة وغيرها من امثالها

هذا وقد استمرت الحال في كورفو على هذا المنوال الى سنة ١٨٦٤ . ونقول كما قلنا سابقا انه لم تفتح لنا خزائن اسرار الحكومة فلا نستطيع ان نعلم الاسباب القوية التي اضطرت المستر غلادستون لتسليم هذه الجزيرة في السنة المذكورة انفاً (١٨٦٤) ولا يخفى ان اهل كورفو كانوا شديدي الخزوانة ولكن انكلترا صرفت خمسين سنة في تهذيبهم وتهدئة خواطرهم وكبح جماحهم

ولم ينفد صبرها على طول هذا الزمن ولا نعتقد بان انكلترا اضطرت لتسليم هذه الجزر مقابل ابعاد الدوق « لوكتنبرج » الذي رشحته روسيا وفرنسا للعرش اليوناني .

ولسنا في حاجة الى ذكر سخط الامة الانكليزية التي هاجها هذا التسليم . فان الانكليز ظنوا لذلك العهد ان النفوذ الحربي لانكلترا في البحر الابيض قد ضاع ولن يعود ابداً ولكن كذبت الايام هذا الظن واخمدت نار ذلك الهياج ولو ان انكلترا جادت بهذه الجزر كرماً منها لعد ذلك العمل جنوناً وجهلا ولا نظنها اقترفت مثل ذلك الذنب . وسنترك اسباب الجلاء ونتكلم عنه وعن طبيعته لاهميته فنقول :

ان انكلترا رغبت في ان تهب اهل جزر كورفو حريتهم بشروط تجعل كورفو في مستقبل الايام تنفع انكلترا اكثر مما تضرها . واظهرت انكلترا رغبتها الشديدة في الانسحاب من مكان لا يمكنها الاستيلاء عليه تماماً الا اذ ظلمت اهله واجحفت بحقوقهم . ولذلك فهي لم تكن لتقبل ان تخلي تلك الجزر ليأتي غيرها ويستولي عليها ويستعملها سلاحا يحارب به بريطانيا . وضمت النمسا صوتها الى صوت انكلترا وطالبتا كلتاهما بحياد هذه الجزر واشارتا على حكومة اليونان باتلاف كل الحصون والقلاع الحربية التي في الجزيرة وسألتاها ان تعد وعد حربان لا تقيم اعمالاً حربية في الارخبيل فاجيب طلب الدولتين وصارت جزيرتا كورفو وباكسو على الحياد . وقد دلت انكلترا باخلائها كورفو على عزة نفس وشهامة قل ان يوجد لهما مثيل ولكن لا نحسب ان تلك الشهامة كانت خالية من نظر سياسي بعيد فان انكلترا بلا ريب كانت في كورفو في «مركز كاذب» . وربما كان يقف هذا المركز في

سبيل سياستها حجراً عثرة ومن الغريب ان الامر الذى اصدرته لاحتلال تلك الجزر كان غريباً جداً فانها صرحت فيه بان تلك الجزر مستقلة تمام الاستقلال ولكنها « تحت امر المراقب البريطانى العالي » وقد حاولت انكلترا سنين طويلة ان تنفذ منطوق هذا الامر ولكنها لم تنجح . لانه كان من اللازم ان يعلم العالم ان كانت هذه الجزر بريطانية او غير بريطانية اي « مستعبدة » او « مستقلة » فليس بنافع ان تعذب انكلترا اهل كورفو برجاء كاذب فاما تمنحهم حريتهم واما تمنعهم اياها ولم تكن انكلترا لتتحمل مجالس الامة والجمعيات العمومية التي كانت تجتمع في الجزيره تحت ادارة الوطنيين ولو هى اغضت عنها فان ذلك كان يعد منها احتقاراً لنظام الحكومة الكورفية

ثم رأت انكلترا انه من المستحيل ان تهزأ بعهود الدول وتعلن امتلاكها للجزيرة لان ذلك كان يضر بشرفها وبمنافعها السياسية معاً

ولو اننا لم نطلع على الاوراق السياسية السرية ولكننا لا نغالى اذا قلنا بان مركز انكلترا الكاذب في كورفو سهل على اعدائها تهديدها وكثيراً ما اضطروها الى الاذعان لهم رغم انفها . وزد على ذلك ان اهل كورفو ذاتهم كانوا في كل يوم يفتحون اعينهم لينظروا الى استقلالهم الخيالى نظر السجين الى الحرية الموهومة فظهر لانكلترا انها اذا صحت نيتها على اخضاع كورفو بالسيف بعد ان تنال رضاء الدول فان ذلك الاخضاع لابد وان يكون سبباً في سفك شيء كثير من الدماء الزكية .

ولا يخفى ان انكلترا لم تخف عليها اهمية المركز الحربي الذي كانت تضحيه بتسليم جزيرة كورفو ولكن الذى صغر عليها المصيبة هو الحياد الذي منح لتلك الجزر وتركها كالرجل الاعزل . وفوق ذلك فان نجاة انكلترمن

ذلك المركز الحرج كان ثمن لديها من كل شيء لان ذلك المركز ربما يكون سبباً في تعطيل سياستها واضعاف قوتها على ان قوة انكلترا في البحر الابيض لم تضعف بعد التنازل عن كورفو كما كان يقول المتقولون ولو قام بين الدول في المستقبل نزاع فان انكلترا تكون اولى الدول باحتلال كورفو

كل هذا الذي تقدم يرينا ان التقهقر في السياسة الاستعمارية كثيراً ما ينفع عند ماتري الدولة المستعمرة فيه خيراً ولا يخفى علينا ان القوة ربما كانت تعضد انكلترا في كورفو اذا كنت بريطانيا اليها ولكن القوة لا تنتج دائما نتيجة مرضية .

الفصل الرابع

(المركز الكاذب)

بريطانيا العظمى في مصر

نكون مخطئين اذا قلنا بان « المراكز الكاذبة » في السياسة تضر ولا تنفع لان الحقيقة هي ان السياسة لا تعيش الا بهذه المراكز ونحن نعلم ان العالم الاخلاقي لا يرضى بمثل هذه القاعدة السياسية ولذلك فنحن ننصح القارىء هنا بمثل ما نصحناه به في اوائل هذا الكتاب وهو ان لا يحاول ان يسير بالسياسة في الطريق التي يسير عليها الناس في حياتهم الخاصة لانه يتعب ويفشل ولا يصل الى نتيجة ترضيه فاننا مثلاً في الحياة الخاصة نقول بان كل من يتظاهر بما ليس فيه او يشغل مركزاً كاذباً يكون دائماً عرضة للخيبة والسقوط فيجب على الفردان يفر من تينك الصفتين واذا رماه سوء طالعه في مركز كاذب او اضطر الى الادعاء بما ليس فيه فينبغي له ان يضحي كل نفيس وغال ليخلص من احدي الورطتين

ولكن الامر ليس كذلك في السياسة فان الدول كثيراً ما تضطر للدخول في « مركز كاذب » لان البساطة والبلاهة في السياسة لا تجدي نفعاً . فلنترك العالم الاخلاقي يصرخ باعلى صوته لاننا لا نستطيع ان نطيع اوامره او نسمع نصحه لاننا مضطرون على ان نقول ما نسميه في الحياة الخاصة « كذباً وبهتاناً » ونسميه في السياسة « تساهلاً وتسامحاً » وكل من له ادني الماما بتاريخ الامم يعلم ان كل اعمالها السياسية كانت مملوءة كذبا وبهتانا وكلاما فارغا ومراكز كاذبة لان هذه الاشياء كلها ربما كانت الطرق الوحيدة لحل العقد التي لا يجسر على قطعها السيف . وكثيراً ما حلت مسائل معضلة بالمراكز الكاذبة والاباطيل

والاضاليل ولولا تلك المراكز الكاذبة وتلك الاباطيل لكسرت النصال على النصال بدون ان تصل الدولة الى غايتها . ولسنا في حاجة الى ان نتعب القاريء بان نأتي له بعدة شواهد من التاريخ انما نسأله ان يلقي نظرة واحدة على الوزارة الانكليزية فانها هي في الحقيقة التي تحكم بريطانيا العظمى . ولكن اوسع الناس علما في تاريخ الحكومات ونظاماتها وابرعهم قدرة على البحث في الدفاتر والاوراق والقوانين لايستطيع ان يجد كلمة واحدة مكتوبة تشير الى الاعتراف بالوزارة الانكليزية كالكلمة الامبراطورية البريطانية او بوظيفة رئيس الوزارة على اننا نعلم بلا ريب ان الوزارة هي الحاكمة المطلقة ولكن شرائع البلاد لاتعترف بها بكلمة واحدة .

وبهذه « الطريقة الخيالية » نفسها استطاعت انكلترا ان تجعل حكومتها دستورية ونصبت لها ملكا مطلقا في يده كل شيء ولكن هذا الملك يعلم حق العلم انه لايقدر ان يستعمل تلك القوة المطلقة وفي قدرتنا ان نأتي للقارئ بالف مثال لا تؤيد تلك القاعدة « فقط » وتجيز استعمال المراكز الكاذبة في السياسة بل تجعلها واجبة وضرورية ايضاً .

وبناء على ذلك يحق لنا ان نترجل عن « جواد الاخلاق الفاضلة » وان نكف عن لوم الدول التي اضطرت لاستعمال المراكز الكاذبة ورب مضطر كان غير ملوم .

كلنا يعلم ان انكلترا وعدت مراراً كثيرة وعوداً صريحة بانها تنوي ان تجلي عن مصر [1] ولكنها ليومنا هذا لم توف بوعد من وعودها . ونحن لانريد

---

(١) نشير الى (معاهدة القسطنطينية) المؤرخة في ٢٢ مايو سنة ١٧٨٧ وممضاة بامضاء المراقب الانكليزي العالي السير هنري درموند ولف والوزير التركي وفيها تعهدت انكلترا باخلاء

ان ننظر الى ما وصمت به انكلترا نفسها من اخلاف الوعود ونقض العهود من جهة « الفضيلة » فان مثل هذا النظر لايفيد الا المرجفين الذين يودون تحقير انكلترا وتصغير شأنها ووصفها بكل الصفات المعيبة ولكنه لاينفع الحكيم العاقل الطيب النية الذي يريد ان ينظر الى الاشياء بعين التعقل والحكمة .

وكل مانود ان نعلم الآن هو هل بقاء انكلترا في مركزها الكاذب بمصر يفيدها وينفعها ؟

نعم ان المنافع التي تنتفع بها انكلترا من مصر كثيرة لايمكن عدها ولا يعرف حدها . ولكن هل الاحتلال هو الذي يساعدها على الاستفادة من مصر ويكثر منافعها وهل اذا تخلت عن مصر تقل تلك المنافع وتتلاشى؟

ولاجل ان نلم باطراف الموضوع وان نعرف كل مايتعلق به يجب علينا ان ننظر الى المسألة اولاً بمنظار المتطرفين من المستعمرين وان نرى ادلتهم وبراهينهم التي يقولونها ليقنعوا بها على لزوم استمرار الاحتلال البريطاني في مصر ثم ننظر الى المسألة بمنظار الذي يقول باخلاء مصر وتركها لاهلها وبعد ان نقف على اراء كل من الفريقين وننقد قول كل منهما على حدة يستطيع القارئ بكل سهولة ان يستخرج النتيجة التي يراها لنفسه .

ولا ننكر ان « الاستعماري المتطرف » متمكن من دليل يظهر له في اول الامر انه قوي جداً فانه يقول :

«انت تعلم ان مصر واقعة على الطريق الى الشرق فاذا احتلتها دولة معادية

مصر في ظرف ثلاث سنوات بشرط انه يكون لها الحق في احتلال وقتي ثاني بشروط لامحل لذكرها . فتداخلت روسيا وفرنسا وضغطتا على الدولة العلية فلم تصادق على المعاهدة المذكورة آنفا .

لانكلترا فان الهند تضيع في طرفة عين وانت تعلم ايضاً ان مصر وغيرها من البلاد الواقعة على طريق الهند هي رأس عقد الامبراطورية البريطانية فيجب علينا ان نحتفظ بها ما استطعنا وهذا هو السبب الذي يحتم علينا البقاء في مصر » انتهى كلام الاستعماري المتطرف نقول ان هذا القول عادل في ذاته ولكن من ينظر فيه بدقة ونقدير اه بغير العين التي يراه بها قائله . واول ما ينقض هذا القول هو ان مصر ليست في الحقيقة على الطريق الى الهند لان الطريق الى الهند تمر بقنال السويس فقنال السويس هو رأس عقد الامبراطورية ولكن من الغريب اننا لم نسمع بان اشد المستعمرين تطرفاً اقترح على انكلترا ان تستولي على قنال السويس الذي تكفلت الدول بحياده .

ولا يمكن لاي متطرف من المستعمرين ان يقول بان احتلال مصر ضروري لانكلترا لانه يضمن حرية الملاحة في البحر الاحمر . فيجب على انكلترا ان تعرف انه اذا كانت مصر في يدها او في يد غيرها فال البحر الاحمر يكون دائماً مفتوحاً لسفنها التجارية واساطيلها الحربية مادامت صاحبة النفوذ الاعلى في البحار . فاذا دارت الدائرة على قوة بريطانيا البحرية فان امتلاك مصر وجزيرة العرب ايضاً لا يمكنها من ان تقتحم البحر الاحمر

ومما يدل على ضعف حجة المستعمرين المتطرفين قولهم ان مصر وغيرها من البلاد الواقعة على الطريق الى الهند هي رأس عقد الامبراطورية البريطانية نقول فيجب حينئذ على بريطانيا ان تفتح شمال افريقا كله فتحتاج الى معاكسة المانيا في مراكش ومحاربة فرنسا في تونس والجزائر ثم تعود فتحتل كل جزائر البحر الابيض كل هذا لتضمن الطريق الى الهند ولكن حزب الاستعمار الحقيقي في انكلترا اظهر انه لا يميل الى مثل هذه المغالاة في الخوف والتطرف

في القلق لانه يعلم ان السيادة في البحر الابيض المتوسط لاتتم بالاستيلاء على جزيرة اوباحتلال شاطئ انما تتم ببقاء اسطول قوى لا يمكن ان يكسر وكل من له المام بالتاريخ القديم والحديث يعلم ان سيادة البحر الابيض المتوسط لم تعقد للدولة التى كانت تملك اغلب شواطئه وجزره فان الدولة العربية الكريتة رغماً عن امتلاكها الشواطىء الشرقية والجنوبية والغربية ورغما عن قوتها الحربية في صقلية وكريت لم تستطع ان توقف حركة التجارة في البحر الابيض المتوسط او تعاكس القائمين بامرها كل هذا لان العرب لم يكونوا يملكون قوة بحرية عظيمة واي دليل على ضعف العرب في البحر الابيض مع كونهم كانوا يملكون اغلب شواطئه اقوى من ان الافرنج الذين قاموا بالحروب الصليبية كانوا يروحون ويغدون وهم يشقون عباب البحر الابيض آمنين سالمين مع علم العرب بانهم ذاهبون الى محاربة المسلمين على اننا لانحتاج الى الاستشهاد بالتاريخ القديم اذا كان التاريخ الجديد يكفينا مؤنة ذلك فان اكبر دليل في التاريخ الحديث هو حملة نابوليون بونابرت على مصر فانه رغماً عن امتلاك نابوليون لما كان للعرب بدون السيادة على البحر نال منه اعداؤه الانكليز فوق ما كانوا يؤملون وظهر لنابوليون انه لا يصل الى غايته في البحر الا اذا كانت له اساطيل قوية . وظهر ايضاً انه مادامت سيادة البحر الابيض في يد اي دولة فاحتلال مصر بدون رضاها محال ولا يخفى ان لا فائدة في احتلال مصر لمن يريد ان يكون صاحب النفوذ الاول في مياه البحر الابيض

على ان انكلترا في القرن الثامن عشر كانت اقوي دولة في البحر الابيض مع انها لم تكن تملك غير جبل طارق ولم تتم لها تلك القوة الا بواسطة

اسطولها القوى . وقد يرد علينا بان الاستيلاء على القواعد البحرية الكثيرة في الزمن الحاضر قد اصبح ضرورياً لان الاساطيل كلها تحتاج الى التصليح والفحم بعكس الحال في الزمن الغابر فان الهواء كان كل ما تحتاج اليه السفن فنقول ان انكلترا بلاريب تكتفى بجبل طارق ومالطة وقبرص وقد برهنت بتنازلها عن جزر كورفو بانها تكتفى بجبل طارق ومالطة فقط.

وفي ختام هذا الكلام الذى حاولنا به ان ننقض كلام المستعمر المتطرف نقول ما دامت انكلترا هي صاحبة النفوذ في البحر الابيض فطريقها الى الهند مفتوحة فى وجهها على الدوام اما اذا كان المستقبل يخفى في طياتة مصيبة دهماء للبحرية الانكليزية فان البقاء في مصر يكون على بريطانيا من المستحيل ولو تيسر لما عوض عليها خسارتها .

وربما يقول بعضهم ان منافع انكلترا التجارية في مصر تضطرها لوضع يدها على مصر نقول الحقيقة هي ان انكلترا لا تطلب الا حرية التجارة المصرية . وهذه الحرية يمكن الحصول عليها بدون ذلك الاحتلال الالزامي ولا نظن ان اخلاء انكلترا لمصر يسبب زيادة المزاحمين للتجارة الانكليزية في وادي النيل فان انكلترا لم تفز بالسيادة التجارية الا لانها حازت السيادة البحرية منذ زمان . والواقف على الحقيقة يعلم أن انكلترا لم تحز مركزها التجاري في مصر الا لبراعة تجارها في ارسال البضائع ووسقها لا لأنها هي الدولة المختارة . وستستمر مصر على شراء كل ما تحتاج اليه من الاسواق الانكليزية زمناً طويلا لا خوفاً من انكلترا او رهبة من نفوذها بل لانها لا تجد في غير الاسواق الانكليزية ما يوافقها ولا تجد اثماناً معتدلة مثل اثمان البضاعة الانكليزية ومن هنا يظهر أن السياسة لا تؤثر على التجارة ادنى تأثير .

على أن المطالب باخلاء مصر يقف حائراً ويساءل نفسه قائلاً لماذا تمسك انكلترا بمصر هذا التمسك ؟ على انه لا يسأل هذا السؤال الا لانه لا يرى ان انكلترا تحصل على منافع عظيمة من احتلال مصر . بيد ان احتلال مصر يساعد انكلترا على استخدام بضع مئين من الانكليز فى الحكومة المصرية ولكن لا نظن لحظة واحدة أن سياسة امبراطورية كبرى كالامبرطورية البريطانية تدور على مثل هذا المحور الصغير الحقير . فما سبب هذا التمسك اذن بعد ان برهنا ان الجلاء لا يؤثر على انكلترا تأثيراً حربياً او تجارياً مع العلم بانه لا توجد في أوروبا دولة تمد يدها الى ما تتنازل عنه بريطانيا فان فرنسا قد صرحت على رؤوس الاشهاد بان منافعها في جهة غير هذه الجهة وقد بحثنا بحثاً طويلاً خرجنا منه بان فرنسا لا تنوي ان تمد يدها الى مصر وانها لو كانت تضمر لمصر شراً لا تستطيع ان تنفذ ذلك الشر الا اذا دارت الدائرة على البحرية الانكليزية فتخرب عن آخرها . وقد ذكرنا ايضاً ان المانيا لا يخشى منها وعززنا قولنا بالادلة والبراهين . وبرهنا ان الدول الصغرى الاخرى لا يخشى منها ابداً فلما ذا تبقى انكلترا في مصر ؟

هل ذلك لان انكلترا لا تزال تسعى لتحقيق حلم « سيسيل رودس » الذي تمتد بعد تحقيقه السلطة البريطانية من القاهرة الى الكاب ؟ .....

انا لا ننكر على انكلترا التمسك بذلك الامل لان مثل هذه الرغبة طبيعية ولا يمكن لاحد ان يطلب منها التخلي عن تلك الفكرة ولكن كما قلنا فيما تقدم انه توجد طرق شتى للحصول على غاية واحدة . فليس من الضروري ان تمر السكة الحديدية من الكاب الى القاهرة بمستعمرات مطيعة كلها رغم انفها للتاج البريطاني . فان الحكومة الانكليزيه عرفت من زمن بعيد قاعدة بسيطة وهي

انه لا ينبغي ان تكون المستعمرات البريطانية باسرها على شاكلة واحدة ونحن نرى بين مستعمراتها مستعمرات محالفة لها مثل كندا واستراليا وهذه المستعمرات لا تربطها بانكلترا الا رابطة الوداد ومستعمرات يطلق عليها اسم الولايات مثل الهند ومستعمرات محمية مثل قبرص وما شاكلها . وغير تلك المستعمرات توجد في الهند ولايات وطنية لا تربطها بانكلترا الا رابطة الصداقة ولكن تلك الولايات هي وانكلترا على بساط المساواة وتسمى « محالفات الامبراطورية » فلماذا لا تكون مصر على شاكلة تلك الممالك المحالفة مع اننا نعترف بان مصر لم تصل الى هذه الدرجة التي يمكنها بها ان تكون محالفة للامبراطورية العظمى الا بعد وصاية انكلترا عليها فهل تنكر انكلترا على مصر قدرتها على القيام بهذه الوظيفة مع انها هي التي ربتها وهذبتها وسهلت عليها الوصول الى هذه الدرجة ؟

نعم ان مصر اذا كانت حرة وامامها انكلترا تنظر اليها نظر الحارس المحب فانها تكون انفع لانكلترا منها الآن واصدق وداً واكثر اخلاصاً وخضوعاً اذا كان الخضوع مطلوبا .... وسنأتي فيما يأتي من هذا الكتاب على شرح المركز الذي تشغله مصر بعد تحريرها.

عند ما نتكلم عن اخلاء مصر فاننا لا نقصد تركها مرة واحدة . وقد اثبتنا فيما تقدم انه لا توجد دولة اوروبية تجسر على ان تضع يدها على مصر خوفاً من انكلترا لا خوفا من مصر فاذا حدث في المستقبل ما يضر بانكلترا فان الضرر يعود بلا ريب على مصر . ويمكننا في كلمات قليلة ان نبرهن للملأ ان مصر اذا كانت حرة لا يمكنها ان تتخذ سياسة عدائية نحو انكلترا فانها ان حاولت ذلك فلا يكون جزاؤها الا التنكيل الشديد . وعند ما تسحب

بريطانيا حاميتها (التي نقصت الآن حتى اصبحت لاتعد في الحقيقة قوة حربية) من مصر . فان مصر ترجع دائماً الى انكلترا وتكون في المسائل الخارجية تحت سيطرتها ونفوذها . لانها محدودة من جهتين بحرين ومحدودة من الغرب بالصحراء واما من الجنوب فليست محدودة بحد طبيعي كالبحر والصحراء لان ماوراء حدودها يقع في السودان . فمصر محاطة بقوة انكلترا من كل جهة على اننا اذا طالبنا انكلترا باخلاء مصر فانه لا يخطر على بالنا ان نسألها ان تتنحى عن السودان فاننا نترك مسألة السودان جانباً كما يتركها اي وزير عاقل هذا لان مركز انكلترا في السودان غير مركزها في مصر فان السودان في في الحقيقة ملك بريطانيا بأقدس الحقوق وهو حق الفتح بالسيف والمدفع . فليس السودان الا قطعة من بريطانيا ونحن لا نقصد بقولنا هذا أن ننسى بأن هناك شركة اسمية بين انكلترا ومصر في السودان ولكن هذه الشركة ليست الا صورة رسمية وليس وراءها شيء . . .

وغني عن البيان ان مخابرات قليلة مع الحكومة المصرية تخرج معاهدة جديدة وبها ينتهي كل شيء ولا نظن ان المستقبل يخفي وراءه صعوبة في طريق هذا العمل فقد أُعترف سياسياً منذ زمن بعيد بان انكلترا هي المالكة الوحيدة للسودان ولم يتم الاعتراف الرسمي لان انكلترا كانت تهاب فرنسا . ولا يزال كلنا يذكر المخابرات التي دارت بين اللورد سالسبوري والحكومة الفرنسوية بشأن حدود املاك انكلترا وفرنسا في اواسط أفريقيا وتعيين دائرة نفوذ كل من الدولتين ولا يزال كلنا يذكر الاراضي الواسعة التي تنازل عنها سالسبوري لفرنسا ومنها « وداي » وبذلك تمكنت انكلترا من تعيين حدود السودان بالضبط فلو لم يكن السودان ملك انكلترا المطلق لما اكتفت فرنسا بان

تخابر مع مندوب انكليزي في شراء حدود السودان بل كانت تطلب من ينوب عن مصر أيضاً لينوب عنها في هذه المخابرات ولكن فرنسا لم تحرك لسانها بكلمة في هذا الشأن وهذا يدل على انها تعترف بملكية انكلترا للسودان.

وحيث أن المصريين اشتركوا في فتح السودان فينبغي لنا ان ننظر الى حقيقة هذا الاشتراك فنقول ان كسر شوكة المهدي واخماد أنفاس نهضته كانا من أهم الامور لمصر وذلك لان حدودها الجنوبية كانت أبداً في خطر شديد من هجوم المهدي وجنوده ودخوله مصر أضف الى ذلك أن الطرق التجارية في أواسط أفريقيا كانت مقفلة في وجه مصر وهكذا حرمت من مورد رزق شرعي لها.

فلما جاءت انكلترا رأت أن كبح جماح المهدي ضروري لامرين الاول مراعاة لمصلحة التجارة المصرية التي تستفيد هي منها كثيراً والثاني لاغراض اخرى كانت ترمي اليها. فان قوة المهدى ونفوذه اتعبا انكلترا على حدود املاكها فى غرب أفريقا وكانا سبباً في تعطيل أعمالها هناك لان دعوة المهدى كانت انتشرت حتى «بنين» و«كوماسى» فنتج عن ذلك أن تجارة أواسط أفريقا وقعت بين نارين وكانت ان فاتها الخطر لا يفوتها التعطيل وهكذا لم تجرد حملة السودان الا بناء على رغبة انكلترا رغماً عن معاندة فرنسا وحليفتها روسيا وقد ذكرنا في ما مضى الطريقة التي حصلت بها انكلترا على موافقة ايطاليا ونالت بها ٥٠٠٠٠٠ ج من صندوق الدين المصرى. على اننا لم نذكر الفائدة التي حصلت عليها انكلترا بموافقة ايطاليا لها. فان انكلترا بعد ان حازت رضاء ايطاليا قامت فرنسا وروسيا ورفعتا دعوى في المحاكم المصرية ليعرقلوا مساعي انكلترا فاضطرت انكلترا حينئذ

لان تعتمد على ماليتها هذا وليس من المهم اذا كان الجيش الذى حارب في السودان مصرياً أو انكليزياً فان الجنود المصريين اكثر جنود الارض استعداداً لهذا العمل . وقد برهنوا على ذلك بالاعمال الجليلة التي قاموا بها في السودان والتي كانت في الحقيقة الخطوة المهمة في سبيل فتحه . ولكن الحقيقة هي أن الفكرة كانت انكليزية والمال الذى انفق على الحملة كان انكليزياً والقواد والضباط كانوا من الانكليز فلسنا بعد هذا كله محتاجين الى القول بأن السودان هو ملك حلال للانكليز ولنتقدم الآن للبحث في اهمية السودان بصفة كونه مستعمرة انكليزية فنقول اذا كانت مصر هى احسن قاعدة حربية لاجل فتح السودان فليعلم القارئ انه منذ فتوحه قد اصبح الوصول اليه من الجنوب سهلا وهذه السهولة تزداد يوماً فيوماً .

وفي مستقبل الايام سيستغنى القادم الى السودان عن المرور بطريق مصر لعدم الاحتياج اليه فاذا كانت في الخرطوم حامية انكليزية فلن يخشى عليها من مصر لان مصر لاتستطيع ان تقطع عنها الذخيرة مادام طريق الجنوب مفتوحاً في وجه القادم بذخيرة او نجدة لحامية الخرطوم . ولكن لايخفى ان مصر لا تكون ابداً في مأمن مادامت انكلترا امامها في البحر الابيض باساطيلها وخلفها في السودان بجنودها . هذا بقطع النظر عن المنافع المتحدة بين انكلترا ومصر التي تجعل السلام ضروريا في وادي النيل وبقطع النظر عن ان المصريين لا يستطيعون ان يعادوا انكلترا خوفا من انها تحصرهم من كل الجهات .

ولا ينكر علينا احد اهمية السودان لمصر فان السودان ومصر توأمان لاينفصلان وحسبنا على ذلك دليلا ان الفراعنة لم يدخروا وسعاً في فتح هذه

البلاد واخضاعها ولا نشك في ان الاسباب التي دعت هؤلاء الملوك الاقدمين الى فتح السودان هي نفسها التي دعت المصريين المحدثين الى كسر شوكة المهدي وكبح جماحه . هذا لان حياة مصر معلقة بخيط دقيق جداً وهذا الخيط هو نهر النيل . والقوة التي يكون اقليم اعالي النيل في يدها تكون مصر لامحالة رهينة امرها وليس على من يريد ان يغير تاريخ مصر الا ان يغير مجرى النيل .

وقد وصلنا بعد هذا البحث الى نتيجتين اولاهما ان اخلاء مصر لايضر بالتجارة البريطانية وثانيتهما انه لايضر بالسياسة الانكليزية لامن مصر مباشرة ولا من اى دولة اروبية فلا يوجد حينئذ سبب معقول يمنع انكلترا عن ترك مصر كما تركت غيرها واستفادت من هذا الترك . ولا نظن ان السياسة البريطانيه تدور على محور القوة او انها اتخذت شعارا « هنا نحن وهنا نحن نقيم »

وقد بحثنا في سياسة بريطانيا الاستعمارية بحثاً عاما وسنبحث فيها الآن بحثا خاصاً لنرى هل حدث في تاريخ انكلترا انها وجدت نفسها في مثل مركزها في مصر وسنرى هل اتخذت انكلترا في مثل هذه الحال حلا مثل الحل الذى نشير به عليها فنقول :

اذا نظرنا في خريطة ملونة من خرائط الهند نرى جزءاً كبيراً من الولايات الهندية مكتوباً عليه « مستقل تحت حكم امراء وطنيين » وهذه الولايات المستقلة هي في الحقيقة في مركز يشبه مصر بعد تحريرها تمام الشبه فان هذه الولايات محاطة من كل جهاتها بولايات تحت الحكم البريطاني ولكن بريطانيا رأت من الحكمة وحسن السياسة ان لاتستولى على تلك الولايات . ولم

تقبل ثمناً لاعفاء هـذه الولايات من الاحتـلال او الامتلاك الا حسن السلوك فان حسن سلوك هذه الولايات هو الذى استطعن به ان يحفظن استقلالهن .

على ان انـكلترا تستفيد من اخلاء مصر فائدة عظمي وهى خلاصها من مركز كاذب كثيراً ما وقف في طريق معاملاتها السياسية . وانا لا نشك في ان انـكلترا اضطرت مراراً للاذعان لاعدائها خوفا من تهديدهن لها بمركزها الـكاذب واننا لا نريد بهذا التلميح ان نلوث الاتفاق الودي بين انـكلترا وفرنسا اونرميه بما يعد عاراً . ولـكننا لا نتمالك انفسنا من السؤال الآتي وهو ماهى الفائدة العظمى التى عادت على انـكلترا من تنازل فرنسا عن حقوقها في مصر ؟

رب مجيب يقول ان انكلترا تنوي ان تحتل مصر احتلالاً نهائياً جبريا فحصلت على هذه المعاهدة لانها لاتود ان يحرك عملها هذا غيظ فرنسا فتسمى هذه في وضع العقبات في طريق انكلترا . على اننا قلنا وعززنا قولنا بالبرهان انه لو تم لانـكلترا احتلال مصر بدون معارضة او معاكسة من فرنسا فان هذا الاحتلال لاينفع انـكلترا ابداً لان محالفة باريس التى عقدت في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ تحرم علينا الظن بان ساسة انكلترا ينوون شيئاً من هذا القبيل فان مواد هذه الاتفاقية توضح هذه النقطة خاصة توضيحاً لايحتاج الى تفسير . وفي هذه المعاهدة تصرح انكلترا بانها لاتنوى ان تغير المركز السياسي الحاضر في مصر . فنسأل ثانياً ماهي الفوائد التى استفادتها انـكلترا من تنازل فرنسا عن حقوقها في مصر ؟ ان فرنسا استفادت فائدة كبرى بتصريحها بعدم تداخلها في المسائل المصرية في المستقبل وقد بالغ كتاب الانـكليز في تقـديرهم اهمية المنافـع

الانكليزية في مراكش وقدرأي القاريء فيما تقدم ان المانيا هي الاولى بين الدول صاحبة المنافع والحقوق التجارية في البلاد المراكشية . ولا ننكر ان انكلترا كانت لها منافع تجارية في مراكش اهم من منافع فرنسا ولم يكن احد يعرف الحد الذى تصل اليه هذه المنافع لان بلاد المغرب الاقصى لا تزال عذراء ولا يعرف احد منابع ثروتها الحقيقية

ونحن لا نعارض فى رضاء انكلترا بتضحية نصيبها في خيرات مراكش بانسحابها منها وتصريحها لفرنسا بوضع يدها عليها كما وضعت يدها على الجزائر اذا كانت انكلترا ترى لنفسها نفعاً في التساهل مع فرنسا في هذه المسألة لان الكرم فى السياسة لا وجود له فان السياسة كلها في كلمتين « خذوهات » واذا حدث انك اعطيت اكثر مما اخذت فالويل لك . فيظهر من هذا ان انكلترا بانسحابها من مراكش حيث كانت تعمل لمنافعها التجارية بجد واجتهاد قد اعطت لفرنسا شيئا عظيما واخذت منها ورقة رسمية . واذا اخلت انكلترا مصر فانها توفر على نفسها مثل ذلك الضعف الذي ألجأها لعقد المحالفة الفرنسوية الانكليزية ونحن لا نود ان نتكلم هنا عن المضار التي تعود على انكلترا في السياسة الدولية من اشغالها المركز الكاذب ولكننا سنتكلم عن المضار التي تعود عليها في مصر ذاتها فنقول :

من الواضح ان المستخدمين الانكليز في مصر يملكون قوة عظيمة ولكن من المحقق ايضا ان هذه القوة لا اساس لها ومن الواضح ان تحققهم من ثبات مراكزهم يجعلهم على الدوام عرضة للضعف الادبي الذي يلجئهم للانتقام من اي انسان يبغضونه بحق او بغير حق وقد ثبت كثيراً ان بعض هؤلاء المستخدمين الانكليز عجزوا عن تبرير اعمالهم عند ما سئلوا امام

سلطة عليا .

وحدث كثيراً ان بعض المستخدمين الانكليز اوعز لهم بالاستعفاء وبعضهم رفض طلبه لوظيفة في الحكومة المصرية رغما عما كانوا مزودين به من الوصايا العظيمة وما ارغم هؤلاء على الاستعفاء وما رفض طلب هؤلاء الطالبين الا للابتعاد عن المشاكل والمشاغبات وقد قلنا ان كل شيء في مصر سائر على محور السكون والهدوء . وما ذلك الا لذكاء اللورد كرومر وحسن سياسته وبعد نظره ولكن المركز الذى يعتمد على الذكاء والفطنة وحسن السياسة لا يعد مركزاً ثابتا انما هو مركز كما ذكرنا كاذب فان كل عاقل يفضل ان يتم كل شيء في المسائل السياسية باللين واللطف احياناً ولكن تحدث امور تجعل التصريح والتاكيد والشدة ضرورية فاذا حدثت مثل هذه الامور في مصر واضطرت القابضين على زمام السياسة من الانكليز الى التصريح والتأكيد فانها تختفي بسرعة غريبة . ويقول الذين كانت لهم علاقات خاصة بالحكومة المصرية ان هذه الظروف الحرجة التى تدل على سياسة خرقاء تحدث كل يوم

ولا يخفى ان من يشغلون الوظائف في الحكومة المصرية من الانكليز ماعدا من يشغل وظيفة المستشار المالى ليس لهم حق رسمي في مصالح الحكومة المصرية ولا توجد وظيفة واحدة يجب فيها وجود انكليزى ومع هذا فان الانكليز سائدون تمام السيادة في مصالح الحكومة الكبرى لماذا ؟ اننا لا ندرى وهم ايضاً لا يدرون ..

لماذا كل هذا الحذر وكل ذلك الخوف من التصريح بالحقيقة التي لا تزال مكتومة وكل هذا التردد في ايضاح حقيقة المركز السياسى ان ذلك لا يليق

بحكومة امبراطورية عظيمة كامبراطورية بريطانيا .. لماذا كل هذه المواربة والمماحكة التي لا تعود في الآخر الا بالكراهية والبغض والنفور وترمي اصحابها بما يفرون منه ؟؟ ...

وليت مضار ذلك المركز الكاذب تقف عند حد المقلقات الوقتية ولكن للأسف نحن نرى انه يعود بعواقب وخيمة مؤلمة دائمة فان هذا المركز كان سبباً في اشتهار سياسة انكلترا في مصر بالتردد الممقوت ووضعها في موضع كانت غير محتاجة اليه نعم ان ذلك المركز السياسي اسدل على انكلترا شبكة من الريب والشك مع انها بريئة طاهرة الذيل ...

ونحن نشير بهذا الكلام الى الرواية المحزنة التي مثلت على ملعب الخرطوم وذهب بطلها العظيم الجنرال غوردن شهيد سياسة خرقاء وعزة نفس شماء . ولقد أشار اعداء انكلترا كثيراً الى حادثة غوردون وكيف ان أهل وطنه هجروه مع علمهم بحرج مركزه ولا غرو فقد وجد الاعداء من ذلك الحادث المؤلم ما فتح افواههم وحرك السنتهم بقولهم « ليس هذا الحادث الا نتيجة خيانة لا غفر ان لها » وقد تطرفوا فقالوا « ان انكلترا غررت بغردون وصنعت ما صنعت لتجد لها عذراً اذا ارادت فتح السودان »

على اننا لا نتردد لحظة واحدة في تكذيب هذه الاشاعة التي ليس لها من الحقيقة مكان لانا نجل مقام الحكومة الانكليزية والمستر غلادستون عن مثل هذه الجريمة السوداء هذا اذا صدقنا بان غلادستون وحكومته قدروا على تدبير مثلها . ولكننا لا نستطيع ان نمدح سياسة ادت الى مثل هذه النتيجة .

على ان مذكرات غوردن تلمح تلميحاً بسيطاً الى حل هذه المعضلة .

فاننا نرى في مذكراته صورة الرسائل التي بعث بها يطلب المعونة وكأن الحكومة الانكليزية وضعت انامله في اذانها لئلا تسمع صراخ هذا البطل الشهيد. وما كان اسهل على الحكومة الانكليزيه ان تبعث بالفي رجل ينجدون غردون من اسره ويخرجونه من غمرته ؟

على اننا نعلم ان الحكومة الانكليزية اضاعت ذلك الوقت الثمين في الجدل الباطل والنزاع الفارغ فيمن يبعث النجدة ومن يتحمل نفقاتها التافهة فكأن الحكومة الانكليزية كانت مغلولة الايدى غير قادرة على العمل وما ذلك الا لان مركزها كان في وادى النيل كاذباً فيظهر من ذلك ان المركز الكاذب الذي يجلب على حكومة عظيمة كل تلك المصائب جدير بالترك والهجر مهما ضحت الحكومة في سبيل تركه من المنافع والفوائد !

وبعد ان فحصنا السياسة الاستعمارية البريطانية في قارات العالم كله رأينا ان بقاء انكلترا في مصر على الدوام لا يفيدها فوائد حقيقية لانه ليس من الضروريات لاجل نجاح سياستها الاستعمارية . وقد رأى القارئ ان اخلاء مصر لا يعود على انكلترا بادني ضرر فان مصر مع كونها حرة تبقى في دائرة النفوذ البريطاني الذي يحيط بها من البحر والبر ونظن ان هذه الاحاطة تضمن لانكلترا حسن سلوك مصر . ورب قائل يقول سلمنا جدلا بان الجلاء يعود على بريطانيا ومصر بفوائد شتى وان الاحتلال النهائي ربما يسبب صعوبات شتى وربما ينتهي بحرب شعواء تضر انكلترا ولا تنفعها ولكن ماهي مضار المركز الحالي ؟ . فجواباً على هذا السؤال نقول لقد ذكرنا بالتلميح والتصريح انواع الضعف السياسي الذي سببه احتلال مصر لانكلترا من انها كثيراً ما تذعن لاعدائها خوفاً من تعييرها وتهديدها بمركزها الكاذب

وذكرنا المراكز الحرجة التي تقع انكلترا فيها لعدم توضيح السلطة البريطانية الحقيقية في وادي النيل وسنتكلم الآن على مضار شتي تحملها انكلترا من احتلال مصر وتكفي هذه المضار التي نذكرها ونذكر نتائجها لأن نخرج منها بنتيجة واحدة وهي ان اخلاء بريطانيا لمصر في نظر الانكليز انفسهم ليس عملا طائشا وليس مضراً كما يقول المتقولون المرجفون فنقول :

من الاضرار العظيمة التي تئن منها مصر في الزمن الحاضر الفوضي السائدة على نظام القضاء المصري . على اننا لا نودان نقصر بحثنا على القضايا المنطقية والابحاث الخيالية بل نريد ان نفحص الحقائق الثابتة التي لا يمكن انكارها او تغييرها وبذلك يمكننا ان نظهر للملإ المضار المادية والادبية التي تعود على انكلترا ومصر من هذه الفوضي السائدة على نظام القضاء المصري ولا يخفى ان البلاد التي لا يمكن الحصول فيها على الحكم في القضايا وتنفيذ امر العدالة بسرعة تكون دائماً عرضة للخراب والدمار لان اهلها يفقدون الثقة في بعضهم البعض وتقل الامانة من بينهم وكل تلك المصائب تعود على التجارة بالتعطيل والضرر البليغ . على ان الغريب الذي ينزل بمصر اياما معدودة ثم يرحل عنها لا يستطيع ان يقف على العقبات الكثيرة التي تعوق العدالة عن ان تجري مجراها والطرق العديدة التي تزهق الحق فداء للباطل ولكن الذي يعيش في البلاد ويعاشر اهلها ويقف على كل شيء فيها يمكنه بكل سهولة ان يتحقق صدق ما نقول

اجل انه يكاد يكون من المستحيل في هذه البلاد ان تقتص العدالة من الجناة المذنبين ومن نكد الدنيا على مصر انها بلاد لا يخفى الجناة فيها انفسهم ولا يتبرأون من جرائمهم كانهم يفتخرون بها.

ولا نقول ان العداله مفقودة في مصر لقلة المحاكم وندرة دور القضاء كلا فان المحاكم كثرت كثرة عظيمة حتى يوشك ان يضل طالب العدالة عن مكانها ولا يدري اين يلتمسها .

غير ان مصر لا تزال خارجة عن حدود الأمم الراقية . ونقصد بذلك انها لا تزال محرومة من اقدس حق اي ان امر العدالة فى بلادها ليس في يدها . فان القنصليات في مصر ليست قنصليات فقط بل هى ايضاً محاكم مستقلة تحاكم كل منها امامها من يذنب من ابناء الدولة التابعة هى لها . وعدا ذلك فانه توجد في مصر محاكم مختلطة نصبت للفصل في القضايا بين الوطنيين والاجانب او بين الاجانب المختلفي الجنسية والوطنيين وغني عن البيان ان هذه المحاكم لا تزال سببا للمتاعب والمشاكل هذا ولسنا في حاجة الى ذكر الارتباك الذي ينشأ عن اختلاف تلك المحاكم وكثرة انواعها وطرق رفع الاستئناف من بعضها الى بعض الى غير ذلك من الامور التي يحتاج اليها المتقاضون في كل بلد وهذا جزء من كل من الاضطراب السائد على نظام القضاء المصري مع العلم بان القضاء هو اهم شيء في الحكومة لانه يتناول اعمال الحياة والمعيشة القومية في كل وقت . بل هو النظام الوحيد الذي يجب ان يكون نظامه ابسط نظام وترتيبه اسهل ترتيب ليعرفه البعيد والقريب

ويرى القارئ في هذا الكتاب من اوله الى آخره اننا ابتعدنا جهد طاقتنا عن مواطن الملام واماكن الاتهام لننفي عن ذهن المطالع الظن بسوء قصدنا وان نصرف فكره عن الحسبان باننا نسر ونطرب عندما نظهر للملأ ان فساد نظام القضاء المصري ليس الا من نتائج الحكم البريطاني . فان مثل هذه التهمة وان كانت قد وجهت الى السياسة البريطانية مراراً فانها في الواقع ونفس الامر خالية من الصدق

وكما اجتهد الانكليز في اصلاح الماليـة وترتيبها ونظامها ترتيبا ونظاماً حق لمصر معهما ان تفاخربهما اية دولة اوروبية كذلك اجتهدوا في اصلاح القضاء وسعوا جهد طاقتهم في تمهيد سبل الوصول الى العدالة . ولكن صادفتهم في طريقهم صعوبات شتى اكبر من ان يتغلبوا عليها وعقبات اعظم من ان تجاز فكانت النتيجة ان الفوضي والفساد والظلم لا تزال في المكان الذي ينبغي ان يكون نموذج النظام والترتيب والعـدل واي انسان ينـكر علينا ذلك بل من يقـدر ان يشير الى خطوة واحدة سارها القضاء المصري في طريق التقدم . ويحق لنا ان نأسف أسفين اسفاً على ما ذكرنا واسفاً جديداً لا على ان الجرائم لا تزال تخر عظام العدل والامن فقط بل على انها في ازدياد سنة فسنة وشهراً فشهراً

نقول ولا يخفى على اللبيب ان كل الطوائف الاجنبية التي اتت لتسكن مصر لم تأت حباً بطيب هوائها وصفاء سمائها بل اتت كلها لتجمع اعظم ثروة في اقصر وقت فتراهم يبررون الوسائل ما دامت تلك الوسائل تؤدي الى كسب المـال . فان رغبتهم الوحيدة هي ان يكوموا المال تكويما ويربوا ثروة طائلة بسرعة فائقـه . ولا يخفى ان الثروة الطائلة لا تربي في زمن قصير الا على « كيس الغـير » فينتهز هؤلاء الخونة فرصة ارتباك القـاضي واضطراب القضاء ويسلبون وينهبون كما يرغبون ويفرون بلا عقاب . لان اعمالهم الشيطانية تغيب عن فـكر القضاء المصري ولو حدث ان يد العدالة مدت نحو احد هؤلاء فانه يجد لنفسه مهربا بين زوايا القوانين المتناقضة المتباينة واركان الادارة المختلة المعتله .

وليس في مصر غير قوة واحدة يهابها هؤلاء الخونة ويحترمونها وهي

انكلترا ولكن كثيراً ما يقف « المركز الكاذب » في وجه انكلترا فيعوقها عن العمل السريع وقد يعلم هؤلاء الشريرون ان انكلترا لا تملك الحق الذى يخول لها ايصال الاذى اليهم فيستفيدون من هذه الحقيقة فوائد كبرى . وهكذا سنة بعد سنه تستمر تلك الحال غير المرضية على ما هي عليه والمحاكم القنصلية تعمل كما تريد فتعدل وتظلم لاعلما ولا جهلاً وفى المحاكم المختلطة تقوم قيامة القوانين فيتحارب القانون الفرنسوي مع القانون الانكليزي والقانون الانكليزى مع الشريعة الاسلامية فتقنن قوانين جديدة لتحل عقدة الارتباك فتجيء تلك القوانين الجديدة ضغثا على ابالة هذا ولا يعلم نتيجة ذلك الارتباك المستمر والاضطراب الدائم الا الله .

وهناك وسيلة واحدة لاصلاح الحال وهذه الوسيلة هى الغاء المحاكم القنصلية واقامة قانون واحد يطيعه الكل ويذعن له الجميع ولكن هذا العمل فيه صعوبات كثيرة ورغما عن هذا فاين اليد القوية التي تجسر على القيام بهذا العمل ؟ على انه ليس من السهل ايجاد قانون كامل يوافق مطالب هذا الشعب المختلط

اجل كيف يوجد نظام قانون يقنع المصريين والانكليز والفرنسويين والطليان والاتراك والسوريين واليهود واليونان وكثيرين غيرهم ؟ واذ فرضنا وجود مثل هذا النظام فمن يستطيع ان يقدم ذلك النظام للتصديق عليه وقبوله ولو فرضنا زوال كل تلك العقبات فان الغاء المحاكم القنصلية[1] يكون من المصائب الكبرى من الوجهة السياسية على مصر .

---

(١) لقد اشيع منذ قريب امر سحب معاقبة المجرمين من المحاكم القنصلية ولا نرى ان الالحاح فى هذا الطلب من الصواب فى شيء لان هذه المحاكم هى في الحقيقة سياج للحالة الحاضرة في مصر . فاذا الغيت المحاكم القنصلية لاتستطيع مصر ان تصل الى الاستقلال الذى اشار اليه اللورد كرومر في تقرير ١٩٠٤

ولقد رأينا فيما مضي ان تنظيم المالية المصرية لم يسبب اتعابا وصعوبات كثيرة لان اغلب اوراق الديون المصرية كانت في ايدي الانكليز والفرنسويين وبهذا تحول الامر الى مسألة فرنسوية انكليزية ولكن مسألة القضاء تختلف كثيراً عن المسألة المالية فان حقوق القضاء التى في يد كل دولة اجنبية يرجع اصلها الى ما يسمى بالامتيازات وهذه الامتيازات هى عبارة عن معاهدات معقودة بين كل دولة اجنبية وبين الدولة العلية التى لا تزال تُعتبر صاحبة السيادة الحقيقية على مصر.

نقول وللاسف ان هذه المعاهدات لا تحتوي تفويضاً تاما ممنوحاً من قبل السلطان للدول في بعض الاعمال القضائية فقط بل انها ايضاً مملوءة بجمل معقدة ومعانى ملتبسة . ومحشوة بالالغاز السياسية التي تعجز الجن عن حلها ومكتظة بالتلميحات والاشارات ولكن على هذه المعاهدات يتوقف حل مسائل الشرق الادني فاذا حاولت انكلترا ان تمس تلك المعاهدات هبت الدول المختلفة في وجهها كما يهب النحل من خليته في وجه من يجني الشهد . وما اغنى انكلترا عن تلك اللذعات اذا كانت لاتحتاج الى الشهد ؟ . . . ولكن بدون الغاء هذه الامتيازات لا يمكن حل عويصة القضاء المصري . ولو فرضنا ان هذه الامتيازات الغيت فمن يد من توضع قوة القانون والقضاء مع العلم بان انكلترا اذا طالبت بهذا الحق فانها لا تلاقي الا مقاومة واباء ويرى القارئ مما تقدم ان المسألة القضائية اكثر تعقيداً من المسألة المالية ولا يمكننا ان نفكر بانها تحل بعقد مؤتمر دولي يجتمع فيه مندوبو الدول ويقررون بشأن القضاء المصرى ما يريدون فيسمي هذا المؤتمر لتوحيد القانون بان يضع قانوناً رسمياً يطابق اغراض الجميع وينفذ على رعايا الجميع

ولكن عقد مثل هذا المؤتمر بعيد الحصول جداً لانه لو اجتمع لاختلف اعضاؤه اختلافات شتى لان لكل طائفة ديناً ولغة ومبادئ تخالف دين ولغة ومبادئ غيرها ولا يغالى من يقول ان مثل هذا المؤتمر لا يوشك ان يجتمع حتى يفترق على اننا لا نرى لهذه المسألة الا حلا واحدا فقط وهذا الحل هو انه ينبغى لمصر ان تأخذ عدالتها في يدها يجب عليها ان تسأل الدول ان يسمحن لها بالدخول في صفوفهن وان يعددنها منهن لتستطيع ان تنفذ عدالتها بيدها. اليس من العجيب ان تبقى مصر كل هذا الزمن محرومة من الحقوق التى منحت لجمهورية سان دومنجو وجمهورية سان سلفادور وكلتاهما حكومتان حقيرتان سادت فيهما الفوضى اليست مصر قادرة على القيام بما تقوم بهاتان الحكومتان الصغيرتان به اللتان يحكمهما العبيد؟

هل ينكر علينا احد ان اهل مصر تعلموا في مدارسهم المنتظمة التى تفوق بعض المدارس الاروبية كل ما يتعلمه الغربيون في مدارسهم ؟ فلماذا اذن يحرمون من التمتع بالحقوق المتمتع بها العبيد السود في جمهوريتهم الحقيرة ؟ عند ما كنا نبحث في المسائل المهمة التى نريد بعد البحث فيها الوصول الى حكم على مستقبل مصر اغفلنا رأينا في مسألة من اهم المسائل التى يجب حلها قبل تغيير المركز السياسي في مصر وقد نظرنا الى المسائل المصرية التي بحثنا فيها بنظر السياسي الى السياسة الاروبية وقد رأي القارئ كيف ان الدول جمعاء لايهمها حل المسألة المصرية لانهن رأين ان حلها لا يؤثر على مستقبلهن الحاضر مباشرة . على اننا لم نذكر شيئاً واحداً عن المصريين الوطنيين انفسهم ونرجو ان لا يظن أحد اننا اغفلنا ذكرهم لعدم اهتمامنا بمستقبلهم

وغني عن البيان ان أوروبا لاتعترف بحقوق المصريين ولا تنيلهم اياها الا اذا علمت ان الاعتراف بتلك الحقوق واعطائها لاصحابها لايضر بمصالحها ومنافعها. وقد اظهرنا للقارىء سياسياً انه لاتوجد دولة اوروبية تستفيد مباشرة من بقاء الحال على ما هي عليه في مصر واظهرنا أيضاً ان انكلترا لاتستفيد من احتلال نتيجته اخماد انفاس استقلال مصر والمصريين وذكرنا أيضاً المصاعب والمتاعب والمشاق التي تصادف انكلترا في مصر ووصفنا العقبات التي تقف في طريقها وتنغص عليها سياستها وتحرج عليها مركزها المقلقل في وادي النيل. وبرهنا على ان الجلاء لايكون مناسباً لسياسة انكلترا فقط بل انه يكون جديراً بشرفها ويقوي مركزها السياسي الذي اصبح ضعيفاً مراعاة لمركزها الكاذب في مصر وقد آن لنا ان نبحث في المسائل المالية المصرية التي تهم المصريين الوطنيين مباشرة على اننا لم نغفل ذكر المصريين عند بحثنا في السياسة الدولية الا لعلمنا بانهم لايؤثرون في هذه السياسة تأثيراً محسوساً ولكننا في بحثنا في المالية المصرية نستطيع ان نذكر الوطنيين ونذكر منافعهم فيكون ذكرهم بفائدة لهم. واول مانبتدئ بالبحث فيه هو صندوق الدين. ولكن القارئ بلاريب يعلم انه بعد التغييرات التي تمت بناء على الاتفاقية الاخيرة بين انكلترا وفرنسا اصبح حال صندوق الدين مخالفة بالمرة لما كانت عليه منذ اشهر قليلة. واحسن مايمكننا ان نشرح به هذا التغيير هو ان نستشهد بكلام المركيز لانسدون وزير خارجية انكلترا في كتاب بعث به الى سفير انكلترا في باريس ملحقاً باتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ قال بعد ان ذكر الاعمال التي قامت بها انكلترا في مصر « ورغماً عن تلك الاعمال التي غيرت السياسة الدولية في مصر بسرعة فان نظام المالية والادارة السائد ليس الا اثار نظام طال عليه القدم.

دع مافيه من الارتباك والاضطراب والخلل . وهذا النظام مبني على قانون التصفية (١٨٨٠) ومعاهدة لندن (١٨٨٥) وناهيك بشروط هذا القانون وتلك المعاهدة وما فيهما من التعقيد والالتباس . وانا نرى ان تلك القوانين في عهد الاصلاح الحديث تضر اكثر مما تنفع وتعطل انماء ثروة البلاد بدل ان تساعد . وكثيراً ماذكر اللورد كرومر الارتباكات والمتاعب بل الخسارة المالية التي تعود على مصر من هذا النظام في تقاريره السنوية . وما احسن وصف هذا النظام بقلم اللورد ملنر في كتابه العظيم عن مصر . فانه يقول :

«انه من المضحك المبكي ان يرى الانسان خزائن مصر مملوءة بالذهب والبلاد محرومة من ان تمد يدها اليه لتستعمله فيما يضيف الى ثروتها وارباحها وكل سنة تزيدنا علما بانه من الظلم بقاء ذلك الضغط على الحرية المالية في مصر فاننا اذا فهمنا سبب ذلك الضغط في الزمن الغابر زمن املاق الحكومة المصرية وافلاسها فاننا لانفهمه في الايام الحاضرة التي اصبح سداد الديون المصرية فيها مضمونا . انا لانعارض في بقاء النظام الذي بمقتضاه يدفع بعض الدخل الى صندوق الدين مباشرة وحيث ان مايدفع بهذه الطريقه يكفي لتغطية ارباح الدين ويكفي لدفع المال الذي تراه الدول كافيا لاستهلاك الدين فيجب ان تمنح الدول الحكومة المصرية حق التصرف فيما بقي كما تشاء ويجب الغاء قانون « المصروفات المصرح بها والمصروفات الغير مصرح بها » وارى ان مصر في حاجة ماسة جداً الى هذا الاصلاح فانها بلاه لاتستطيع ان تستفيد من اصلاح ماليتها التي لم تصلح الا بعد مشاق شديدة » . اهـ كلام ملنر

«على ان امتيازات صندوق الدين التي كانت تخول له حق الحصول على قدر معلوم بالنيابة عن اصحاب الديون قد اصبحت عظيمة جداً . فقام اعضاؤه يطالبون

الحكومة المصرية بحق سيطرتهم في تنفيذ كل الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمالية المصرية بالنيابة عن الدول الاروبية واضف الى ذلك ان قبولهم ورضاءهم قبل استعمال اي مبلغ من المال من اهم الامور. ومن الغريب ان كل الاموال المقررة تدفع لهم مباشرة بدون ان تمر بنظارة المالية وعلاوة على ذلك فان وصولات مصالح السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية التي تديرها لجنة مؤلفة من ثلاثة اعضاء فرنسوى وانكليزي ومصري تدفع كلها بعد خصم المصروفات الى صندوق الدين . على ان الحكومة الفرنسوية لم تعارض في الاصلاح الذي طلبناه وقد اظهرت انها مستعدة للاتفاق معنا فيما يصلح هذا النظام الفاسد ويجعله موافقا للوقت الحاضر » اه كلام لنسدون ونحن لا نرى بياناً ابلغ من هذا البيان للوظيفة التي ادعاها صندوق الدين منذ سنين قليلة ولا يخفى ايضاً ان صندوق الدين اصر على العمل بمقتضى تلك الوظيفة المدعاة. ومن الصعب علينا ان نحلل الدور الذي لعبته انكلترا لتضع صندوق الدين في ذلك المركز القلق المرتبك الا اذا ذكرنا القاريء بما قلناه عن السياسة الدولية الاروبية فانه من الواضح ان انكلترا لم تكن تستطيع ان تأخذ في يدها زمام الاعمال في صندوق الدين بدون ان تهيج سخط فرنسا وتحرك مرجل غضبها وتشعل نار عدائها . وغني عن البيان ان انكلترا كانت تسعى أبداً في الابتعاد عن الحرب مع فرنسا بشأن مصر فلم تر انكلترا طريقة لابعاد المراقبة الدولية عن صندوق الدين ووضع يدها عليه وجعل المسألة المصرية بينها وبين فرنسا ومصر او بالاختصار بينها وبين مصر الا طريقة مساعدة المصريين على تسديد ديونهم باسرع ما يمكن وما كان ابسط هذه الطريقة واسهلها ولكن انكلترا رأت ان سداد الديون

المصرية بسرعة يحرمها من حق البقاء في مصر سيما وقد علمت ان فرنسا تنوي ان تحل محلها في وادي النيل . فنتج من هذا ان انكلترا لم تر منفعتها الحقيقية في انماء ثروة مصر بسرعة شديدة ويذكر القاريء قول المركيز لنسدون ان المالية المصرية كانت مقيدة مرتبكة من تشديد صندوق الدين ومن تداخله في كل مسألة مالية تتعلق بمصر على ان انكلترا وجدت طريقة أخرى للضغط على التقدم المالي الذي حازته مصر وذلك ان انها ايدت الدولة العلية في مسألة الجزيه . وهكذا قضى على مصر ان تفقد في كل سنة ٧٥٠٠٠٠ ج بلا سبب واضح . ونحن لانعتقد ان انكلترا اضطرت مصر لدفع هذا المبلغ الطائل مراعاة لاحترام السيادة التركية التي اصبحت ارق من ايمان الكافر . ولم تحتفظ بدفع هذه الجزية الا لانها كانت فيما مضى تتعلق بمنافع الدول الاروبية في مصر وقد كانت الدول جمعاء تود ان تبقي في وادي النيل وقد رأينا انه لم يسبب الاختلاف فيما بينها الا ماحدث اخيراً من التغيير في السياسة الدولية . على ان رغبة انكلترا كانت ان تتفق مع فرنسا وتعملا لاضعاف التأثير الدولي في وادي النيل حتى تتغير المسألة المصرية ولا تصير مسالة دولية . وعلى هذه السياسة سارت انكلترا في مسائل القضاء فنجحت في تحديد وظيفة المحاكم المختلطة ومن سنة ١٨٨٤ الى ١٨٨٩ اسست انكلترا المحاكم الاهلية التي تبلغ الآن ستا وأربعين محكمة ولهذه المحاكم حق الفصل في المسائل المدنية التي لاتزيد عن مائة جنيه ولها الحق في نظر قضايا المخالفات والجنح التي يعاقب فيها بالغرامة المالية وحق الفصل في الجنايات التي يعاقب عليها بالسجن لغاية ثلاث سنوات .

ومن الواضح ان مصر لو منحت الحرية التامة في اتخاذ طريق التقدم

بلا تعطيل ولا تأخير وأعطيت حق التمتع بماليتها وتدبيرها كيفما شاءت لما طالت عليها ايام دينها التى تخول غيرها حق المراقبة الشديدة عليها. وربما كان يلتمس لبقاء مصر تحت سيطرة دولة أوروبية عذر لتعليمها وتدريبها . ولكن غيرة هذه الدول من بعضها من بعض كانت تجعل اخلاء مصر من اضر الاشياء على السلام العام في اوروبا اما الآن فقد تغير كل شيء ونحن لانرى بدآ من الاقتباس من كلام المركيز لانسدون الذي قال « لقد ظهر منذ حين انه من الضروري ادخال تغييرات كثيرة على الترتيبات الدولية التى عملت فى مصر لاجل ضمانة الديون الاجنبية على ان الدول اذا قبلت الامر الخديوي الذي قبلته الحكومة الفرنسوية فان مصر تكون من الآن فصاعداً حرة فى ادارة ماليتها ما دام دفع المبالغ المقررة لصندوق الدين منتظماً مضمونا . وسيستمر صندوق الدين كما هو ولكن وظيفته ستعين وستحدد له مبالغ خاصة تدفع لخزينته بالنيابة عن اصحاب الديون المصرية . وعند ما ينفذ الامر الخديوي ستغل ايدي صندوق الدين عن العمل والتداخل في ادارة البلاد بعد ان غيرت انواع الدخل التي كانت تدفع لتسديد الدين واستبدلت رسوم الدخوليات ووصولات السكة الحديد بضرائب الاطيان . ومن فوائد هذا التغير ان أموال المدانين قد اصبحت مضمونة ضمانة قويه لان سدادها الآن اصبح موقوفاً على اثبت وأغنى مورد مالي في البلاد . ومن جهة أخرى فان الحكومة المصرية لن تلاقي صعوبات في ادارة الدخوليات والسكك الحديدية لانها ستلغى اللجنة المختلطة التي كانت تراقب مصالح السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية وسيسلم القدر البالغ ٥٥٠٠٠٠٠ ج الذي كان مكوما في خزائن صندوق الدين بدون فائدة وهو نتيجة الاقتصاد الذي تم

بعد تغيير (١٨٩٠) وستستعمله الحكومة فيما يعود على البلاد وأهلها بالخير العميم .

«وان كنا لانزال محافظين على رأينا في ان الحكومة المصرية لها الحق في تسديد دينها في اي وقت بعد عام ١٩٠٥ فان الحكومة الفرنسوية لاتزال مصرة على مساعدة اصحاب الدين المصري في مسائل متعلقة بتاريخ الدين القديم . وبناء على مطالب هؤلاء المداينين حدث الاتفاق على ان تغيير الدين المضمون والدين الممتاز يؤجل الى سنة ١٩١٠ ويؤجل تبديل الدين الموحد الى سنة ١٩١٢ وهذا التأجيل يفيد اصحاب الديون فوائد عظمى فلعلهم لا يصخبون عند ما يحل الميعاد وتبدل تلك الديون .

« وقد الغى الامر الخديوي شروطاً كثيرة من القانون القديم التي دلت التجارب على انها غير ضرورية وغير مناسبة للزمن الحاضر واهم هذه الشروط التي الغيت رضاء صندوق الدين فمن الآن فصاعداً لن يكون رضاؤه ضرورياً عند ما تريد الحكومة المصرية عقد قرض جديد لاجل مصروفات نافعة او غير ذلك والغي ايضاً النظام الذي صودق عليه في معاهدة لندن ومؤاده وضع حدٍ للمصروفات الادارية في الحكومة المصرية وقد ذكر اللورد كرومر مراراً المصاعب والارتباكات التي تنشأ عن هذا النظام في بلاد لاتزال « تحت تجربة » التقدم ولا تزال مطالب ادارتها كثيرة .

«ان جنابكم تلاحظون ان الامر الخديوي الذي يتضمن كل هذه التغييرات لا يخرج من حيز القول الى حيز الفعل الا بعد مصادقة النمسا والمانيا وايطاليا وروسيا على ان المبالغ المدينة بها مصر لهذه الممالك صغيرة جداً لان اغلب الدين هو في الحقيقة لبريطانيا العظمى وفرنسا . ماعدا جزءاً صغيراً منه في مصر

ذاتها. فترجو ان لا تعارض تلك الدول في الاصلاح الذى رأته الحكومتان الانكليزية والفرنسوية اضمن لحقوق المدائنين واخذنا على كاهليهما تعضيده وتأييده. واذا حدث في المستقبل ما يوقف سعينا ويعوق سيرنا فاننا نستند على مساعدة فرنسا التى تخولها لنا الاتفاقية التى عقدت بيننا. ومن الضروري ان اقول كلمات قليلة بشأن حقوق الحكومة المصرية المعرضة في داخل البلاد الى التداخل الاجنبي. فان هذا التداخل ليس الا نتيجة النظام المسمى بالامتيازات وهو يشمل المحاكم القنصلية والمختلطة والمحاكم المختلطة سائرة على حسب قوانين ونظامات موضوعة لا يمكن تغييرها او تحويرها بدون رضى الدول الاروبية جمعاء وغيرها من الدول الاجنبية. ويرى اللورد كرومر ان الحين لم يحن بعد لمحاولة اي تغيير جوهري في هذه الجهة فلذلك لم تطلب حكومة جلالة الملك في الحال الحاضرة اي تغيير في المحاكم المذكورة. على انه عند ما يأتي الزمن الذى تستعد فيه مصر لنظام قضائي يشبه النظامات القضائية المتبعة في باقي الممالك المتمدنة فاننا نعتمد على مساعدة فرنسا في الاخذ بناصرنا في عمل التغييرات الضرورية » اه.

لقد رأينا اذن ماترمي اليه مواد الاتفاقية الجديدة: فان صندوق الدين الذى كان في الحقيقة يحكم مصر قد حرم من كل حقوقه وامتيازاته لانه ظهر ان شعباً عدده اثنى عشر مليوناً لا يليق به ان يكون في ايدي جماعة من المرابين. نعم قد اكتشف الانكليز سر الخدمة العظيمة التى كان هؤلاء المرابون قائمين بها نحو مصر وهى ان يقتصدوا لها مالاً تستطيع به ان تخرج من غمرتها التى وقعت فيها. فجاءت انكلترا بالحجج والبراهين لتعوق عمل صندوق الدين فتقول «الآن قد تغير كل شيء وصارت مصر مملكة ناجحة بواسطة الاصلاحات

والتغييرات التي تمت في ماليتها وحيث انه مضت سنون عديدة وفوائد الدين تدفع بانتظام وحيث ان اصحاب الديون لايمكنهم ان يدعوا بان ديونهم غير مضمونة وان مركز مصر المالى مقلقل فانكلترا الا ترى لهم حقاً في ادارة شؤون مصر وقد جاء الامر الخديوي بضمانات قوية لدفع الارباح بانتظام وصار صندوق الدين من الآن كاي مصلحة من مصالح الحكومة ولا نظن ان دولة من الدول تعارض في تنفيذ الامر الخديوي بعد ان صادقت عليه المانيا وبتنفيذ هذا الامر تخرج مصر من تحت نير صندوق الدين» . وفي اتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ تنازلت فرنسا عن كل حقوقها في مصر وهى الدولة الوحيدة التي كانت تخشى انكلترا معارضتها وتهاب مسابقتها في وادى النيل وسيبقى النائب عن فرنسا في صندوق الدين جالسا على كرسي الرئاسة ليراقب صندوق الدين . ولكنه غير مأذون بان يقول كلمة واحدة تضر بمصلحة انكلترا في مصر .

ومن كلامنا المتقدم عن تلك الاتفاقية ترى ان المسألة المصرية قد تغيرت منذ ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ تغييراً كبيراً يشبه التغيير الذى طرأ عليها يوم احتلال انكلترا لها في سنة ١٨٨٢ . فان فرنسا تنازلت عن حقوقها في سنة ١٨٨٢ تنازلاً حقيقياً ولكنها بهذه الاتفاقية تنازلت تنازلاً رسمياً ولكن لهذا التغيير معاني شتى فاذا وفقنا الى فهم المعنى الحقيقي لهذا التغيير فاننا نكون في الحقيقة قد وفقنا الى معرفة مستقبل مصر والمصريين . اما « المستعمر المتطرف » فانه لايرى لهذا التغيير الا معنى واحداً واضحاً ومن سوء حظه ان هذا المعنى يعميه عن كل المعاني الاخر فيهملها . انه المسكين لايرى الا تنازل فرنسا عن حقوقها لانه يظن انه لم يبق انكلترا عن وضع يدها على مصر تماماً الاخوفها

من معاداة فرنسا وحيث ان هـذه المعاداة قد زالت فلن تعود انكلترا الى التكتم والتستر فى سياستها وسوف ينهض الاسد البريطانى من رقدته ويهزأ بباقي الدول الصغرى ويضع يده القوية على فريسته التى كان ينتظرها من زمن نقول وبقطع النظر عن ان انكلترا تبرأت من مثل هذه النية السيئة وبقطع النظر عما ابناه من ان امتلاك مصر يضر بانكلترا ولا ينفعها فاننا نقول بان هذا المستعمر المتطرف نسي المصريين الوطنيين او تجاهل وجودهم .

الفصل الخامس

المصريون و « حياد » مصر

منذ عشرين سنة مضت كان يمكن لبعض الناس ان يتجاهلوا وجود المصريين او يتناسوهم بدون خوف من هذا التناسي او ذاك التجاهل ولكن مصر الفتاة قد تغيرت تغيراً عجيباً وتحورت تحويراً مدهشاً . فان عشرين سنة قضاها المصريون تحت حكم دولة اجنبية عادلة ساعدتهم على احياء فكرة الوطنية وانمائها . والمصريون اليوم يعلمون حق العلم ان لهم وظيفة وطنية تطالبهم بواجبات يؤدونها . وغني عن البيان ان الطبقة العالية من المصريين تعلمت تعليماً متقناً وتمكنت من التشبع بروح المدنية الغربية ومن حسن حظهم انه لم تختلط روح المدنية التي تشربوا بها بماء الذل الذى يقتل النفوس الزكية ويخنق العواطف الشريفة ولذلك تربت فيهم غرائز حب فضائل المدنية الغربية التى احتك بها اغلبهم في حياتهم المدرسية في مرسيليا وتيمز وباريس فكانت نتيجة ذلك انهم تحققوا من ان امتهم مطلوب منها ان تمثل دورها كأمة حية حرة كاي امة اروبية . وهم يحسون بان وقت تعليمهم قد انقضى وانهم قد استغنوا عمن يتولى شؤونهم غير انفسهم . وقد يصعب على مراقب احوال الامة المصرية ان يغض الطرف عن تلك العواطف الشريفة وقد يدفعنا ذلك الى القول بان امة دبت فيها هذه الروح لا يمكن انها تقف ساكتة راضخة عند ما تحاول بريطانيا ان تمتلك بلادها نهائياً .

وقد قلنا عن الامة المصرية انها امة حية ونرجو ان لا يظن القاريء اننا اتينا بهذه الصفة في وسط الكلام لانها صفة ترن وتطن في الاذن بلا معنى حقيقي ولا نودان يظن القاريء باننا نأتي بهذه الالفاظ لنظهر قدرتنا فى

الكتابة كما يحاول المبتدىء اظهار بلاغته ليظهر للملإ غروره واعجابه بنفسه انما نحن نعني مانقول ونقول ما نعني . ونسأل القارىء ان يعيرنا ذهنه لحظة نفسر له فيها معنى كلمة « امة حية » عندما يطلق ذلك الوصف على امة اروبية ولا نري لنا مثالاً احسن من امثلة علم الاعضاء . ولا بد ان يكون القارئ قد سمع بالتجارب العديدة التي عملت على اعصاب السمع والبصر ولعل القارىء ايضاً يعلم ان اعصاب هذين العضوين لا تختلف شكلا وتركيبا وانها مصنوعة من نسيج واحد ومع كل ذلك فان اعصاب السمع لا تبصر واعصاب البصر لا تسمع وكل قائم بوظيفة خاصة به وعندما نصف هذه الاعصاب بانها اعصاب حية فنحن نعني بذلك الوصف ان كل عصب قادر على تأدية وظيفته الخاصة به ولا يمكن ابرع طبيب من ان ينيب هذا عن ذلك في العمل . فلنتحول اذن الى التاريخ الاروبي فاننا نشاهد انه مبني من عدة وحدات حية وكل وحدة خلقت لتقوم بعمل خاص ولتؤدي وظيفة معينة ولا يمكنها ان تقوم بوظيفة غير وظيفتها او عمل سوى عملها . هذه هي الحقيقة التى تفسر لنا سبب فشل كل الذين قاموا يرغبون تأسيس امبراطورية عظيمة في اوروبا تاخذ تحت اجنحتها كل تلك الوحدات المختلفة في المشارب المتباينة في المذاهب . فلما نصف امة بانها حية فنحن نعني بهذا الوصف انها فاتت الدور الذى كانت لا تعد فيه الا قطعة ارض على الخريطة الجغرافية . ان الامة الحية هي الامة التى تقدر ان تسير في طريق خاص بها تصل منه الى القوة والعظمة ولا يمكن لاي امة ثانية أن تجرها خلفها . وفي هذه الدرجة من حياة الامة تكون قد حصلت على غرائز سياسية وفنية واجتماعية ربما يمكن الضغط عليها بقوة خارجة مؤقتاً ولكنها لا تموت ابداً ولا تطفأ شعلتها وان القوة التى تحاول

ان تعوق امة عن طريق تقدمها الحيوي او تسعى في خنقها فانها بلا شك تخيب في سعيها وتفشل في عملها ولا تنال ماترغب

ان تاريخ اوروبا ليس الا تاريخ ثلاثين وحدة من هذه الوحدات التي لم يمكن تحويلها عن طريق التقدم والارتقاء الطبيعي ولدنيا شواهد لا تعد ولا تحصى عن أمم ضغطت عليها القوى الاجنبية القرون الطويلة وسحقتها تحت نير الظلم والاستبداد لتقتل سجاياها الوطنية ولتمزجها بنفسها وتحرمها نعمة الوجود الحقيقي ولكننا لم نعثر حتى الآن على ذكر امة فاتحة نجحت في سحق امة ثانية واخفائها من الوجود فانه حالما تحس الامة المضغوط عليها بان اليد الغريبة قد ضعفت عن القبض عليها اما لهزيمتها فى حرب خارجية او لضعفها وضجرها من القلاقل الداخلية فانها تهب وتعيد الى نفسها القوة التي فقدت في اسرع فرصة .

وقد دلنا التاريخ على ان صفات بعض الامم التى ظن انها ذهبت وتلاشت تعود ثانية بقوة اعظم من القوة الاصلية وربما كان تاريخ جزيرة البلقان كافيا للاستشهاد على ما نقول فانه لايشك احد في ان الاتراك استعمروا املاكهم البلقانية ببراعة وحذق ولا يخفى ان الامة العثمانية امة حرب وطعن وضرب فلما جاءت الى جنوب اروبا لقيت في جزيرة البلقان أمماً شتى صغيرة لا تقل عنها شدة وشهامة وعزة نفس وصبراً على الحرب والضرب فلم يستعمل الاتراك الشفقة والرحمة الواجبتين في استعمار تلك البلاد ولولا القوة التركية الحربية العظيمة التي كان اقل مافيها فرق الانكشارية المنتظمة لما نجح الاتراك في اخضاع ولايات البلقان مؤقتا على ان الاتراك لم يدخروا وسعاً قرونا طويلة في تقوية قبضتهم على تلك الولايات وطمس

معالم ماليس تركيا ومحو آثار الوطنية البلقانية ولكن من تحت ذلك الخضوع الظاهري الذى اظهرته تلك الامم الصغيرة خرجت قوة مدهشة عند ما بدأ الاتراك يضعفون. وكلنا يعلم ان تلك الولايات قامت الواحدة بعد الاخرى تطالب بحريتها مع كونها لا تزال حافظة لمزاياها الاصلية وسجاياها الوطنية وربما قد صارت اليوم اشدبها احتفاظا من الامس والذين يتكهنون بانقسام المملكة العثمانية يقولون بان السبب الوحيد لذلك الانقسام هو كونها قاومت النظام الطبيعي ولم تتبع قواعده فكلما تنقص الدولة العلية ولاية يكون ذلك النقص دليلا على ان أمة هبت بعد طول الرقاد وتحركت فيها صفاتها الوطنية فنهضت تطالب بحياة حرة مستقلة عندما سنحت لها فرصة الخروج من تحت نير الظلم والاستبداد

ولا ندهش حينئذ اذا رأينا ان نقص الدولة العلية لا يزيد في املاك الدول الاروبية الاخرانما يضيف الى الخريطة الاروبية اسماء امم قديمة نسيناها ولم ينسها التاريخ ولا يعقل ان هذه الأمم بعد خروجها من تحت نير الاتراك تقبل صاغرة ان تدخل تحت نير اي دولة أروبية أخرى لانه لامعنى للخروج من مذلة الى مثلها ومن صغار الى صغار . . على انه كانت امام تركيا قبل فتحها تلك الولايات عقبة عظيمة جداً غير وطنية هذه الأمم وهي اختلاف الدين فان اسلام الاتراك ونصرانية البلقان لا يتفقان فكان ذلك النفور ايضاً سببا لتقوية احساس الوطنية في تلك الامم المظلومة . فاذا نظرنا الى تاريخ الامم من هذه الجهة فاننا لانجد تاريخاً الذوافيد من تاريخ استقلال رومانيا وبلغاريا والصرب وولايات الروملي

وغني عن البيان انه توجد في أوروبا ممالك اصغر شأناً واحقر امراً من

ولايات البلقان المستقلة وقد نجحت هذه الممالك الصغيرة الحقيرة في الحصول على حريتها الوطنية. وهنا نذكر القارئ بحكومة سان مارينو التي تفتخر بانها اقدم مملكة في أوروبا ثم نذكره بجمهورية اندورا التي لايزيد سكانها عن ٦٠٠٠ نسمة ثم بامة الجبل الاسود التي هزأت بكل من حاولوا ان يبتلعوها او يخنقوها. فان تأليف هذه الوحدات الحية هو الذى يجعل تاريخ أوروبا مخالفا لتاريخ اي قارة من قارات العالم. على ان كلمة « حية » هي مفتاح الوادي العظيم الذي يفصل بين وحدة أروبية صغيرة كصربيا وبين مملكة اسيوية كبيرة كمملكة (تيبت) فان قوى تركيا الحربية والسياسية لم تستطع ان تقتل روح الوطنية الصربية ولكن قبضة من الجنود الانكليزية ومثلها من الجيش الهندى لم تفشل في اخضاع التيبت وخنق روح وطنيتها....

ان أوروبا عامة وانكلترا خاصة لاتتخيل ان مصر لاتزال في درجة (تيبت) فان الاجيال التى مضت على الامة المصرية وهي تتعلم التعليم الغربي وتفتكر بالطريقة الغربية قد انارت عقلها وجعلتها تحس بوطنيتها كما يحس الاروبي بوطنيته ولقد اقنعت الحرب الاخيرة بين انكلترا والبوير كل انكليزى بان كل شعب سائر على النموذج الغربي لايمكن اطفاء جزء من شعلته الا بعد انفاق القناطير المقنطرة من الذهب وازهاق الالاف المؤلفة من النفوس الزكية. هذا واذا بلغت المسألة بين مصر وبريطانيا الى الحرب فاننا نحقق للقارىء ان انكلترا تلقى في محاربة مصر صعوبات شتى مخالفة للصعوبات التي لقيتها في محاربة جمهوريات جنوب افريقا.

ولنترك الآن البحث في المسائل الحربية جانباً ولنفرض اننا بلغنا نهاية الحرب وان النصر عقد لانكلترا على مصر وان الوقت جاء لعقد محالفة الصلح

فتكون انكلترا حينئذ قد احست بوجود وطنية مصرية فلا تحاول ان تنال حق الحكم بالقوة الجبرية لعلمها بان مثل هذا العمل يخضع الشعب الهائج طرفة عين حتى يستعد لنهضة ثانية على ان انكلترا لم تتخذ في حياتها سياسة مثل هذه السياسة الخرقاء ولم تحاول مرة في العمر واحدة ان تحكم الامم بالتهديد والشدة انما هي تسلك طريقا واحدة وهي انها بعد ان تحوز النصر على عدوها تستميله باكرامه وتقديره حق قدره وهذه هي الطريق التي سارت عليها بعد عقد معاهدة « فيمر بنينج » فانها صرحت للبوير بان نوالهم الحكومة النيابية متوقف على حسن سلوكهم لمدة معينة فاذا انقضت هذه المدة يصير الشعب البوري امة محالفة لانكلترا فيكون مثلهم كمثل استراليا وكندا يدبرون حكومتهم الداخلية بانفسهم ولكن يضعون سياستهم الخارجية في ايدي بريطانيا العظمى ولا يسمح لنا المقام بالبحث فيما اذا كان الوصول الى هذه النتيجة من الممكن بدون ما انفق من المال ومن قتلوا من الرجال ام لا

ولنفرض ان انكلترا تحققت من الوطنية المصرية واوادت ان تعامل الشعب المصرى كما عاملت غيره من الشعوب التى كانت خاضعة لها اي معاملة الصديق الاكبر للصديق الاصغر فما هي المكافأة التى تعطيها انكلترا لمصر تعويضاً لها عن استقلالها الذي اغتصب منها زمنا فهل تمنحها استقلالا اداريا ؟ ولذا منحتها فما يكون نوع هذا الاستقلال ؟ انا لا نرى لمصر نفعاً في تأسيس حكومة نيابية في بلادها لانها لا تفهمها ولا نريد ان تفهمها فان العقل المصري لا يزال شرقيا والعقل الشرقي عاجز بطبيعته في الزمن الحاضر عن فهم الحكومات النيابية . نعم اننا نعلم ان في مصر مجلسين نيابيين يشبهان مجلس الاعيان ومجلس العموم ولكن هذا النظام النيابي في مصر ليس الا خيالا للنظام النيابي الحقيقي

على ان الامم المختلفة توافقها نظامات مختلفة وقد انكر الساسة منذ زمن الرأي القائل بان مثل الامة ونظام الحكومة كمثل الشخص والكساء يمكنك ان تلبسه اياه كيف شئت . فان بريطانيا منحت البوير حق الحكومة النيابية لانها رأت ان هذا الشعب اظهر قدرته على فهم هذا النظام في استقلاله فمنح انكلترا لهذا الشعب هذا النظام يعد منها كرامة وفضلا ولكن مامعنى مثل هذه المنحة لمصر ومصر لم تظهر ميلها لها ولم تحتج اليها الى الآن على ان منح الحكومة النيابية لا يخفف آلام مصر ولا يذهب بالمذلة التي سببها احتلال الاجانب لها ولا يعوق المصريين عن المطالبة بحقوقهم عندما يرون في نفوسهم الكفاءة لذلك .

نظن اننا قد استطردنا كثيراً ويجب علينا ان نذكر سنة ١٩١٢ التي ربما تكون من اهم السنين في تاريخ القطر المصري . فان القارىء يذكر النبذة التي اقتطفناها من كتاب المركيز لانسدون التي يشير بها الى ان مصر بعد هذه السنة ستكون قادرة على سداد ديونها كلها . وغني عن البيان ان ثروة مصر الآن تمكنها من وفاء ديونها فاذا فرضنا انها لم تصنع ذلك فانها بلا ريب تكون قادرة على تبديل ديونها وتوحيدها لتقلل من ربح تلك الديون فتضيف بذلك مبالغ طائلة الى ثروتها واذا لم يستطع المصريون ان يسددوا كل ديونهم فانهم على الاقل يغيرون مركزهم المالي حيال اوروبا تغييرا كلياً . ولنفرض اذن ان المصريين سددوا اغلب ديونهم فاذا تم ذلك فنحن لا نرى ان لاحد حقا شرعياً في منعهم عن تقديم عريضة الى انكلترا او من ينوب عنها في مصر فحواها ما يأتي : —

«نحن المصريين نعترف من صميم افئدتنا بكل الاعمال النافعة التي قامت بها

الحكومة البريطانية نحونا ونحن لا نود ان نصغر من شأن الخدم الجليلة التى قامت بها انكلترا في سبيل ادخال الترتيب والنظام فى ادارتنا ومساعدتنا في حماية حدودنا من هجوم الفاتحين . ولا نود ان نخفى اعترافنا بجميلها واننا متحققون من ان الحكومة الانكليزية لم تحاول مرة ان تقتل الوطنية المصرية او تمسها بسوء ونحن نحترم عهد الاحتلال الانكليزى الذي كنا ننظر اليه نظر القاصر الى ولي الامر اونظر المتعلم الى الاستاذ لان انكلترا لم تستفد في الحقيقة مباشرة من مالية مصر او قوتها مع ان بلادنا تقدمت تقدماً باهراً ولا تزال سائرة في طريق النجاح وقد يجرئنا اعتقادنا بان علاقة انكلترا بنا لم تكن الا علاقة ودية على ان نذكر بريطانيا العظمي باننا في زمن حمايتها قد سلكنا سلوكا حسنا وعملنا جهد طاقتنا في الوصول الى الغاية التي كانت تتمناها لنا انكلترا ونري اننا قد بلغنا رشدنا وجاء الوقت الذي يمكننا فيه ان نطلب فيه حكم انفسنا بانفسنا وقد حررنا بلادنا من اغلب ديوننا وبذلك رفعنا الحمل الثقيل الذى انقض ظهرنا . ونعشم ان نجاح بلادنا الماضي ونظام ماليتها يضمنان لنا دفع المتبقي من الدين والفائدة ونحن نكرر شكرنا وثناءنا على بريطانيا العظمي ونذكر لها ان الساعة قد اتت التى يمكن للانكليز فيها ان ينسحبوا بسلام فيستفيدون ويفيدون ويتركون مصر تحكم نفسها بنفسها . ونود ان نحيط الحكومة البريطانية علما باننا لا ننوي ان ننكر على انكلترا حق ملكيتها للسودان ولا نودان نمس هذه الملكية بما يضعفها او يقلل نفوذها . »

فلو عرض المصريون عريضة مثل هذه العريضة . وشرحوا فيها حقيقة الحال وتأدبوا في الفاظها كل التادب حتى لا تشتم منها رائحة مس الكرامة فاننا لا نظن ان الغيظ يلحق بساسة الانكليز ولا نظن انهم يجيبون بغير ما

يرضي مصر والمصريين . على ان المسالة قبل اتفاقية ٨ ابريل ١٩٠٢ كانت مختلفة كل الاختلاف وكان من الممكن ان يرمي الانكليز فرنسا بتدبير مكيدة هذه العريضة اما الآن فهذا الظن ابعد من القطبين لانه لامكان للشك في اخلاص الفرنسويين وحسن نيتهم بعد تنازلهم عن حقوقهم في مصر فقد رأينا ان انسحاب فرنسا من مصر ليس فقط لان هذا الانسحاب يوافق خطة سياستها الخارجية بل لانها اخذت له ثمناً عظيما جداً .

وفي هذه الحال لايستطيع أيٌ ان يهمز الاسد والبريطاني ويوعز اليه بان هذه العريضة ليست الا هجوماً ادبيا على املاكه وغنائمه لان الاسد البريطاني يرى انه بمنح المصريين ماالتمسوه لايفقد شيئاً بل يستفيد كثيراً .

قلنا فيما مضى ان حرباً بين انكلترا ومصر ربما تعود بمصائب لايهزأ بها ولم تكن للانكليز في الحسبان . على انه لو شبت نار تلك الحرب وفاز فيها الانكليز فانها لا تفيد انكلترا ولا تنتج لها نتيجة محمودة لانها تخرب التجارة المصرية وتدمر المركز المالي الذي شادته انكلترا في مصر . على اننا رأينا ان انكلترا لا تمارس صناعة الاستعمار الا بتساهل وتسامح . فما تكون نتيجة تلك الحرب التي تضعف انكلترا وتفقر مصر فهل تعود انكلترا وتطالب برجوع الحالة السياسية في مصر الى ما كانت عليه مع علمها بانها لاتنال حقوقا تجارية اكثر من الحقوق التي تنالها لو كانت مصر مستقلة ومفتوحة لتجارة الأمم كلها ونحن لا نرى للحرب معنى الا اذا كانت انكلترا سائرة في سياستها الاستعمارية على الدرب الذي تسير عليه فرنسا اي انها تضم البلاد التي تفتحها الى الامبراطورية فتصير تلك المستعمرات ولايات خاضعة تمام الخضوع فان الحرب حينئذ يكون لها سبب معقول كأن تكون مصر قد شقت عصا

الطاعة فجاءت انكلترا تعيدها الى حظيرتها . ومع ذلك فان الحال اذا كانت كما ذكرنا اي انه لو كانت مصر ولاية خاضعة منضمة الى الامبراطورية البريطانيه فان انكلترا يجب عليها ان تنظر في نفقات الحرب وتقارنها بالمنافع التي تحصل عليها بعد الفوز الكبير ... ولكن حيث ان انكلترا تمنح رعاياها الحرية والاستقلال الداخلي بعد ان ترى فيهم الكفاءة لذلك فنحن لانرى الفائدة التي تستفيدها بعد الحرب وهذا هو ما حدث بعينه في جنوب افريقا ولا نظن ان انكلترا تعود الى محاربة البوير ثانية لان الشعب الانكليزي الذى قام في اول الامر بنفقات الحرب لايقوم الآن لعلمه بان العاقبة الثانيه تكون كالعاقبة الاولى عقيمة وخيمة .

نقول ولو ان المريضة التي ذكرناها سابقا تؤدي الى قطع العلائق بين انكلترا ومصر فمن الصعب جداً ان نتكهن بنتائج الحرب ونحن لاندري اي طريق تتبعها مصر ولا نستطيع ان نتنبأ بالقوة الحربية التي يستطيع المصريون دفعها الى ميدان الوغي . ولانغالي في المقال اذا قلنا ان مصر لاتلبث ان تحس بعداء انكلترا حتى تطلب من الحبشة مساعدتها ولا نظن ان الحبشة تعيرها اذناً صماء فان الاحباش يعلمون حق العلم ان ستيلاء انكلترا على مصر ان لم يكن الخطوة الاولى في سبيل الاستيلاء على بلادهم فانه بدون شك يؤدى الى سلب حرية الحبشة واخضاعها لانهم يكونون حينئذ محاطين باملاك انكلترا من كل جانب دع ماتكنه صدور الاحباش من الكراهية والاحتقار للاروبيين عامة سيما بعد يوم «عدوه» ولا يبعد ان يستنهض المصريون قوة المهدي المنتشرة في اواسط افريقا التي لحقها سبات عميق لابد وان تفيق منه . كل هذه مسائل لانستطيع الآن البحث فيها انما نقول ان حرباً مصرية انكليزية تؤدي الى صعوبات جمة ولو

ان انكلترا تغلبت على تلك الصعوبات فان ثمرة الحرب ان تعادل ماتقوم به من النفقات

*
* *

قد بدأت نهاية العمل الذى انتدبا انفسنا للقيام به وقد نظرنا الى المسألة المصرية من كل جهاتها واعتبرناها عاملا مهماً من عوامل السياسة الاوروبيـة. وفحصنا نتـائج الاعمال التى قام بها الاحتلال ومع اننا ذكرنا الفوائد والمنافع التي استفادت وانتفعت بها مصر في عهد حماية بريطانيا فاننـا اشرنا الى الصعوبات الهائلة التي تعترض من يود بقاء الحال الحاضرة على ما هى عليه زمنا طويلاً وقد رأى القارئ اننا حاولنا جهد طاقتنا ان نقف موقف الحكم العادل المحايد الذى لايميل عن الحق لينصر الباطل او يمدح فرداً ليذم آخر . ونظرنا الى المسألة من جهة المنافع والمضار السياسية ضاربين صفحاً عما يلتبس على القارئ من الابحاث ومن حسن الحظ ان كل ابحاثنا في اي جهة كانت ادت كلها الى نتيجة واحدة وهى ان المسألة المصريه لاتقبل الا حلا واحداً مهما طال الزمن وهذا الحل زيادة عن انه يفيد كل الدول التى لها علاقة بالمسألة المصرية فانه يكون ابداً ثابتاً ولقـد رأينا ان ارتباك النظام القضائي من اهم الصعوبات التي تجعل الحال السياسية الحاضرة في مصر لايحسن السكوت عليها وقد اظهرنا انه لاتوجد دولة اروبيـة قادرة على تحسين حال ذلك النظام لتزيل مكان الشكوى الكبرى من الحكومة المصرية لان القضاء اذا لم يكن على أحسن مايرام فانه بلا شك يقف عقبة كؤوداً في طريق التقدم المالي .

على ان التنافس الدولي يعوق دول أوروبا جمعاء عن ان يتفقن ويتنازلن عن امتيازاتهن وحقوق قنصلياتهن في القضاء لانكلترا ويبعد كثيراً ان انكلترا

تطلب منهن التنازل عن تلك الحقوق لان مثلها يكون كمثل الملتمس قبساً في الماء زيادة عما يسببه ذلك الطلب من الكراهية والعداء

وقد اظهرنا خطأ حرمان مصر من حقوقها التي تمنح للامم الحية مع ان تلك الحقوق تمنح لامم غيرها لاتدانيها في المدنية . وكثيراً ماتكون هذه الامم مسيحية . ونحن لانظن بان الدول المتحدة يرفضن طلب مصر اذا سألتهن ان تنضم اليهن وان يعاملنها كواحدة منهن ولكن هذا الطلب لايكون له وقع حسن الا اذا كانت مصر مستقلة ونحن اننا لانزال مصرين على النتيجة التي استدللنا عليها بالبحث الطويل . وهي اننا لانستطيع ان نغض الطرف عن الحقيقة الواضحة لكل انسان وضوح الشمس في رابعة النهار وهي ان مصر قد بلغت الدور الذي يخول لها حق ان تكون عضواً حياً من ممالك أوروبا وقد ذكرنا انها اذا بلغت ذلك الدور من القوة والنمو فلا توجد في العالم كله قوة تقدر على تحويلها عن طريق تقدمها الطبيعي . ولا نظن ان من له اختلاط بالدوائر الوطنيه في مصر ينكر في قلبه ان الامة قد تنبهت الى وظيفتها الوطنية ولا ينكر السرعة الشديدة التي ترسخ بها اقدام ذلك التنبه في قلوب الشبيبة المصرية رب قائل يقول انه من الممكن ان تكون فكرة « حق البقاء كأمة مستقلة » لم تتمكن من عقول المصريين ولم ترسخ في افئدتهم بدرجة تضطرهم الى المطالبة بحقوقهم حالاً . فهما كلفتهم تلك المطالبة نقول نحن لانشك في ان كر الايام ومر الاعوام يؤديان الى انماء تلك الفكرة في عقولهم وذلك يصل بهم الى النتيجة المقصودة على ان السياسي البارع هو ينتهز الفرصة ويقبض عليها من ناصيتها فلا يفوتها ولا يدعها تفر منه لانه لو تأني لرأى مالا يسره مع طول الزمن فيلتمس من ورطته مخرجاً فلا يجد مخيراً له ان ينظر بمنظار الحكمة الى المستقبل فيرسم خطته وفقاً لما يراه آتيا ....

ولقد اظهرنا بكل مافي وسعنا بواسطة البحث المنطق والادلة القاطعة والبراهين الحاسمة ان الاحتلال البريطاني يضر بمصر في المستقبل كما نفعها في الماضي وان بريطانيا بعد تنازل فرنسا عن حقوقها فقدت كل حق في وادي النيل وقد اظهرنا ان ابدال هذا الاحتلال بامتلاك دائم يضر بمصلحة انكلترا لو أنها نجحت في ذلك . وعددنا الفوائد الجمة التي تستفيدها انكلترا من انسحابها من ذلك المركز الكاذب الذي يستفحل خطبه يوماً فيوماً ويلوح لنا ان الساعة التي تستطيع انكلترا ان تنسحب فيها قد حانت فاذا انسحبت بريطانيا العظمى بدون ضغط فيكون ذلك الانسحاب اكبر دليل على حسن نيتها نحو مصر قبل الاحتلال وبعده . وسنبحث فيما بقي من هذا الفصل في الخطة التي تسير عليها مصر في المستقبل وسنستشهد بحوادث الامم والممالك التي حدث لها ما حدث لمصر تماما ونشرح الطرق التي حلت بها مسائل تلك الامم . وبعد ذلك نكون قد حصلنا على قانون عام نستطيع ان نستخرج منه قاعدة خاصة نطبقها على الحال الحاضرة في مصر وغني عن البيان ان بحثنا في هذا الموضوع سيكون بحثاً تاريخياً فنستميح القارئ عذراً اذا أتعبناه بذكر بعض المقدمات التاريخية لانها هي الاساس الوحيد الذي يمكننا ان نبني عليه بناء متيناً وقد ابتعدنا عن تقرير الحقائق العقلية لانها كثيراً مالا تقنع القارئ ولا تترك في نفسه أثراً . ونحن نشاء ان نظهر بوضوح تام انه لم يوجد للمسائل الأوربية التي تشبه المسألة المصرية الا حل واحد يمكن الاعتماد عليه . على ان هذا الحل الذي حلت به تلك المسائل لم يكن نتيجة بحث علمي بل كان نتيجة الضرورة السياسية ولذلك كان معقولا مقبولا أضف الى ذلك انه أدى الى الغاية المطلوبة .

ان أول نظرة في ميدان تاريخ أوربا تقنع الناظر بانه ينظر الى وادي التيه لانه يرى كل شيء مرتبكا مضطرباً متناقضاً متبايناً فييأس من الخروج من هـذا الوادي بفائدة تذكر لانه لايجد قاعدة يستطيع بها ان يحكم على الحوادث والحقائق ولكن بعد زمن قليل تزول تلك الغشاوة عن ذلك المنظر التاريخي وتبتدئ عين الناظر ترى صورة واضحة فتختفي من امامه المسائل الصغري وتتوارى في أخريات الصورة وتقف امامه المسائل الاولية الكبرى بوضوح وجلاء يرى الناظر أن الجدير بالامعان هو دولتان أو ثلاث . ليس الا وان مايطرأ على تلك الدول الثلاث من الجذب والدفع ليس الا نتيجة التغير الذي يـلم بهـا فمنذ أوائل القرن السادس عشر كانت تلك الدول الثلاث هي فرنسا وامبراطورية المانيا واسبانيا وبعـد ذلك بقليل بدأت روسيا بالظهور ومن الغريب انه مهما طرأ على تلك الدول من التغيير فان عـددها لايقـل على ان تلك الدول دائمـا في حرب عوان لتزاحم منافعهـا واشتباك مطامعها فترى مرة فرنسا تتحد مع اسبانيا على المانيا ثم ترى مرة أخرى أسبانيا والمـانيا متحدتين على فرنسا وقد يظن غالباً أن الدولة الثالثة المهجورة التي تتحد عليها الدولتان الاخريان تؤول الى الفناء ولكن هذا الظن لايصدق أبداً فاننا لم نر دولة أوروبية كبرى أثمر سعيها وتحققت أمانيها بسحق عدوتها . فكانت النتيجة ان احتياج تلك الدول المتحاربة الى السلام يشتد كثيراً لما يلحقها من الضعف وان لم يكن السلام سلاماً نهائياً فانه يكون على الاقل هدنة ولم يكن يعقل حينئذ ان أحد المتحاربين يسلم لعدوه فيما كانا يتحاربان من أجله وكان البعض يحسب أن هذه الحروب الاوربية تدوم الى الابد حتى تفني الامم بعضهـا بعضاً ولكن الزمان لم يحقق هذا الحسبان ولم تنجح امـة

أوربية في سحق أمة أخرى ولم تجد أوربا حينئذ لمسألة الحروب الا حلا واحداً وهو أن يتنازل المتحاربان عما سبب النزاع بينهما وترك كل دولة حقها فيه لتضمن سلامة ذاتها وسلامة جارتها وهذا هو تفسير ما نراه على الخريطة الاوربية من الاسماء الصغيرة التي لا تعد شيئا هذه الممالك الصغرى هي هيا كل السلام والسكون التى كانت تحوم حولها عفاريت الشر وشياطين الحرب والنزاع وكل ناظر الى خريطة أوربا يري انه بين كل دولتين أو ثلاث من الدول الكبرى « منطقة على الحياد » مثل سويسرا وبلجيكا وغيرها وتستفيد الدول من تلك المناطق فائدتين الاولى انها تحتمى بها من الاحتكاك ببعضها والثانية ان فى تلك المناطق المحايدة من المواقع الحربية ما لو كان في يد دولة لجعل جاراتها في هلع وفزع ويعجز القلم عن عدد الحروب التي قامت للحصول على هذه المناطق ولكن بعد ان انفقت كل دولة مالها وقدمت رجالها للموت فى ميدان الوغى واقتنعت باستحالة الحصول على الارض المتنازع عليها رأت ان تغمد الحسام ليسود السلام

وليس تاريخ اوروبا الا صحيفتين صحيفة كتبت بدماء الابطال وصحيفة كتبت بحكمة الحكماء الذين نصحوا الى دولهم فكفت عن حروب لم يكن وراءها الا الخراب ولنتقدم الآن الى الاستشهاد بالحوادث التاريخية فنقول : لو نظر القارىء معنا لحظة فى سياسة فرنسا من اوائل القرن السادس عشر الى يوم عقد معاهدة فينا سنة ١٨١٥ يرى ان السياسة الفرنسوية لم تكن تسعي الا الى غرض واحد وهذا الغرض هو الذي وضعه لويس الرابع عشر وهو انه يجب على الفرنسويين ان يبسطوا فرنسا الى حدودها الطبيعية وهى الحدود التي وضعها لها يوليوس قيصر . ولا ينقص فرنسا من تلك الحدود

الا انها تمتد الي نهر الرين شرقاً ومن ينظر في الخريطة لا يرى ان هـذا العمل شاق او صعب التنفيذ لان المساحة المطلوبة ليست عظيمة جداً ولـكن فاتت ثلاثمائة سنة طويلة لم يقف فيها العمل نحو هذا الغرض يوماواحداً ولا تزال الامنية بلا تحقيق . ولم يكن هذا الفشل لاحتياج فرنسا لـكبار العقول لان ساستها في ذلك العهد كانوا من اكبر وابرع ساسة العالم ومن منا لا يحفظ اسم «ريشيلو» و«مازاران» ومن جاء بعدهم من الذين رفعوا شأن فرنسا وجعلوا سياستها نموذجاً لسياسة العالم حتى اننا لا نزال حتى الساعة نرى في السياسة الاروبية آثار عقول الرئيس جيانين وديافوكس وليون . ولسنا في مقام يسمح لنا بذكر النظام العجيب الذي سارت عليه جندية فرنسا وجيوشها وهل على ذلك دليل اكبر من ان الاصطلاحات الحربية الفرنسوية لا تزال مستعملة في الجيوش الاروبية الى يومنا هذا ولسنا في حاجة الى ذكر اسماء ابطال فرنسا وقواد جيوشها العظام امثال كوندية ولوكسمبرج وفيلارس وكايتنان وفندوم وغيرهم ممن يعطر ذكرهم صحف التاريخ وبهذه العقول وهذا الترتيب وهؤلاء القواد مع مايتبع ذلك من النفقات لم تستطع فرنسا ان تصل الى حدها الطبيعي فكانت اذا دنت من الرين من جهة اقصاها اعداؤها عنه من جهة اخرى ولم يظهر للعدوين المتحاربين ان مسألة الرين تحل حلا يرضيهما كليهما ولم يهدأ روع فرنسا ساعة لانها لم تكن لتقنع بحد غير نهر الرين لان ذلك كان يجعلها دائماً في خوف وقلق من عدو مهاجم يلحق بها ضرراً قبل ان تتنبه لأمرها . وهكذا استمرت الحرب وكانت اذا انقطعت يوماً دامت عاما ولم يكن هذا الانقطاع الا ليتنفس المتحاربان الصعداء ويأخذان اهبتهما لما تاتي به الايام وبعـد ان كانت الارض المتنازع عليها طيبة خصبة اصبحت قاحلة جدبة بعد ان انهكها مرور الجنود

وحرق الشجر واستقت ارضها دماء البشر .

ولم تأت امة قوية تستطيع ان تسحق فرنسا فتتخلى عن اغراضها ولم تكن فرنسا بما لديها من الحول والطول قادرة على ان تسحق عدوها فلا يبقى على اصراره في مقاومتها وعنادها . واستمرت الحال على ذلك حتى جاء نابوليون بونابرت . ومن الغريب ان نابوليون بقوته وقدرته وعزمه وحزمه لم يستطع ان يستولي على البلاد المتنازع عليها الا امداً قصيرا ففي عام ١٨١٠ كانت هولاندا وبلجيكا كلتاهما تابعتين لفرنسا . ولكن معاهدات ١٨١٤ و١٨١٥ حلت ماربطه نابوليون وقلمت ما زرعه ولم تحل هذه المشكلة المعضلة الا في سنة ١٨٣١ لانه في هذه السنة انتهي الزمن الذى كانت فيه تخوم فرنسا ملاصقه لحدود المانيا تمام الملاصقة وما كان احوج هاتين الدولتين العظيمتين الى مملكة صغيرة بينهما تمنعهما من الالتصاق والاحتكاك ؛ ففي عام ١٨٣١ باتفاق الخمس دول العظام (النمسا وبريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا) منحت بلجيكا حريتها وصارت مملكة محايدة . وبهذا الوسيلة سد باب كبير في وجه من يود مهاجمة فرنسا . وفي عام ١٨٣٩ قبلت هولاندا بحياد بلجيكا وصادقت عليه بعد ان اعترفت به . وفي سنة ١٨٦٧ اتفقت الدول العظام السابق ذكرها ومعها ايطاليا ومنحت الحرية والحياد لدوقية لوكسمبرج . فسد باب ثان في وجه اعداء فرنسا وغني عن البيان ان هولاندا ممنوحة حق الحرية والحياد ان لم يكن رسميا فعرفياً . على ان انكلترا على اهبة الاستعداد لمحاربة من يحاول سلب حرية هذه المملكة او يمس حيادها وما حدث في حدود فرنسا الشمالية حدث في امكنة اخرى ولا يخفى ان حول هولاندا وبلجيكا ولوكسمبرج توجد انكلترا وفرنسا والمانيا وبحيادها سلمت تلك الدول الصغرى وسلم ما

حولها من الدول الكبري . وكأن هـذه القاعدة قد صارت من قواعد السياسة الطبيعية فانك حيث ترى ثلاث دول كبرى تري انه من الضروي وجود مملكة حرة محايدة بينهن لولاها لاستمر النزاع والعراك بين دول اوروبا وبقى سلامها مهدداً . وسنشرح فيما يأتي معني حياد هـذه الممالك. ومن اهم تلك الممالك المحايدة في اواسط اوروبا جمهورية سويسرا وقد منحت هذه الجمهورية حريتها وحيادها في اواسط القرن السابع عشر تقريباً وصودق على معاهدة حيادها اخيراً في معاهدة فيناسنة ١٨١٥ .وقد جاءت سويسرا فاصلا بين فرنسا والمانيا وايطاليا ومما يدل على احترام هذه الدول الكبرى لحياد تلك الجمهورية الصغيرة ان القائد بورباكى لما عاد ببقية الجيش الفرنسوي في عام ١٨٧١ لم يمر بسويسرا وفي جيشه سيف مجرد او رمح مشروع .

لايخفى على القارىء انه بموت تشارل الثاني ملك اسبانيا وارتقاء اسرة بوربون الى العرش انحلت عروة الاتحاد التي كانت تربط اسبانيا بالامبراطورية الرومانية المقدسة ضد اسرة الهابسبرج وحل البغض محل العداء بينهما . وكان شمال ايطاليا بين الدولتين فكانت املاك اسبانيا الايطالية عرضة لضربات الامبراطورية الرومانية كما كانت املاك الامبراطورية الرومانية تحت رحمة اسبانيا وكما ان فرنسا والامبراطورية عجزتا كلتاهما عن الحصول على هولاندا وبلجيكا كذلك عجزت اسبانيا والامبراطورية الرومانية المقدسة كل عن وضع يدها على الارض المتنازع بشأنها فى شمال ايطاليا. فكانت النتيجة من هذا النزاع تشبه كل الشبه النتيجة التي حدثت عن النزاع الذي قام بين فرنسا والامبراطورية فساد الصلح بعد ان تنازلت الدولتان عن حقوقهما

وتركتا مكان النزاع حراً محايداً .

وهنا لا نغفل ذكر جمهورية البندقية فان هذه كانت ايضا سببا للنزاع بين اسبانيا والامبراطورية لان مركزها الحربي كان لا يترك اسبانيا في مأمن من الاذى اذا كانت فينيسيا فى ايدي الامبراطورية والعكس بالعكس . ويجدر بنا في هـذا المقام ان نذكر الدنمرك وما اشيع بشأن منحها الحرية والحياد قريباً . فان هذه المملكة الصغيرة هى فى الحقيقة مفتاح بحر البلطيق فهى تصلح قاعدة حربيـة للدخول الى هـذا البحر من بابه الخلفى المسمى (قنال كيال) ولا يخفى انه مادامت الدنمرك قادرة على العمل بمفردها فانها تكون ابداً من اسباب قلق المانيا وفزعها فان اي دولة تفوز بالاتفاق مع الدنمرك تستطيع في الحال ان تضع يدها على مدخل « بوغاز الكاتيجات » فتصير على قيـد ذراع من مدخل قنال كيال وحينئذ تستطيع ان تقطع المراسلات الالمانية البحرية بين بحر الشمال وبحر البلطيق .

ولو فرضنا ان المانيا اتحدت مع الدنمرك وكانت قوتها البحرية تكفى لتنفيذ اغراضها فانها تغلق باب البلطيق في وجه من لا تحب . فيري القارىء ان حياد الدنمرك من انفع الامور لكل الدول الواقعـة حول هذه المملكة الصغيرة واقل منافع هذا الحياد انه يهدىء بال الدنمرك ويجعلها في مأمن من الاخطار التى تتهددها في كل حين وتتمتع المانيا بحرية العبور في البلطيق والخروج منه والدخول اليه وهذه النعمة لا تنال الا بحياد الدنمرك فانها ان لم تكن حرة محايدة يتيسر لها في اسرع وقت ان تحبس اساطيل المانيـا في البلطيق او تحرمها من الدخول اليه . واذا منحت الدنمرك حيادها وحريتها فانها تكون حلقة من سلسلة الحياد الاروبي المركب من لوكسمبرج وهولاندا وبلجيكا وسويسرا .

دع ماتستفيده الروسيا والمانيا وانكلترا من هذا الحياد لانه يفصلهن ويعوقهن عن الاحتكاك والالتصاق . وقد أقترح في تلك الاثناء أيضاً حياد السويد والنروج وقوبل هذا الاقتراح في مجالس هاتين الدولتين بالرضاء والسرور ولكن الامر يحتاج الى رضاء دول أوربا جمعاء

وسنظهر للقراء انه حيث توجد ترعة كقنال السويس ممنوحة حق الحرية والحياد يجب ان تكون المملكة المجاورة لهذه الترعة أيضا حرة محايدة ويلوح لنا ان المسألة المصرية ابتدأت تعيد نفسها بشكل جديد في امريكا الوسطى . وذلك بفتح ترعة بناما التي تصل المحيط الاطلنطي بالمحيط الهادي وتريح السفن من السفر حول قارة امريكا كما اراح قنال السويس السفن من السفر حول افريقا. ولا يخفى ان انفاذ هذا المشروع قد تأجل مراراً كثيرة لحاجة القائمين به الى المال ولكن كل هذه الصعوبات المادية قدزالت وسيخرج المشروع من حيز الخيال الى حيز الحقيقة بعد زمن قصير . ولا نظن ان الاهتمام بفتح هذا القنال من كولون الى باناما باتخاذ نيكاراجيوا قاعدة للقنال انفع للعالم من الاهتمام بنتيجة هـذا العمل السياسية فان امريكا الوسطى ستصير بعد فتح القنال مركز مسألة سياسية كبرى . وسيكون هذا القنال شرعة الوارد ونجعة الرائد ممن يأتون من الشرق الى الغرب اومن الغرب الى الشرق والمستقبل كفيل بتحقيق ظننا بانه ان لم يكن هذا القنال اهم نقطة في العالم فانه لامحالة سيكون من اهم المراكز السياسية . ولا نحتاج الى القول بان الدول ستطلب منح هذا القنال حرية الملاحة والمحايدة على ان اوروبا لا ترضي بان تسلم للولايات المتحدة مفتاح التجارة الاروبية واوروبا لا تصل الى النتيجة التى ترضاها الا اذا ابعدت الولايات المتحدة بقدر ماتستطيع عن الاراضي الواقعة

حول القنال المشار اليه وليس لذلك الا وسيلة وحدة وهى منح الحرية والحياد للممالك التى يمر بها هذا القنال فليس من المهم حينئذ اذا كانت هذه الممالك هي نيكاراجيوا وكوستا ريكا او كولومبيا . ومن المستحيل ان تمنح تلك الدول استقلالاً غير مقيد لانهن بذلك يستطعن ان يعبثن ماشئن وماشاءت الاهواء اضف الى ذلك ان تلك الدول تصير مقراً للمكائد السياسية وملعبا للدسائس الدولية . هذا ولا تستطيع دولة اروبية حينئذ ان تنال من احدى هذه الممالك ما تريد لانها بذلك تعرض نفسها الى غضب الدول الاخرى وسخطهن ولا يؤول ذلك اخيراً الا الى حرب دولية

وغني عن البيان ان الثورات والحروب التي تشب نارها الآن في ممالك امريكا الوسطى ليست في الحقيقة الا شعلة من النار الحقيقية التى ستلتهم كل كل شيء بعد فتح ترعة بناما وبعد ان تصير امريكا الوسطى مجمع الامم ومحط رحال الشعوب ونحن لا نشك في ان تلك القلاقل الدولية التى تحدث في الممالك التى اشرنا اليها ليست الا من اثر مكائد دول اوروبا ودسائسها التى تمهد لنفسها السبيل بما تدبره من الثورات وتشعل نيرانه من الحروب الداخلية فمثل هذه الجمهوريات الصغرى الواقعة حول قنال بناما كمثل الوارث الجاهل الذي لم يبلغ سن الرشد ومثل اوروبا كمثل من يلتف حول الوارث من اهل الختل والغش والخداع يملقونه تارة ويدللونه اخرى ويفتأون يداهنونه ويخدعونه حتى يقع في ايديهم فيسلبونه ويتركونه .

على ان هذه الثورات والقلاقل التى تدبرها اوروبا فى هذه الجمهوريات الصغيرة لن تدوم طويلا لانها تعود على البلاد واهلها بالخراب والدمار وتعطيل التجارة وهذا ما لا يرضى الولايات المتحدة او غيرها من دول اوروبا الكبرى

فتتداخل وعند ذلك تصير حرية القنال وحياده فى خطر شديد فلا يكون حينئذ لهذه المسألة الا حل واحد وهو منح الحياد لتلك الجمهوريات واخراجها عن دائرة السياسة الدولية فتقل المكائد وتتلاشى الدسائس وتمكن تلك الجمهوريات من التمتع بالنعمة العظيمة التي خول لها مركزها الجغرافي التمتع بها . وبذلك يسود السلام والنجاح ويعم الخير البلاد المجاورة لترعة بناما .

تكلمنا فيما مضى على طرق الحياد في أوروبا وامريكا وسنبحث الآن عن طريقة تحل بها المسألة الافريقية التي تركت أوهام الساسة حائرة عند ما قام بسمارك في سنة ١٨٨٨ ونادى بتقسيم افريقا . فإن دول أوروبا رأت انها ستقع في افريقا في مثل ماوقعت فيه في آسيا وأمريكا بشأن الاستعمار واعتبرت بالخسائر التي تحملتها في القرن الثامن عشر . وخشيت ان يجرها تقسيم افريقا الى حروب شعواء تفني مالها ورجالها فقررت ان تمنح الحرية والحياد جزءاً كبيراً من القارة الافريقية لاجل أن لاتختلف الدول في أمره ويقع النزاع بينها بشأنه . بعد ان الفت اوروبا ان هذه هي أحسن طريقة لضمان السلام بين ممالكها وأسهل وسيلة للاحتفاظ بمنافع الجميع .

وكانت نتيجة هذا الرأي ان جزءاً عظيما من أواسط افريقا منح الحرية والحياد وصار في مأمن من مطامع المستعمرين . وهذا الجزء العظيم الذي نشير اليه هو ولاية الكونجو الحرة التي تزيد في المساحة عن أملاك بريطانيا في جنوب افريقا . ومن الغريب ان الكونجو لم تمنح الحياد فقط بل سلمت لاحدى ممالك أوروبا الصغرى وهى بلجيكا ولا يخفى على القارىء ان بلجيكا نفسها ممنوحة الحرية والحياد . ونحن نرى ان حياد الكونجو هو اكبر دليل على ميل أوروبا لتطبيق تلك القاعدة بعد ان رأت أوروبا منافعها ونحن واثقون

من انه اذا حدث في جنوب أوروبا الشرقي (البلقان) ما يفزع أوروبا ويقلقها فلن يبهت الوزراء ويقف الساسة حائرين كما كانت حالهم في الماضي لانهم يستطيعون الآن ان يخرجوا ولايات البلقان كلها من دائرة النزاع والخصام الدولي الى دائرة الحرية والحياد وبذلك تحل المسألة الشرقية العويصة بيد ان روسيا قد فازت بجزء عظيم من بلاد فارس وهي كغيرها عاقدة آمالها بوادي الدجلة والفرات . أما آسيا الصغرى فستكون سبب التخاصم والتنازع بين المانيا وايطاليا وغيرهما من ممالك البلقان . ولكنا نرى انه لا بد من حدوث أمر قبل ان تحل المسألة الشرقية وهو ان أوروبا سترى ضرورة منح بعض ممالك الشرق الادنى الحرية والحياد . وأي مملكة أجدر بهذا الحق من مصر ؟ أي مملكة أكثر استحقاقاً للتمتع بحق الحرية والحياد من وادي النيل ؟ وغني عن البيان ان انكلترا ستكون أول الدول المهتمة بمشروع منح الحرية والحياد . ولو لن يعميها خداع المستعمرين المتطرفين عن حوادث تاريخ أوروبا في الثلاثة قرون الماضية فانها تستفيد من حياد مصر فائدة كبرى . وجدير ببريطانيا ان تعلم ان أهم شيء لاية امبراطورية كبرى هو ان تتنازل عن المستعمرات السريعة الانثلام عن رضىً وطيب خاطر قبل ان تجبر وتضطر

ان مصر لو كانت حرة فانها بلا ريب تقوم لبريطانيا بأعمال لا تقوم بها في أسرها لانها تخشى ان سعت في خير انكلترا وهي في قبضة يدها ان تتهم بالمداهنة وترمى بالتملق فتمتنع عن صنع الخير وربما يعوقها البغض الذي يحس به العبد نحو سيده فلا يسعى في خير له أبداً . ويكفينا ان نقول ان كل الساسة علموا منافع الحرية والحياد اللذين تمنحهما الممالك الكبرى للأمم الصغرى

عن جود لا عن اضطرار . وهنا نشير الى مسألة من الاهمية بمكان وهي ان انكلترا اذا منحت مصر الحرية والحياد وصادقتها وحالفتها فانها تستطيع ان تنال أغراضها في الشرق الادنى باسهل مما تنال أغراضها فيه المانيا والنمسا وايطاليا .

الخاتمة

تحرير مصر ومستقبل افريقا

لقد بلغنا غايتنا من هذا الكتاب وقبل أن نودع القارئ نود أن نسر له في أذنه كلمتين فنقول : لقد تناولنا مسائل هذا الكتاب ناظرين اليها من جهة الحقيقة ضاربين صفحاً عن الخيال . فكنا نقارن المنفعة بالمضرة . والحسنة بالسيئة وقد حاولنا جهد طاقتنا أن نظهر للقارئ ماتم لمصر من النجاح والتقدم في الماضي كما اننا أبنا له مواقع الشك ومواطن الريب في أن استمرار الحال السياسية الحاضرة واتخاذ الطرق التي اتخذت في الماضي للعمل بها في المستقبل يؤديان الي نجاح مصر في السنين الآتية كما أديا الى نجاحها في السنين الغابرة وكنا نكتب للقراء ونحن نعتبرهم سياسيين محنكين ونسينا أنهم بشر فكان ذلك الاعتبار وهذا النسيان سبباً في أننا قررنا حقائق ينفر منها « علماء الاخلاق » وقد استلزم ذلك ان يكون الكتاب جافاً خلواً مما يروح عن القارئ ويروضه وقلنا أن تلك الحقائق هي أثمن ما لدي السياسيين .

وقبل أن نطرح القلم جانباً ونترك للقارئ الحق في اصدار حكمه علينا نستأذنه في أن نضرب له على نغمة غير التي ضربنا عليها في صفحات هذا الكتاب الماضية وهذا يضطرنا الى الكلام عن الديانات والاعتقادات . فنحن ملزمون بان نخفف الوطأة لان اديم الارض التي سنسير عليها رقيق لا يتحمل الضغط فنحن نعلم أن الغضب يستفز أي انسان عند مايسمع ما يسوءه عن دينه ومعتقده . ونحن أبعد الناس عن طرق هذا الباب ولكننا نعلم أيضاً أن الجراح مهما كان حاذقاً ومهما كان سلاحه دقيقاً فانه لامحالة يؤلم .

ويلاحظ القارئ علينا اننا كنا نحترس في هذا الكتاب من الوقوع في الخطأ أو الاندفاع في اللوم احتراس الابي من المذلة . لاننا لا نود أن نوصف باننا مسيئون مذنبون . ولعله يخطر ببال القارىء اننا لا ننظر الى مستقبل الامم والدول الا من الجهة السياسية لاننا لم نتناول الا المسائل السياسية الجافة الجافية .

على أن السياسيين لا يرون للوصول الى أغراضهم الا الطريقة التي سرنا عليها وليس عليهم الا أن يقولوا لان الامر والنهي في يد الرأي العام فهو الذي يقبل ما يشاء ويرفض ما يشاء . ومما يجدر بالذكر هنا أن الرأي العام كثيراً ما ينظر الى المسائل من غير وجهة الربح والمنفعة . ومن يود أن يتطاول الى الحكم على مستقبل الامم والشعوب يحتاج الى قوة تمكنه من النظر فيما تكنه الايام ومن يريد ان ينظر فى مستقبل قارة لا يهتم بأمر مملكة فنحن سنترك الآن الكلام عن مصر وننظر الى مستقبل قارة أفريقا باجمعها وما يؤول اليه أمر أهلها الوطنيين ويليق بنا أن ننظر الى مصر لا بصفة كونها مملكة قائمة بذاتها ولا من جهة علاقتها باروبا بل بصفة كونها جزءاً صغيراً من قارة عظيمة . فقد أصبح الواجب على كل سياسي ان ينظر الى القارات لا الى الممالك فنقول :

ألا يحسب من يرى أن كل مسعى سعاه المرسلون في سبيل نشر الديانة المسيحية بين أهل أفريقا قد خاب وفشل ولم يصادف نجاحاً يذكر ان محنة هؤلاء الافريقيين لم تنته بعد وان القدرة الالهية لا ترام أهلا لانتحال الدين المسيحي ؟ اننا لانجيب على هذا السؤال ونترك الاجابة عليه للقارىء انما نقول انه لا ينكر احد ان اتعاب المرسلين المسيحيين في افريقا قد ذهبت

ادراج الرياح وان اهل افريقا لا يزالون كلهم وثنيين عباد اصنام ولا نري في اواسط افريقا وشمالها دينا مستحكما غير الدين المحمدي فكأن الاسلام فاز حيث خابت النصرانية لان في الاسلام ما يجذب الافريقي مما لا يوجد في النصرانيه وهنا نذكر ان اوروبا لم تر نور النصرانية الا بعد ان اقتبست المدنيتين اليونانية الرومانية . نقول ذلك ولعل الافريقي لا يزال عاجزاً عن الاخذ بالمسيحية لانه لم يستعد لها تمام الاستعداد

ولا يخفي انه لم تسكن افريقا امة اروبية سوى امة البوير وهي الامة الوحيدة التي تمكنت من العيش في جو افريقا واستنشاق هوائها ولكنها على قدرتها وذكائها لم تفلح في مصادقة الوطنيين ولم تخضع منهم احداً لدينها ومدنيتها. ذلك لان المدنية الغربية لا تدخل الا في مكان دخلته المسيحية ولا حاجة لان نقول ان شعوب افريقا باسرها لم تتعلم من اوروبا شيئاً استفادت به او ساعدها على التقدم في طريق المدنية لان المستعمرين لم يشدوا رحلهم الى افريقا الا ليغنموا ويربحوا فهم اذا نزحوا عن مستعمراتهم تركوها خالية خاوية وغادروا الدار تنعي من بناها . وما ذلك الا لان بين الوطني والاجنبي حاجزاً منيعاً لا يمكن جوازه ولا شك في ان النفور والبغض السائدين بين الوطنيين والاجانب يؤديان اخيراً الى انقراض سكان افريقا الاصليين واستئصال شأفتهم لا محالة وان الانسانية لترجو في اوروبا ان لا تعيد في افريقا تمثيل الرواية المحزنة التي مثلتها منذ قرون في امريكا ....

ان تاريخ استعمار العالم الجديد يحرج صدر الحليم ويسيل مدامع اجمد الناس عينا ويلين فؤاد اقسى الناس قلبا وماسبب فشل اوروبا في امريكا الا لانها لم تستطع الوقوف على اخلاق شعب الهنود الحمر وعاداته وديانته

وصفاته وسجاياه . اضف الى ذلك ان الاروبيين لم يحاولوا تغيير دين اهل امريكا الاصليين او يصلحوا حالهم . ولا ندري اذا كانوا ينجحون لو حاولوا ادخال النصرانية ام لا ولكن مانعلمه هو انهم لم يحاولوا ذلك بل جاء الرجل الابيض وازاح بيده القوية كل ما تمثل امامه من آثار مدنية امريكا الاصلية وتناول سيفه وذبح هنود الشمال والجنوب والشرق والغرب حتى اصبحت قارة الدنيا الجديدة بحراً من الدماء الطاهرة فكأن الرجل الابيض كان يفرح لرؤية الدم ويطرب لازهاق النفوس وعند ما كان هؤلاء الوطنيون المساكين يخضعون للذل ويسلمون للاروبيين كانت تصيبهم امراض اوروبا فيموتون بها فكان مثلهم كمثل من فر من الموت الى الردى وكأن المستعمرين الاروبيين رفعوا علماً كتبوا عليه « لا رحمة عندنا ومن يقف في طريقنا فليس له الا الموت الاحمر » واأسفى فقد نجحت اوروبا في ابادة ذلك الشعب الهندي الكريم ولا يوجد منه الآن الا افراد قلائل يراهم الناس كما يرون الغرائب والنوادر . وقد تمكن الجبن واحتوى الخوف بعض القبائل المنحطة ففرت الى جنوب امريكا لاجئة الى حراجها واحراشها كما يلجأ اليها الوحش الطريد .

وان قلبنا ليخفق عند ما يخطر ببالنا ان ماتم في امريكا سوف يتم في افريقا . سيما ونحن نرى ما بين البيض والسود فى تلك القارة من البغض والنفور ولا داعي لهما الا ان المستعمر الابيض عاجز عن فهم طبيعة الوطني الاسود فيعوقه جهله بطبيعته عن منحه نعمة المسيحية والمدنية . وأي دليل اصدق على قولنا من ان نصف سكان جنوب افريقا فنوا أو نزحوا عن أرضهم ؟ ويليق باوروبا المتمدنة ان يصبغ الخجل وجهها الف مرة كلما تسمع الاخبار المعيبة والقصص الشائنة

التي ينقلها البريد في كل يوم من أواسط افريقا الى عواصم المدنية فقد عرف العالم انه عند مايصل الاوروبي الى تلك البلاد ينسى نفسه ويسقط سقوطاً معيبا فيحيا الحيوان القذر الساكن في جسمه وتموت عواطف العفة والشرف فيه فلا ينظر الى الوطنيين الا نظراً شهوانياً محضاً ولا يعتبرهم الا وسائل لتنفيذ أغراضه السافلة. واطفاء نار شهوته الحيوانية. وامثال تلك الاخبار لا تنقطع عن أوروبا أسبوعاً واحداً وكثيراً ماتزيد ذنوب أحد هؤلاء المتمدنين المتوحشين فيسأل عن أمره ويحاكم ولا تحمل الصحف وصف الجرائم التي ارتكبها والذنوب التي اقترفها في البلد التي ذهب لتهذيبها وتمدينها الاوترتجف أوروبا كلها من ذلك !

على ان لدينا في شمال افريقا مثالاً واضحاً كل الوضوح يدل على عجز الاوروبي عن ابتلاع الوطني أو جلبه الى حظيرة المدنية الاوروبية فان الفرنسويين على ماهم عليه من الصفات التي تميزهم عن سواهم خابوا في الجزائر كما خاب غيرهم في غيرها . فقد قضى الفرنسويون ثماني عشرة سنة يجردون الحملات ويبثون الجنود ويحشدون الجيوش حتى انتصروا على عرب الجزائر ومضى عليهم سبعون سنة في تلك البلاد ولا يزال العرب يكرهونهم وينتظرون فرصة تمكنهم من خلع نير فرنسا وطرداهلها من بلادهم . وطالما حاولت فرنسا ان تبث فيهم النصرانية ففشلت فشلا قبيحا. فاذا أصر العرب على البقاء على دينهم ورفضوا المدنية المسيحية فانهم لا محالة يبيدون .

وانى نظرنا في افريقا فانا نرى مستقبل أهليها اسود قاتما . اذ لا نرى في أوروبا لافريقا أملا . وليس امامنا الا وسيلة واحدة وهى ان قوة اسلامية تنهض وتختلط بتلك الشعوب فتستطيع ان تصل الى اعماق قلوبهم

وبذلك تتمكن من أن تمنحهم مدنية ان لم تكن أحسن مدنية فانها بلا ريب تجهزهم الى ماهو أرقى منها من المدنيات. ولا نرى قوة اسلامية قادرة على القيام بذلك العمل الجليل الا مصر فانها تعلمت في ذلها من أوروبا ما تستطيع به في عزها ان تصلح من شأنها وشأن غيرها . ولكن مصر لا تنهض هذه النهضة الا اذا كانت أمة حرة لان الحرية تجعلها تقدر ذلك العمل العظيم حق قدره .

لماذا لا نعترف بان مصر قد بلغت سن الرشد وانها تعلمت مايكفيها وان الساعة قد أتت لتقوم الامة المصرية بشأن نفسها وتدبر أمرها بعقلها لان بها وحدها معقودة آمال قارة افريقا بأسرها ؟ . . . . . .

هنا نترك القارئ ليخلو بنفسه ويسأل قلبه قائلاً هلا يوحي صوت الانسانية الى قلبي ما أشارت به السياسة على عقلي ؟ . . . . . .

رأي الطان في « تحرير مصر »

نشرت جريدة الطان الفرنسوية الشهيرة في عددها الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٦ ما عربه لنا صديقنا محمد كرد على منشئ المقتبس بما يأتي : —

« من العادة أنه يتعذر تحرير المرء من أوهام عصره ومحيطه وجنسه واليك مع هذا انكليزياً جاهد في التخلص من تلك الاوهام حق الجهاد فاستحق الحمد والثناء على كتاب نشره بلا اسم مؤلفه . وقد أراد ان ينظر الى المسألة المصرية في ذاتها دون النظر الى ما يذهب اليه أهل وطنه او خصومهم في أمرها فلا هو في كلامه بانكليزي ولا افرنسي بل ان الحقيقة هي مايرمي اليها أولا . ومن رأيه ان قد دعت الى مسألة مصر في تاريخ السياسة الانكليزية ضرورة الاحتفاظ بجعل طريق الهند حراً فلم يحفل الانكليز بامتلاك مصر الا لذلك وهذا الذي دعاهم الى الاستيلاء عليها حتى لايحول حائل دون اتصالهم بمستعمرتهم العظمى . ولقد سعى بونابرت في أن يقطع عليهم الطريق ولذلك قاتلوه . ولما جعل محمد علي سنة ١٨٤٠ القطر المصري إقطاعاً لفرنسا اضطرت انكلترا في هـذا العهد الى المداخلة . ولما نشبت ثورة عرابي ايضاً عمدت بريطانيا الى تلك الطريقة بعينها . وما كانت الغاية اذ ذاك فتحاً بل لمحض حفظ ترعة السويس من غارة الاعداء وكان هـذا الامر غاية السياسة الانكليزية الوحيدة حتى انها طلبت مساعدة فرنسا لها في هذا الشأن .

« وقد اغتنم المؤلف الفرصة ليذكر ما قامت به فرنسا لمصر وما اتاه الفرنسويون من الخدمات العديدة للمصريين . فذكرانا اتيانهم بحضارتنا ورؤوس اموالنا وبالمهذبين من أبنائنا وبلغتنا . وما برح العلم الفرنسوي منذ عهد شامبوليون الى عهد المسيو ماسبرو يجلو ماضي مصر . ولم يوافق

الكاتب الانكليزي على ذلك باخلاص شديد فقط بل انه تعدى ذلك الى أن اعترف بما تم على يد فرنسا لمصر من الخير . ولم يبد في نتائج مؤلفه غير هذه الحرية الفكرية العظيمة وهو يرى أن ليس من مصلحة انكلترا البقاء في مصر وانها فيها في مركز ملفق مزور يخالف وعودها السابقة . ويذهب الى أنه لا حاجة للانكليز الى مصر بتة وانها تجلب عليهم ضرراً كثيراً . وتفتح عليهم صعوبات جمة يخلصون منها اذا جلوا عنها . وأهم مسألة لهم هي ترك برزخ السويس حراً ولكن هذه الحرية ليس لها تعلق بمصر بتاتاً بل هي تابعة ابداً لدرجة قوة انكلترا البحرية في البحر المتوسط وما دام لها في البحر الابيض اسطول يفوق غيره فلا تخشى شيئاً من ناحية مصر على شرط أن لا تكون هذه في ايدي دولة أوربية بالطبع . وقصارى القول ان الانكليزي الذي كتب هذا الكتاب الجديد المشف عن إقدام وحرية صرح بالجلاء كل التصريح لانه لا يجد لامته فيه الا نفعاً ومن رأيه ان انكلترا قد اتمت عملها بعد ان اصلحت المالية المصرية وقامت بأعمال عظيمة في اصلاح الري وان منزلتها تسمو اذا تركت مصر للمصريين بعد ان تقيم فيها حكومة وطنية » اهـ . حديث الطان

فهرست

تحرير مصر

الجزء الاول

مقدمة المؤلف

تاريخ مصر وما كتب عنها .

(١) سياسة فرنسا واعمالها في مصر

(٢) سياسة انكلترا واعمالها في مصر في القرن التاسع عشر

(٣) اصلاح المالية وغيرها

الجزء الثاني

الفصل الاول

الدول العظام والمسألة المصرية .

(١) علاقة المسألة المصرية بالدول

(٢) الدولة العلية والمسألة المصرية .

(٣) النمسا والمسألة المصرية .

(٤) روسيا والمسألة المصرية .

(٥) المانيا والمسألة المصرية .

الفصل الثاني

فرنسا وايطاليا

(١) فرنسا والمسألة المصرية

(٢) ايطاليا والمسألة المصرية

الفصل الثالث

سياسة بريطانيا الاستعمارية

(١) المسألة المصرية بين بريطانيا ومصر

(٢) سياسة بريطانيا الاستعمارية وتخليها عن بعض مستعمراتها .

الفصل الرابع

المركز الكاذب لبريطانيا العظمى في مصر .

(١) نجاح مصر في استقلالها لانها مملكة حية

(٢) بلوغ مصر سن الرشد

(٣) عريضة المصريين الى الانكليز

(٤) منح مصر الحرية والحياد

الخاتمة

(١) في ان انفع حل للمسألة المصرية هو منحها الحرية لان مستقبل افريقيا متعلق بتحرير مصر

(٢) رأى صحيفة الطان في « تحرير مصر »